

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

**أخطاء البنية الصرفية مادة وتحليلاً دراسة في
كتب التصحيح اللغوي في العصر الحديث**

**Mistakes of the Morphological Structure
Material and Analysis, A study in the
Correcting Books in the Modern Age**

إعداد الطالب

عبد الوهاب مفضي حسين بني الدومي

بكالوريوس لغة عربية، جامعة اليرموك، ١٩٩٥

إشراف الدكتور

عبد الحميد الأقطش

١٩٩٩م

أخطاء البنية الصرفية مادة وتحليلاً من دراسة في كتب التصحيح اللغوي في العصر الحديث

إعداد الطالب

عبد الوهاب مخفي حسين بني الدومي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية

تخصص / لغة ونحو

لجنة المناقشة:

- ١- الدكتور عبد الحميد الأقطش مشرفاً ورئيساً.
- ٢- الأستاذ الدكتور فيصل صفا عضواً.
- ٣- الدكتور علي الحميد عضواً.

١٩٩٩م

الوهراء

إلى والحيي الذين فرسا في نفسي الطموح
والأمل ...

إلى أشقائي وشقيقاتي الذين شاركوني رحلة
الحياة بجلوها ومرها ...

إلى كل الأحباء والزملاء الذين وقفوا
بجانبي ...

أهدي هذا العمل ...

عبد الوهاب

شكر وتقدير

أقدم عظيم شكري وجزيل تقديري إلى أستاذي الفاضل الدكتور عبد الحميد الأقطش
الذي كان لي أباً ومعلماً وموجهاً، فغمرني بفيض علمه، ورعاية صدره، وحسن مجالسته.

فله مني كل التقدير والاحترام

كما أقدم بوافر الشكر من أستاذي الكريمين: الأستاذ الدكتور فيصل صفا، والدكتور علي
الحمد؛ لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وتحملهما عبء قراءتها، ولما سيبديان من
ملاحظات ستقيم اعوجاجها، وتسد ثغراتها.

الملخص

هذه الرسالة بعنوان "أخطاء البنية الصرفية مادة وتحليلاً، دراسة في كتب التصحيح اللغوي في العصر الحديث" قد عُيِّنت بجمع الأخطاء التي رصدها أصحاب كتب التصحيح اللغوي في العصر الحديث، وتصنيفها في أبوابها الصرفية المختلفة، ثم تحليلها.

وقد انصبَّ جهد الباحث في التحليل على محاولة الكشف عن علل الوقوع في هذه الأخطاء، وتفسيرها ضمن قوانين التطور اللغوي الذي يطرأ على البنى الصرفية، وركزت الدراسة على القياس الخاطئ الذي يشكل عاملاً مهماً في حدوث كثير مما عده أصحاب كتب التصحيح اللغوي خاطئاً.

ومن أبرز ما خلصت إليه الدراسة، أن الأخطاء وقعت في كثير من أبنية الصرف العربي، ولكنها لم تكن — في كثير من الأحيان — ذات تأثير في دلالات هذه الأبنية، كما أن كثيراً من هذه الأخطاء قد صوبه لغويون آخرون، استناداً إلى معايير واسعة، تعتمد على سعة العربية، وضرورة مواكبتها لمستجدات العصر.

الباحث

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ن	المخلص
١	المقدمة
١٤-٤	التمهيد
٤	أولاً - التصحيح اللغوي قديماً وحديثاً، وكتب التصحيح المعتمدة في الدراسة.
٧	ثانياً - بعض القوانين التي تفسر الأخطاء الصرفية.
٦٥-١٥	الفصل الأول
	الأخطاء في المصادر
١٩	المبحث الأول - القياس الخاطئ
١٩	الجدول رقم (١١)
٢١	التحليل
٢٢	١- صيغة (فَعَّالَة).
٢٣	٢- صيغة (فَعَّال).
٢٥	٣- صيغة (فَعِّل).
٢٦	٤- صيغة (فَعُول).
٢٧	٥- صيغة (فَعَّالَة).
٢٧	٦- صيغة (تَفَعَّل).
٢٨	٧- صيغة (فَعَّل).
٢٩	٨- صيغة (اسْتَفْعَلَ).
٣٠	٩- المصدر الصناعي.

المبحث الثاني - الخلاف في صياغة الفعل

الجدول رقم (١ ب)

التحليل

٣١

٣٢

٣٥

٣٥

٣٧

٣٨

٤١

٤٢

٤٣

٤٣

٤٤

٤٥

٤٥

٤٧

٤٨

٥٠

٥١

٥٢

١- صيغة (إفعال).

٢- صيغة (مفاعلة).

٣- صيغة (تفعيل).

٤- صيغة (فعل).

٥- صيغة (فُعول).

٦- صيغة (فُعْلان).

٧- صيغتا (افتعال) و (انفعال).

٨- صيغة (فِعالَة).

المبحث الثالث - المناقلة في الاستعمال

الجدول رقم (١ جـ)

التحليل

١- استخدام اسم المصدر مكان المصدر.

٢- استخدام اسم الفاعل مكان المصدر.

٣- استخدام اسم المرة مكان المصدر.

٤- استخدام اسم المرة مكان اسم الهيئة

٥٢	المبحث الرابع - عدم المعرفة، أو اختلاف المستويات اللغوية
٥٣	الجدول رقم (د)
٥٥	التحليل
٥٧	المبحث الخامس - تفسيرات صوتية
٥٨	الجدول رقم (هـ)
٥٨	التحليل
٥٩	١- التخلص من المقطع الصوتي المكروه.
٦١	٢- تسهيل الهمز وتحقيقه.
٦٤	جدول المصادر المصوبة
١٢٣-٦٦	الفصل الثاني
	الأخطاء في صياغة الفعل
٦٨	المبحث الأول - ضبط الفعل الثلاثي المجرد
٦٨	الجدول رقم (١٢)
٧٠	التحليل
٧١	١- الأفعال المضارعة التي عينها أو لامها من حروف
	الحلق.
٧٤	٢- الأفعال التي تجب فيها المخالفة بين حركتي عين الماضي
	والمضارع.
٧٦	٣- أفعال ماضية جاءت بفتح العين وحقها الكسر.
٧٧	٤- أفعال ماضية جاءت بكسر العين وحقها الفتح.
٧٧	٥- أفعال جاءت مضمومة العين وحقها الفتح.

المبحث الثاني - الخلاف بين صيغ الثلاثي المجرد والثلاثي المزيد
بحرف

الجدول رقم (٢ب)

التحليل

١- استعمال المجرد وحقه الزيادة بالهمزة.

٢- استعمال المزيد بالهمزة وحقه التجرد.

٣- صيغة (فعل).

٤- صيغة (أفعل).

٥- صيغة (فاعل).

المبحث الثالث - أفعال المطاوعة

الجدول رقم (٢جـ)

التحليل

١- صيغة (انفعل).

٢- صيغة (افتعل).

٣- صيغة (تفعل).

المبحث الرابع - الخلط بين حروف العلة في الأفعال

الجدول رقم (٢د)

التحليل

١- الأفعال الماضية التي جرى فيها الخلط.

٢- الأفعال المضارعة التي جرى فيها الخلط.

المبحث الخامس - القوانين الصوتية

١١٢

الجدول رقم (٥٢) -

١١٢

التحليل

١١٤

١١٥

١- عدم فك الإدغام واستخدام صوت اللين (الياء).

١١٦

٢- المخالفة.

١١٧

٣- القلب المكاني.

١١٨

٤- تسهيل الهمز.

١١٨

٥- تحقيق الهمز.

١١٩

٦- التخلص من المقطع

١٢٠

جدول الأفعال المصوبة

١٧٢-١٢٤

الفصل الثالث

الأخطاء في المشتقات

١٢٦

المبحث الأول - اسم الفاعل

١٢٧

الجدول رقم (١٣)

١٢٩

التحليل

١٢٩

١- اشتقاق اسم الفاعل من فعل ثلاثي مجرد وحقه أن يكون

من الثلاثي المزيد بحرف.

١٣٠

٢- اشتقاق اسم الفاعل من فعل مزيد، وحقه أن يكون من

المجرد.

١٣١

٣- الخطأ في اشتقاق اسم الفاعل من فعلين مزيدين مختلف

في صياغتهما.

المبحث الثاني - اسم المفعول ١٣٣

الجدول رقم (٣ب) ١٣٤

التحليل ١٣٧

١- أخطاء في صياغة اسم المفعول من الفعل المجرد. ١٣٧

٢- اشتقاق اسم المفعول من فعل ثلاثي مجرد، وحقه أن يكون من الثلاثي المزيد. ١٣٩

٣- اشتقاق اسم المفعول من فعل مزيد وحقه أن يكون من المجرد. ١٤٠

٤- الخطأ في اشتقاق اسم المفعول من فعلين مزيدين مختلف في صياغتهما. ١٤٠

المبحث الثالث - الصفة المشبهة ١٤١

الجدول رقم (٣ جـ) ١٤٢

التحليل ١٤٥

١- صيغة (فعل). ١٤٥

٢- صيغة (فاعل). ١٤٧

٣- صيغة (فعلان). ١٤٨

٤- صيغة (فعل). ١٥٠

٥- صيغة (أفعل). ١٥١

٦- صيغة (فعلاء). ١٥٢

٧- صيغة (فعل). ١٥٣

١٥٤	المبحث الرابع - صيغة المبالغة
١٥٥	الجدول رقم (د٣)
١٥٦	التحليل
١٥٦	١- صيغة (فَعُول).
١٥٧	٢- صيغة (فَعِيل).
١٥٨	٣- صيغة (فَعَّال).
١٥٩	المبحث الخامس - اسم المكان
١٦٠	الجدول رقم (هـ٣)
١٦١	التحليل
١٦١	١- الخطأ في ضبط (عين) اسم المكان المشتق من الثلاثي.
١٦٢	٢- الخطأ في ضبط (ميم) اسم المكان المشتق من الرباعي.
١٦٤	٣- الخطأ بسبب الخلاف في صياغة الفعل.
١٦٤	٤- الخطأ بسبب القلب المكاني.
١٦٥	المبحث السادس - اسم الآلة
١٦٦	الجدول رقم (و٣)
١٦٧	التحليل
١٦٧	١- صيغة (مِفْعَل).
١٦٨	٢- صيغة (مِفْعَلَة).
١٦٩	٣- صيغة (فَعَّالَة).
١٦٩	٤- صيغة (مِفْعَال).
١٧٠	٥- صيغة (مُقْعَلَة).
١٧٠	جدول المشتقات المصوبة

الأخطاء في الجموع

المبحث الأول - جمع التكسير

الجدول رقم (أ٤)

التحليل

١٧٥

١٧٥

١٨٢

١٨٣

١٨٤

١٨٥

١٨٦

١٨٧

١٨٨

١٨٩

١٩١

١٩٣

١٩٣

١٩٤

١٩٤

١٩٤

١٩٦

١- وزن (أفعال).

٢- وزن (أفعل).

٣- وزن (فُعُول).

٤- وزن (فُعْلَان).

٥- وزن (فواعِل).

٦- وزن (فَعَائِل).

٧- أوزان مختلفة ومشهورة من جموع التكسير.

٨- جمع المصدر بأوزانه المختلفة.

المبحث الثاني - جمع المؤنث السالم

الجدول رقم (ب٤)

التحليل

١- وزن (فَعَلَات).

٢- وزن (فَعَلَات).

٣- وزن (فُعَلَات).

١٩٦	المبحث الثالث - الخلط بين الجمعين السالمين وجمع التكسير.
١٩٧	الجدول رقم (٤ جـ)
٢٠١	التحليل
٢٠٢	١- الخلط بين جمع المؤنث السالم وجمع التكسير.
٢٠٥	٢- الخلط بين جمع المذكر السالم وجمع التكسير.
٢٠٨	جدول الجموع المصوبة.
٢٢٨-٢١١	الفصل الخامس
	الأخطاء في النسب
٢١٣	الجدول رقم (٥)، أخطاء النسب
٢١٧	التحليل
٢١٧	أ- النسب إلى الأسماء على لفظها (دون زيادة أو حذف).
٢١٩	ب- النسب بزيادة حروف داخل الاسم.
٢٢٠	ج- النسب إلى الجمع على لفظه.
٢٢١	د- النسب بزيادة الواو.
٢٢٢	هـ- أخطاء النسب عند اللجوء إلى المماثلة.
٢٢٣	و- النسب إلى وزن (فعيلة).
٢٢٤	ز- النسب إلى الضميرين "أنا" و "هو".
٢٢٦	ح- النسب إلى كلمة (رئيس).
٢٢٧	جدول الأسماء المنسوبة المصوبة.
٢٢٩	الخاتمة
٢٣٢	فهرس الآيات القرآنية الكريمة
٢٣٤	المصادر والمراجع
٢٤٠	الأبحاث
٢٤١	الملخص باللغة الإنجليزية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان، وعلمه البيان، وأنزل القرآن الكريم بلسان عربي مبين، على أشرف خلقه محمد عليه الصلاة والسلام، أفصح من نطق بالضاد، وأعظم من تعلم القرآن وعلمه.

وبعد، فإن دراستي هذه بعنوان "أخطاء البنية الصرفية مادة وتحليلاً، دراسة في كتب التصحيح اللغوي في العصر الحديث"، قد عُنيت بالجانب الصرفي من بين المستويات اللغوية؛ وذلك لانتشار أخطاء البنى الصرفية التي تشكل حيزاً كبيراً من بين الأخطاء اللغوية الشائعة، ولأهمية النظر في تخطئة هذه البنى الصرفية وتصويبها؛ فكثيراً ما وجدت من يخطئ كلمات معينة دون الاستناد إلى دليل لغوي قاطع، ولم يترك بعض أصحاب كتب التصحيح مثل هذا التخطيء دون أن ينظروا فيه فيخطئوا صاحبه، وفي الوقت نفسه وجدت كثيراً من أصحاب كتب التصحيح جروا مجرى من خطأ الألفاظ دون الالتفات إلى سعة العربية، وأهمية التطور اللغوي، وإنما وجدوا الخطأ عند سابقهم فأعادوا أقوالهم أنفسهم.

وكان جهد أصحاب كتب التصحيح ينصب - في الغالب - على جمع مادة الخطأ دون تفسير سبب الوقوع فيه، ومن هنا فقد سعت الدراسة إلى محاولة الكشف عن علل الوقوع في الأخطاء، ومحاولة إدراجها ضمن قوانين يمكن أن تفسر الأخطاء من خلالها. وكان منهجي في الدراسة يقوم على جمع مادة الأخطاء من كتب التصحيح اللغوي في العصر الحديث، ثم تصنيفها ضمن أبوابها من الصرف العربي، وترتيب كتب

التصحيح معها تاريخياً، مع ذكر صفحاتها. وبعد ذلك قمت بتحليل الخطأ ومحاولة تفسيره من خلال قوانين التطور اللغوي المختلفة، مثل: القياس الخاطئ، والمماثلة، والمخالفة، وغير ذلك.

وجاءت الدراسة في مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة. بينت في المقدمة أهمية الدراسة، والمنهج الذي اتبعته فيها.

أما التمهيد، فقد تناولت فيه مسيرة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، مبيناً أن التصحيح الصرفي يقع ضمن التصحيح اللغوي بشكل عام، وذكرت الكتب التي اعتمدتها مادة للأخطاء. ثم تحدثت عن بعض القوانين التي تفسر الأخطاء.

وأما الفصول الخمسة، فقد جاءت على النحو الآتي:

• الفصل الأول – الأخطاء في المصادر

تناولت في هذا الفصل الأخطاء التي وقعت في المصادر، بسبب القياس الخاطئ، أو السعي وراء السهولة من خلال المماثلة والمخالفة وتسهيل الهمز، وغير ذلك.

• الفصل الثاني – الأخطاء في المشتقات

تحدثت فيه عن الأخطاء التي تقع في كثير من المشتقات، وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغة المبالغة، واسم المكان، واسم الآلة.

• الفصل الثالث – الأخطاء في صياغة الفعل

تحدثت فيه عن الأخطاء التي تنشأ في صياغة الفعل، عند ضبط عينه، واستعماله مجرداً أو مزيداً، وصياغة أفعال المطاوعة، وغير ذلك.

• الفصل الرابع – الأخطاء في الجموع

تناولت فيه أخطاء جمع التكسير، وأخطاء جمع المؤنث السالم، والأخطاء الناتجة عن الخلط بين الجمعين السالمين وجمع التكسير.

• الفصل الخامس – الأخطاء في النسب

تناولت فيه الأخطاء التي تقع عند النسب إلى الأسماء على ألفاظها، دون حذف تاء التأنيث (مثلاً)، أو إضافة بعض الحروف التي لم تظهر في الاسم المنسوب إليه، مثل (أخ وفم). وتحدثت فيه كذلك عن النسب إلى الجمع على لفظه، والنسب بإضافة حروف قياساً خاطئاً على غيرها، وغير ذلك.

وأما الخاتمة، فقد تحدثت فيها عن أثر التطور اللغوي في وقوع الأخطاء، وأهم النتائج التي خلُصت إليها الدراسة.

وأسأل الله أن أكون قد وفّقت في هذه الدراسة، فالكمال لله وحده، والنقص من سمات البشر، فإن كنت مصيباً فالحمد لله، وإن كانت الأخرى فلا حول ولا قوة إلا بالله، وحسبي أنني اجتهدت.

والله وليّ التوفيق

الباحث

التمهيد

أولاً: التصحيح اللغوي قديماً وحديثاً، وكتب التصحيح المعتمدة في الدراسة.

لقد عذ اللغويون القدماء الخروج عن القواعد النحوية واللغوية أخطاءً ينبغي عدم الوقوع فيها، وسمّوا كل ما خالف قواعدهم لحناً، فاتجهوا في جانب من جهودهم اللغوي نحو تنقية اللغة العربية من مظاهر اللحن التي كان عاملها الأساسي، في نظرهم، اختلاط العرب بالأعاجم في ظل الدولة الإسلامية، يقول محمد علي النجار: "ولقد سار التدوين في اللحن مع التدوين لقواعد العربية وقوانينها. وقلماً ترى لغوياً أو نحوياً إلا وله أثر في هذا الباب"^(١).

وعُرفت تلك المؤلفات التي تعتنى بالتنقية اللغوية، أو التصحيح اللغوي عند القدماء بكتب (لحن العامة)، فمنها: كتاب الكسائي (ت ١٨٩هـ) "ما تلحن فيه العوام"، وكتاب الأصمعي (ت ٢١٦هـ) "ما يلحن فيه العوام"، وكتاب السجستاني (ت ٢٣٥ أو ٢٥٥هـ) "لحن العامة"، وكتاب ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) "إصلاح المنطق"، وكتاب ثعلب (ت ٢٩١هـ) "قصيح ثعلب"^(٢).

وهذه التسمية لكتب (لحن العامة) تشير إلى امتعاض اللغويين من الخروج عن قواعد الفصحى، وإلى أنهم بدأوا يؤلفون، بعد هذه الحقبة، فيما سُمّي (لحن الخاصة)، يقول النجار في ذلك: "لما أصبحت لغة العامة لحناً كلّها أُفرد التأليف بلحن الخاصة، وأشهر كتاب في هذا (درة الغواص في أوهام الخواص) للحريري صاحب المقامات المتوفى سنة ٥١٦هـ"^(٣).

(١) لغويات (٣).

(٢) هناك كتب أخرى يُنظر فيها: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (٧٠-٩٤). ولحن العامة والتطور اللغوي (٦٦-٧١)، وحركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث (٢٠-٢٢).

(٣) لغويات (٤).

ثم توالى التأليف في التصحيح اللغوي في العصر الحديث، حيث نهج اللغويون المحدثون نهج سلفهم من اللغويين القدماء في التنبيه إلى الأخطاء اللغوية الشائعة، وكان ممن اعتنى بذلك من المحدثين: أبو الثناء الألوسي، والشاعر معروف الرصافي، والشيخ إبراهيم اليازجي، وأنستاس الكرملي، وأسعد داغر، وإبراهيم المنذر، ومحمد علي النجار، وكمال إبراهيم، ومصطفى الغلاييني، وصلاح الدين الزعبلوي، وأحمد أبو الخضر منسي، وغيرهم^(١).

ويمكن للدارس في كتب التصحيح اللغوي في العصر الحديث أن يتبين الفرق بين مؤلفي هذه الكتب من حيث القرب أو البعد من علوم اللغة العربية، فقد كان منهم علماء أفاض كأولئك العلماء الذين تقدم ذكرهم أعلاه، وكان منهم من هم دونهم في المعرفة اللغوية، فجاءت مؤلفاتهم غير شاملة لمستويات اللغة، كالهلافي في كتابه (تقويم اللسانين)، ونسيم نصر في كتابه (أخطاء ألفناها)، وعبدالله العبادي في كتابه (أخطاء لغوية معاصرة).

وقد اختلفت الأحكام اللغوية التي صدرت عن أصحاب التصحيح اللغوي، وذلك راجع إلى المعايير التي يستخدمونها في التخطيء أو التصويب؛ فمنهم من تشدد في أمر اللغة فسمى كل ما لم يوافق قواعد اللغة الفصحى خطأ، وإن ورد ذلك في لهجات العرب أو فيما عُرِف بالشاذ أو القليل، ومن هؤلاء: اليازجي، وأسعد داغر، والمنذر، وكمال إبراهيم، وزهدي جار الله.

ومن أصحاب كتب التصحيح من أخذ أمر اللغة على غير ذلك، فبحث ودقق في المراجع اللغوية والنحوية القديمة، ثم أجاز كثيراً مما خطأه المصححون الآخرون، ومن هؤلاء: الشيخ الغلاييني، وصلاح الدين الزعبلوي، وصبحي البصّام، وأحمد عمر.

(١) يُنظر: معجم الخطأ والصواب (٢٩-٣٢).

ويبدو أن هذا الاختلاف قد أدى، بصورة واضحة، إلى التخفيف من أثر التصحيح اللغوي الإيجابي في اللغة المعاصرة؛ حيث يعزف الكتاب والمتكلمون عن الالتفات إلى ما يصدر عن أصحاب التصحيح اللغوي من انتقاد؛ ذلك أنهم يجدون من أصحاب التصحيح أنفسهم من يردُّ انتقادهم، ويصوب ما خطأه.

والكتب التالية التي اعتمدتها في دراستي أعانتني على عملية الجمع، وهي:

١- لغة الجرائد: إبراهيم اليازجي.

٢- تذكرة الكاتب: أسعد خليل داغر.

٣- إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: محمد سليم الجندي.

٤- كتاب المنذر: إبراهيم المنذر.

٥- نظرات في اللغة والأدب: مصطفى الغلاييني.

٦- أغلاط اللغويين الأقدمين: أنستاس الكرمل.

٧- أغلاط الكتاب: كمال إبراهيم.

٨- أخطاؤنا في الصحف والدواوين: صلاح الدين الزعبلوي.

٩- محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة: محمد علي النجار.

١٠- لغويات: محمد علي النجار.

١١- حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب: أحمد أبو الخضر منسي.

١٢- الكتابة الصحيحة: زهدي جار الله.

١٣- قل ولا تقل: مصطفى جواد.

١٤- الاستدراك على كتاب قل ولا تقل: صبحي البصام.

١٥- العربية الصحيحة: أحمد مختار عمر.

١٦- أخطاء اللغة العربية المعاصرة: أحمد مختار عمر.

١٧- معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة: محمد العدناني.

١٨- أحاديث إذاعية في الأخطاء الشائعة: عبد العزيز مطر.

١٩- أخطاء لغوية معاصرة: عبدالله عبد الرحيم العبادي.

٢٠- معجم الخطأ والصواب: إميل يعقوب.

٢١- أخطاء مستورة في لغة كتابنا: قسطنطين ثيودوري.

٢٢- أخطاء ألفناها: نسيم نصر.

٢٣- من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة: محمد أبو الفتوح شريف.

٢٤- تصويبات لغوية: محمود شاكر سعيد.

ثانياً: بعض القوانين التي تفسر الأخطاء العرفية

أ- القياس الخاطئ

القياس أحد أصول النحو — وربما نعدّه أهمّها — فعليه نبني ما نستنبطه من قواعد اللغة، وبنى الكلمات، ودلالات الألفاظ. ويُعرّف باختصار أنه ردّ الشيء إلى نظيره، نظير مستخدم من قبل، له قواعده وموازينه الثابتة التي بناها النحاة الأقدمون، فما يستجدّ من كلمات بفضل التطور والتقدّم في مستويات الحياة المختلفة، يستدعي وجود قواعد وموازن لهذه الكلمات الجديدة، وحين يراد وضع هذه القواعد والموازن يلجأ إلى القياس على النظير المستخدم سابقاً، والمتفق على صحته وسلامته.

"والمتكلم — مع استخدامه القياس في تنمية لغته — لا يتعمد القياس في كل حال، بل يتمّ غالباً دون وعي منه. ولهذا نرى المتكلم والسامع لا يشعران بهذه العملية، إلا إذا تبيّن لأحدهما أو كليهما أن هذا القياس مخالف لما تعارف عليه أهل اللغة، وجرى في كلامهم"^(١)، ومثل هذا القياس هو الذي يُعرف بالقياس الخاطئ.

(١) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (٢٣٥).

ويلاحظ وقوع القياس الخاطئ عادة في لغة الأطفال، "فإذا شبَّ الطفل على مثل هذا القياس الخاطئ، ولم يجد من يصلح له خطأه، جدَّ في لغة الجيل الناشئ أمور لم تكن مألوفة في لغة السلف، وحلَّ الخطأ الجديد محل الصواب القديم، وأصبح ما كان يعدّ خطأ في لغة الأجداد، أمراً معترفاً به شائعاً في لغة الخلف"^(١)، وقد يجري القياس الخاطئ على ألسنة الكبار أيضاً، إذا لم يكونوا على درجة عالية من الثقافة والمعرفة بالعربية. فعملية القياس مصاحبة للإنسان في كلِّ مراحل العمر، وقد يصيب الإنسان في قياسه وقد يخطئ، إلا أنه يحاول في الغالب أن يجعل الظواهر اللغوية أكثر اتّراداً وانسجاماً، فالطفل ينطقه للكلمات (أحمر وأصفر وأخضر) إنما أخضع تلك الصفات التي مؤنثها (فعلاء) إلى ما تخضع له الكثرة الغالبة من صفات اللغة التي تؤنث بالتاء، مثل: (جميل جميلة، ولطيف لطيفة) فجعل أيضاً (أحمر أحمر، أصفر أصفر)^(٢).

وقد وقع القياس الخاطئ في لغة العرب القدماء، كما يقع بيننا الآن، وسمّوه (التوهّم) قال سيبويه: "فأما قولهم مصائب فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهّموا أن مُصيبة (فعيلة)، وإنما هي (مفعلة)"^(٣). وعبر العرب عنه أيضاً بالخطأ في القياس، كما جاء في المزهري: "كان الفراء يجيز كسر النون في شتّان تشبيهاً بشتان، وهو خطأ بالإجماع، فإن قيل الفراء ثقة ولعله سمعه، فالجواب: إن كان الفراء قاله قياساً فقد أخطأ القياس، وإن كان سمعه عن عربي، فإن الغلط على ذلك العربي؛ لأنه خالف سائر العرب، وأتى ببلغة مرغوب عنها"^(٤).

(١) من أسرار اللغة (٤١).

(٢) المرجع نفسه (٤٣).

(٣) كتاب سيبويه (٣٥٦/٤).

(٤) المزهري (٥٠٤/٢).

فالقياس الخاطئ جارٍ منذ نشوء النحو الذي نشأ القياس بصحبته، وكما نخطئ في القياس، فقد كان القدماء يخطئون فيه أيضاً. وللقياس الخاطئ أثر كبير في حدوث اللحن، إلا أنه لحن غير مقصود.

ب- المماثلة (التماثل)

تقع المماثلة عند تأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض تأثراً يؤدي إلى التقارب في الصفة أو المخرج، تحقيقاً للانسجام الصوتي، وتيسيراً لعملية النطق، واقتصاداً في الجهد العضلي^(١).

ويجري التأثير بين الأصوات الساكنة، كما يجري بين أصوات اللين. ومن هذا التأثير بين الأصوات الساكنة ما عبر عنه "سيبويه" بالحرف الذي يضارع حرفاً من موضعه، فالصّاد الساكنة تُبدل زايّاً مفخّمة، إذا كانت بعدها الدّال، نحو: مصدر وأصدر وتصدير؛ لأنّ الزاي مجهورة كالدّال، فيتحقق بذلك الانسجام بين المتجاورين^(٢).

ومن هذا التأثير أيضاً، ما جاء به (ابن جني) إذ قال: "من ذلك أن تقع فاء (افتعل) زايّاً أو دالاً أو ذالاً، فتقلب ناؤه لها دالاً، كقولهم: ازدان، وأدعى، وأذكر وأذكّر، فيما حكاه أبو عمرو"^(٣).

وقد ذكر "سيبويه" و "ابن جني" أمثلة كثيرة من هذا التأثير بين الأصوات الساكنة^(٤). ولكن الذي يهّمنّا في هذا البحث هو التأثير بين أصوات اللين؛ إذ إن ما عدّ خطأً وازدواجاً في هذا النوع من التأثير، وتطبيق عليه الأمثلة التي وجدتها في كتب التصحيح. وليست كل

(١) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (٢٤٥).

(٢) يُنظر: كتاب سيبويه (٤٧٧/٤)، الأصوات اللغوية (٢٠٣-٢٠٤)، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (٢٤٦).

(٣) الخصائص (١٤٤/٢).

(٤) يُنظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (٢٤٦-٢٤٨).

أمثلة التآثر بين الأصوات الصامتة صحيحة، كما أن هناك ما يسوّغ المماثلة بين أصوات اللين.

ومن أمثلة التآثر بين أصوات اللين أمثلة الإمالة، قال سيبويه: "قالألف تمال إذا كلن بعدها حرف مكسور. وذلك قولك: عَابِدٌ، وَعَالِمٌ، وَمَسَاجِدٌ، وَمِفَاتِيحٌ، وَعُذَافِرٌ، وَهَابِيلٌ، وَإِنَّمَا أَمَلُوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقرّبوها منها كما قرّبوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا صَنَدَرٌ، فجعلوها بين الزاي والصاد"^(١).

"ومن ذلك تقريب الصوت من حروف الحلق نحو شَعِيرٍ وَبَعِيرٍ وَرَغِيفٍ"^(٢)، ومنه أيضاً "قولهم: الحمد لله والحمد لله"^(٣). ويبيّن ابن جني أن العرب يؤثرون قرب الصوت من الصوت حتى دعاهم ذلك إلى الإخلال بالإعراب في نحو قولهم: "الحمد لله"^(٤).
ويقسّم اللغويون المحدثون تأثر الأصوات إلى نوعين^(٥):

١- التآثر الرجعي: وهو أن يتأثر الصوت الأول بالتاني، وهذا النوع كثير الشيع في اللغة العربية^(٦) ومن أمثلته الإدغام، كإدغام النون الساكنة أو التنوين بالحروف التي سُمّيت عند علماء التجويد حروف الإدغام وهي: الواو والياء والميم والنون والراء واللام. وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَيَفْزَحُ الْأَمْزِرُ

(١) كتاب سيبويه (١١٧/٤).

(٢) الخصائص (١٤٥/٢).

(٣) المصدر نفسه (١٤٦/٢).

(٤) المصدر نفسه (١٤٧/٢).

(٥) يُنظر: الأصوات اللغوية (١٨٠)، لحن العامة والتطور اللغوي (٣٧)، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (٢٥١).

(٦) الأصوات اللغوية (١٨٠)، في اللهجات العربية (١٣٤، ٧٠).

قَطَعَ مَتَجَاوِرَاتُ وَجَنَاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَفِرْعٌ وَنَخِيلٌ صَنَوَانٌ وَغَيْرُ صَنَوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ^(١)

ومن أمثلة هذا التأثير أيضاً، نطقنا "فِهِم" و "فِرِح" في "فِهِم وَفِرِح"^(٢).

٢- التأثير التقديمي: وهو أن يتأثر الصوت الثاني بالأول، كما في صيغة "افْتَعَلَ" في

الأفعال "ادْعَى"، و "انذَكَرَ"، و "ازْدَهَرَ". فالدال في الأفعال الثلاثة منقلبة

عن تاء؛ لتناسب الصوت المجهور الذي يسبقها. ومن ذلك أيضاً

"اضْطَجَعَ وَاضْطَبَّرَ". فالطاء منقلبة عن تاء؛ لتناسب الصوت المجهور

الذي يسبقها.^(٣)

ج- المخالفة (التخالف، التغاير)

تقع المخالفة عندما تشتمل الكلمة على صوتين متماثلين كل التماثل، فيقلب أحدهما

إلى صوت آخر، يكون صوت لين في الغالب، أو صوتاً من الأصوات الشبيهة بأصوات

اللين في بعض الأحيان، ولا سيما اللام والنون^(٤). وكذلك الميم والراء.

ومن أمثلة المخالفة: "قِرَاط" و "دينار" بدلاً من "قِرَاط" و "دِنَار" بدليل الجمع

"قراريط" و "دنائير"، وكذلك "قَصَبَتِ أظفاري" بدلاً من "قَصَصَتِ"، و "قَرَنَبِيط" بدلاً من

"قَنَبِيط"، و "قَنَبِيط"، و "إِنْجَاص" بدلاً من "إِجَاص" وغير ذلك من الأمثلة.

والمخالفة مظهر من مظاهر الوضوح السمعي والسهولة والتيسير، وتقليل الجهد

العضلي، وهي تتم - أحياناً - بعد المماثلة، "فحين نصوغ "افْتَعَلَ" من الفعل "ظَلَّمَ"، نلاحظ

أن "اظْلَمَ" قد تجاوزت فيه الظاء والتاء وهما مختلفان في الجهر والهمس، والشدة

(١) الرعد (٤).

(٢) لحن العامة والتطور اللغوي (٣٩).

(٣) لمزيد من المعلومات عن هذا القانون، ينظر: التطور النحوي للغة العربية (٢٨-٣٣)، والتصريف العربي من

خلال علم الأصوات الحديث (٦٩-٧١).

(٤) ينظر: الأصوات اللغوية (٢١٠)، ولحن العامة والتطور اللغوي (٤٠).

والرخاوة، والإطباق والاستفال، فقربت مسافة الخلف بينهما لتيسير النطق، وأصبح الفعل "انظلم"، ثم زاد التيسير حين اتحد الصوتان المتجاوران تمام الاتحاد، وأصبح الفعل "انظلم"، وهكذا تماثل الصوتان وهو أقصى ما يصل إليه التيسير في عملية المماثلة. فإذا افترضنا أن أحد العرب نطق بهذا الفعل على صورة جديدة وهي "انظلم" لا يعدو الأمر أنه قد لجأ إلى المخالفة ليخالف بين الظاعين المتجاورين بأن استبدل بأحدهما نوناً ليزيد النطق تيسيراً^(١).

وكان القدماء يعيرون عن هذه الظاهرة بتعبيرات مختلفة، مثل: "كراهية التضعيف أو كراهية اجتماع حرفين من جنس واحد". فقد عقد سيبويه باباً في كتابه بعنوان: "هذا باب ما شذ فأبدل مكان اللام والياء، لكراهية التضعيف، وليس بمطرد"^(٢). ومن أمثلة ذلك عنده قولك: تسرّيت، وتظنّيت، وتقصّيت^(٣). والأصل: تسرّرت وتظنّنت وتقصّنت.

ويبين رمضان عبد التواب أن "السبب في المخالفة من الناحية الصوتية، هو أن الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى جهد عضلي في النطق بهما في كلمة واحدة، ولتيسير هذا المجهود العضلي يقلب أحد الصوتين صوتاً آخر من تلك الأصوات التي لا تتطلب مجهوداً عضلياً. كاللام والميم والنون"^(٤).

ويرى "برجشتراسر" أن العلة في التخالف "نفسية محضة، نظيره الخطأ في النطق، فإننا نرى الناس كثيراً ما يخطئون في النطق، ويلفظون بشيء غير الذي أرادوه، وأكثر ما يكون هذا إذا تتابعت حروف شبيهة بعضها ببعض؛ لأن النفس يوجد فيها - قبل النطق بكلمة - تصورات الحركات اللازمة على ترتيبها، ويصعب عليها إعادة تصوّر بعينه،

(١) الأصوات اللغوية (٢١٣).

(٢) كتاب سيبويه (٤٢٤/٤).

(٣) المصدر نفسه (٤٢٤/٤).

(٤) التطور اللغوي، مظاهره وعمله وقوانينه (٤١).

وبعد حصوله بمدة قصيرة، ومن هنا ينشأ الخطأ، إذا أسرع الإنسان في نطق جملة محتوية على كلمات، تتكرر وتتتابع فيها حروف متشابهة^(١).

وبالنظر إلى أمثلة المخالفة نجد أن مبدأ السهولة في النطق، هو الذي أنشأها؛ إذ إنها تنشأ — في الغالب — عندما يتجاوز صوتان متماثلان من أصوات الإطباق أو الأصوات الرخوة، لأنها أشق الأصوات. كما أن المخالفة تكون في النادر من الأحيان بين الأصوات الشديدة، مثل "إجاص" في "إجاص"، أو بين الأصوات الشبيهة بأصوات اللين^(٢)، مثل "قرنبيط" في "قنبيط".

ويمكن القول إن المماثلة والمخالفة لا تؤثران في دلالة الأبنية الصرفية التي تدخلان فيها؛ ولهذا فإن تصويب النماذج المخطئة على وفق هذين القانونين أدق من تخطئتها.

د- القلب المكاني

القلب المكاني عامل أساسي في تكوين عدد من الأبنية الصرفية في اللغة العربية، وهو "أن يُغيّر ترتيب حروف الكلمة عن الصيغ المعروفة، بتقديم بعض أحرفها على البعض الآخر، إما لضرورة لفظية، أو للتوسّع، أو للتخفيف"^(٣).

وقد يكون اللفظان اللذان جرى فيها التقديم والتأخير أصليين، كل لفظ أصل قائم بذاته، وذلك إذا كان لكل منهما تصريح، نحو: "جذب يجذب جذباً فهو جاذب، والمفعول مجذوب، وجذب يجذب جذباً فهو جابذ، والمفعول مجبوز"^(٤). وإذا لم يكن لكل منهما تصريح مستقل بذاته، فأحدهما أصل والثاني فرع، "وذلك كقولهم: أنى الشيء يأتي، وأن يئتي، فأن مقلوب عن أنى. والدليل على ذلك وجودك مصدر (أنى يأتي) وهو (الإنى)، ولا تجد

(١) التطور النحوي للغة العربية (٣٤).

(٢) يُنظر: الأصوات اللغوية (٢١٣-٢١٤).

(٣) أبنية الصرف في كتاب سيويه (١٢١).

(٤) الخصائص (٧٢/٢)، ويُنظر: كتاب سيويه (٣٨١/٤).

مصدراً لأن^(١). ومثل ذلك أيضاً (أيس) الذي هو مقلوب (ئيس)، لأن المصدر هو (اليأس)، ولا تجد مصدراً لأيس.

وغالباً ما يكون القلب عندما يكون المتكلم في حالة انفعال، أو عند سرعته في الكلام، فإذا كان في حالة وعي وانتباه فإن القلب لا يحدث^(٢). وهذا ما يراه عبد الحميد الأقطش، إذ يقول: "فإن كان في حالة انفعال، أو تسريع كلام، أو سواهما من الحالات المؤثرة في مسيرة الانتباه لديه، فعندها قد تتحرف - نتيجة ذلك المؤثر - بعض الأصوات عن مكانها الذي لها، في سريرة المتكلم نفسه، وبالتالي تتقدم أو تتأخر عن مكانها في الذهن، ومن ثم تطفو على سطح اللسان كذلك"^(٣).

فسرعة النطق قد تؤدي إلى القلب المكاني، إذ يتحكم اللسان بنطق الكلام بمساعدة أعضاء النطق، والعقل يفكر بما سينطق من حروف في المستقبل، وأحياناً يحدث أن ينطق اللسان بحرف موضعه متقدم، ثم يعود لنطق الحرف الذي فاتته، فيحدث القلب المكاني. وألفاظ القلب المكاني شائعة في اللغة الدارجة، مثل (قطع، وفعط، ومسرح، ومرسح، وجنزيل وزنجيل، وملعة ومعلقة، ولخبط وخليط..... الخ)^(٤)، والحقيقة أن القلب المكاني لا يغير من القوالب الشكلية الخاصة ببنى الصرف في الكلمات، أو الخاصة ببنى المقطعية فيها^(٥). فهو عامل صوتي محض.

(١) الخصائص (٧٢/٢).

(٢) قد يحدث القلب إذا قصد المتكلم ذلك.

(٣) بحث: القلب المكاني بين الأصوات الصحاح في بنية الكلمة العربية د. عبد الحميد الأقطش، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد (١٥) عدد (٢)، ١٩٩٧، ص (٢٦٠).

(٤) يُنظر: في اللهجات العربية (٢٣١)، ولحن العامة والتطور اللغوي (٤٨-٤٩).

وبحث: القلب المكاني بين الأصوات الصحاح في بنية الكلمة العربية (٢٥٢-٢٥٤).

(٥) (بحث) القلب المكاني بين الأصوات الصحاح في بنية الكلمة العربية (٢٣٧).

الفصل الأول الأخطاء في المصادر

المصدر هو اسم يدل على حدث دون ارتباطه بزمان محدد. فهو يختلف عن الفعل الذي يدل على حدث وقع في زمان معين، فالفعل (كتب) يدل على حدث الكتابة في الزمن الماضي، والمصدر (الكتابة) يدل على الحدث دون ارتباطه بزمان محدد. يقول ابن يعيش: "والمصادر لا تدل على الزمن من جهة اللفظ، وإنما الزمان من لوازمها وضروراتها"^(١)، أي أن لفظ المصدر لا يدل على زمان بنفسه، وإنما يستفاد الزمان من معنى السياق، يقول ابن يعيش: "وأما خفوق النجم، فالمراد وقت خفوق النجم، فالزمن مستفاد من الوقت المحذوف لا من الخفوق نفسه"^(٢).

ويشترط في المصدر أن يشتمل على أحرف فعله الماضي الأصلية والزائدة^(٣)، فالمصدر (شرب) فعله شرب، والمصدر (احترام) فعله احترم، ويقاس على ذلك. وقد يكون هذا الاشتمال مقدراً غير ظاهر، فالواو في (أوصل) مقدرة في المصدر (إيصال)؛ لأنها قد أعلت فقلبت، فهي موجودة ولكن بصورة لفظية أخرى. والواو المنقلبة في (دعا) مقدرة في المصدر (دعاء)؛ لأنها أعلت فقلبت ثم أبدلت همزة، فهي موجودة ولكن بصورة لفظية أخرى.^(٤)

وقد يكون للفعل الواحد — ولا سيما الفعل الثلاثي — مصادر متعددة، فمن مصادر الفعل (لَقِيَ): لِقَى وَلِقَاءٌ وَلُقْيَانٌ وَلَقِي، و (مَكَثَ): مَكَثًا وَمُكْثًا وَمُكْثًا، وغير ذلك^(٥). وهناك أقيسة معينة لبعض المصادر، فما دلّ على حرفه قياسه (فِعَالَة) كالخياطة، وما دلّ على

(١) شرح المفصل (٢٣/١).

(٢) المرجع نفسه (٢٣/١).

(٣) تصريف الأسماء والأفعال (١٣٠).

(٤) ينظر: جامع الدروس العربية (١٦٠/١)، وتصريف الأسماء والأفعال (١٣٠).

(٥) معاني الأبنية في العربية (١٨)، وينظر: أدب الكاتب (٢٥٧-٢٦٤).

لون قياسه (فَعْلَة) كخُمْرَة، وما دَلَّ على صوت قياسه (فُعَال، وَفَعِيل) كَنُبَاح وَصَهِيل، وغير ذلك من هذه الأقيسة^(١).

ويصاغ المصدر من غير الثلاثي على أوزان مختلفة، بحسب حروف الزيادة في الفعل، فقياس أَفْعَل (إفْعَال)، كأكرم إكراماً، وقياس فَعَّل (تَفْعِيل)، كطَهَّر تطهيراً، وقياس تَفَعَّل (تَفَعَّل)، كَتَسَلَّمَ تَسَلَّماً، وغير ذلك^(٢). وقد تختلف هذه الأوزان بتأثير حروف العلة، كأقام إقامة، وربَّى تربية.

وهناك مصادر أخرى لها تسمياتها وأوزانها المحددة، تصاغ من الأفعال الثلاثية وغير الثلاثية^(٣)، مثل: (مصدر المرة)، بوزن (فَعْلَة) من الثلاثي، كضربة وضربة، وزيارة الزيارة، على مصدره من غير الثلاثي، كإطلاقة وإستماع. و(مصدر الهيئة)، بوزن (فَعْلَة) كجلسة ووقف، و (المصدر الميمي) المبدوء بميم زائدة، بوزن (مَفْعَل) من الثلاثي الصحيح، كمضرب ومُنْصَر، وبوزن (مَفْعَل) من المثال صحيح اللام، كموعِد وموضع، ويصاغ من غير الثلاثي على وزن اسم المفعول، كمُكْرَم، ومُعْظَم. وهناك أيضاً (المصدر الصناعي) الذي يصاغ من اللفظ الأصلي بزيادة ياء مشددة وتاء التانيث، وأمثله القديمة قليلة نزره، نحو: الجاهلية والفروسيّة، ولكن حاجة اللغة في العصور المتأخرة – وخاصة في العصر الحديث – دعت إلى التوسّع في استخدام هذه المصادر، فقام الناس على ما كان سماعياً، وقد كثر ذلك، فقليل: القوميّة والوطنية والواقعية والتحررية^(٤).

(١) يُنظر: كتاب سيبويه (١٧-٥/٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (١٦٣-١٥١/١) وجامع الدروس العربية (١٦١-١٦٥)، وشذا العرف في فن الصرف (٦٩-٧٠).

(٢) يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب (١٦٣-١٦٧)، وجامع الدروس العربية (١٦٥-١٧١)، وتصريف الأسماء والأفعال (١٣٦-١٤٢).

(٣) يُنظر: كتاب سيبويه (٤٥-٤٤/٤)، وشذا العرف في فن الصرف (٧٣)، ومعاني الأبنية في العربية (٣٤-٤٠).

(٤) معالم دراسة في الصرف (٢٠).

وهناك أيضاً (اسم المصدر)^(١)، وهو ما ساوى المصدر في الدلالة على الحدث، ولم يساوه في اشتماله على جميع أحرف فعله، بل خلت هيئته من بعض أحرف فعله لفظاً وتقديراً، من غير عوض، مثل: (توضاً وضوءاً، وتكلم كلاماً).

ويعدّه ابن الحاجب اسم معنى، وليس له فعل يجري عليه "كالقهقري، فإنه لنوع الرجوع، ولا فعل له يجري عليه من لفظه"^(٢)، ويشير ابن الحاجب إلى أن المصدر يستخدم للآلة التي يستعمل بها الفعل "كالطهور والطهور، والأكل والأكل، فالطهور مصدر، والطهور اسم ما يتطهر به، والأكل مصدر، والأكل ما يؤكل"^(٣)

وبعد، فهذا الفصل يتحدّث عن أخطاء المصدر التي ذكرتها كتب التصحيح اللغوي، وهو مقسّم بحسب التفسيرات التي تحمل اسم مباحث الفصل، وهي:

المبحث الأول — أخطاء يفسرها القياس الخاطئ.

المبحث الثاني — أخطاء يفسرها الخلاف في صياغة الفعل.

المبحث الثالث — أخطاء تفسّر بالمناقلة في الاستعمال.

المبحث الرابع — أخطاء تفسّر بعدم المعرفة، أو اختلاف المستويات اللغوية.

المبحث الخامس — أخطاء تفسّر صوتياً.

(١) يُنظر: الأشباه والنظائر في النحو (٤٥-٤٦)، وجامع الدروس العربية (١٧٦-١٧٧).

(٢) أمالي ابن الحاجب (١٥٠/٢).

(٣) المرجع نفسه (١٥١/٢).

المبحث الأول. أخطاء يفسرها القياس الخاطئ

يلجأ الإنسان إلى القياس على النظر المحفوظ في ذاكرته، كلما دعت الحاجة إلى ذلك، فهو يحاول أن يجعل الظواهر اللغوية أكثر اطراداً وانسجاماً، مع القواعد والموازن التي بناها النحاة الأقدمون. ولا يشترط أن يكون القياس مُتعمّداً، بل يتم غالباً دون وعي من المتكلم^(١)، فالأقيسة المختلفة المختزنة في ذاكرته كثيرة جداً، وعند عملية النطق أو الكتابة يُجري ما يستجد من كلمات على هذا النظر الموروث، دون أن يلتفت إلى القواعد النحوية والصرفية الدقيقة. ومن هنا يمكن أن ينشأ الخطأ في القياس.

وللقياس الخاطئ أثر كبير في حدوث اللحن، إلا أنه لحن غير مقصود. ومعظم أخطاء المصادر يمكن أن يفسر ضمن ظاهرة القياس الخاطئ والجدول التالي يبين هذه الأخطاء، حسب ورودها في كتب التصحيح اللغوي:

الجدول رقم (١١)

أخطاء يفسرها القياس الخاطئ

الرقم	الخطأ	الصواب	اسم الكتاب	الصفحة
١	نَقَاهَ، بَهَاطَه، فَذَاحَه	نَقَّه، بَهَظ، فَذَح	لغة الجرائد	١٠٤، ٧٦، ٦٤
	شَرَاهَه، طَيَّاشَه، نَزَاقَه	شَرَّه، طَيَّش، نَزَق	إصلاح الفاسد من لغة الجرائد	١٣
	خَجَالَه، تَعَاسَه	خَجَل، تَعَس	كتاب المنذر	١١-١٠
	حَرَاجَه، نَسَامَه	حَرَج، نَسَم وَنُسُومَه	أغلاط الكتاب	٦٠، ٥٩، ٥٨
	خَطَّارَه	خَطَر وَخَطُورَه	محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة	٥٠، ٣٨
			معجم الخطأ والصواب	٣٥٤، ٣٣٨، ٢٩٧
			أخطاء مستورة في لغة كتابنا	٨٣، ٧٠، ٢٣

(١) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (٣٣٥).

٢٣	كتاب المنذر	الضمان	الضمانة والضمانة	٢
٣٩	تذكرة الكاتب			
٩٨	أخطاء ألفائها			
١٠٤	لغة الجرائد	شركة، خذمة	شراكة، خدامة	٣
٦٧	لغة الجرائد	الوضوح	الوضاحة	٤
٢٨٣	أخطاؤنا في الصحف والدواوين			٥
٥١	لغة الجرائد	نيل حقه	أراد مصطفى نوال حقه	٥
٤٤	تذكرة الكاتب			
٢٧٤	أخطاؤنا في الصحف والدواوين			
٣٥٥	الكتابة الصحيحة			
١٧٥	أخطاء ألفائها			
١٤٧	تذكرة الكاتب	تلف	تلاف	٦
١٨٨	أخطاء ألفائها	(ينس وييس) الزرع	يباس الزرع	
١٠٦	لغة الجرائد	الخماسة	الخماس	٧
٨٦	تذكرة الكاتب			
٩٤	الكتابة الصحيحة			
٢٦٦، ١٤٨	الكتابة الصحيحة	زَعَق، غَسَل، نَزَف	زَعِيق، غَسِيل، نَزِيف	٨
٣٥٩				
٢١	أغلاط الكتاب	نَضِج، صَمَد	نُضُوج، صَمُود	٩
٣٥	قل ولا تقل			
٨٣	أخطاء مستورة في لغة كتابنا			
١٣٥	تصويبات لغوية			

١٨٩	الكتابة الصحيحة	صنوغ	صياغة	١٠
٣٨	أغلاط الكتاب	الترحيب	الترحاب	١١
٢٥٦	معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة			
١٩	كتاب المنذر	الكلال والكُلُول	الكلل	١٢
٣٠	أغلاط الكتاب	والكلالة		
٢٥٧	أخطاؤنا في الصحف والدواوين			
٥٠	محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة			
٣٤٦	معجم الخطأ والصواب			
٣٩	من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف			
٢٣	تصويبات لغوية	استبانة	استبيان	١٣
٥٦	لغة الجرائد	الشبيبة	الشَّبَابِيَّة،	١٤
١١	كتاب المنذر	الفهم والتفاهم،	المفهوميَّة،	
٣٩	تذكرة الكاتب	العزوبة، الأغليَّة،	العزويَّة، الغاليَّة،	
٢٦٨، ٢٤٦	الكتابة الصحيحة	الاتفاق، الإحصاء	الاتفاقيَّة، الإحصائيَّة	

التمثيل

جاءت أخطاء المصادر التي تفسّر بالقياس الخاطي، على بنى صرفية عديدة، ويبين

الجدول التالي عدد مرّات ورودها في كتب التصحيح اللغوي:

الصيغة	فعالة	فعل	فعل	فعل	فعلة	تفعال	فعل	استفعال	المصدر الصناعي	المجموع
المثال	نقاهة	نوال	زعيق	نضوج	صياغة	ترحاب	كلل	استبيان	الشبوبة	
التكرار	١٥	٤	٣	٢	٢	١	١	١	٦	٣٥

١- صيغة (فعالة)

يصاغ هذا الوزن من (فعل) اللزوم، جاء في شرح الشافية: "وفعل - وهو لازم لا غير - فعالة في الأغلب، نحو: كرم كرامة^(١)."

وذكر سيبويه هذا المصدر من (فعل) بكسر العين، نحو: يتس ياسة، وستم سامة، ومنع مناعة^(٢).

وسجلت كتب التصحيح اللغوي خمس عشرة كلمة من هذا الوزن على أنها خاطئة^(٣)، وجهة الخطأ كانت في تشكيل البنية صرفياً.

وسبب الخطأ أن وزن (فعالة) من هذه المواد غير مسموع، أو أنه لا يؤدي المعنى المراد، فالنقاهة بمعنى (صحة المريض مع وجود ضعف في جسمه) من القياس الخاطئ، إذ أجريت مجرى الشجاعة والفصاحة. والقياس أن يصاغ من الفعل (نقه) بكسر عين الفعل مصدر على وزن (فعل) أو (فعول)، أي: نقه أو نقوه؛ إذ يصاغ هذا المصدر إذا دل على علاج ووصفه على فاعل، كأزف الوقت أزوفاً، وقدم من السفر قدوماً^(٤) فالنقاهة مصدر وارد ومستعمل ولكنه لغير هذا المعنى، يقول اليازجي: "وإنما النقاهة مصدر نقه

(١) شرح شافية ابن الحاجب (١/١٥٦).

(٢) كتاب سيبويه (٤/١٦).

(٣) ينظر: الجول رقم (١)، الأخطاء (١-٤).

(٤) هذا العرف في فن الصرف (٦٩)، وينظر: تصريف الأسماء والأفعال (١٣٤).

الكلام إذا فهمه، يقال: فلان لا يفقه ولا ينقه، وأما مصدر نقه من مرضه، فهو (النَّقه) بفتحين و (النَّقوه)، وقد (نَقَّه) بكسر القاف وفتحها^(١).

فالدلالة التي يؤديها المصدر (النَّقاها) غير الدلالة التي يؤديها (النَّقه) الذي يستخدم بعد العلة والمرض، والمصدر المستخدم في مشافي هذا العصر هو (النَّقاها). فيما أن هذا الوزن وارد ومقيس، فلم يجد ابن اللغة ما يمنعه من استخدامه، بصرف النظر عن الدلالة التي تتضمنها المصادر المختلفة.

ومثل هذا أيضاً (الضمانة) بفتح الضاد، فهي من القياس الخاطئ على (الكفالة) التي تحمل المعنى نفسه، فأدخلت التاء على المصدر (الضمان) دون أن يراد به مصدر الموة، يقول داغر: "وكانهم يقيسون الضمانة على الكفالة، وفي كتب اللغة ضمن الشيء وبه ضمناً وضماناً. إذا قولهم (ضمانة) خطأ. نعم إن التاء تدخل على المصدر دخولاً مطبوعاً، ولكن عندما يراد به الدلالة على المرة الواحدة، كضربه واجتماعه وانطلاقه"^(٢).

ويجري هذا الكلام على بقية أمثلة صيغة (فعالة)، فكلها من القياس الخاطئ على هذا الوزن، وهو قياس شكلي على قالب مختزن في ذاكرة المرء، فيستعمله دون إجراء عملية عقلية في القياس.

٢- صيغة (فعال)

تذكر خديجة الحديثي أن هذا الوزن سماعي في جميع ما ورد عليه^(٣)، وقد سمع في باب (فَعَلَ يَفْعُلُ)، نحو حَصَدَ حَصَاداً، وثبت ثباتاً. وفي باب (فَعَلَ يَفْعِلُ) نحو: قضى

(١) لغة الجرائد (٦٤).

(٢) تذكرة الكاتب (٣٩).

(٣) أبنية الصرف في كتاب سيويوه (٢٢٣).

قضاء، ونمى نماءً. وفي باب (فَعِلَ يَفْعَلُ) نحو: سَقِمَ سَقَاماً، ونَشِطَ نشاطاً. وفي باب (فَعَلَ يَفْعُلُ) نحو: جَمَلَ جمالاً، ووسمَ وساماً^(١).

وسجلت كتب التصحيح أربع كلمات من هذا الوزن على أنها خاطئة^(٢)، لعدم سماع هذا الوزن بالمعنى المراد من هذه المواد.

فالنَّوَال — مثلاً — غير النَيْل، من جهة الدلالة، فالنوال من (نَوَلَ) بمعنى النصيب والعطاء، وهو المسبَّب، والنيل من (نَيْلَ) بمعنى إصابة الشيء والحصول عليه، وهو السبب، فوقع الخطأ لعدم مراعاة الدلالة، ولا عجب أن يتحول (النوال) ليكون سبباً، أي بمعنى (النيل). ومن جهة بناء المصدر، فهو من القياس الخاطئ، إذ إن الوزنين مستعملان في اللغة، ولم يجد ابن اللغة ما يمنع من استخدام النوال للمعنى الذي يريد، لأن موروثه اللغوي فيه وزن هذا المصدر.

ويفسر نسيم نصر سبب الوقوع في هذا الخطأ بقوله: "وكثيراً ما نراها مستعملين بمعنى واحد، ولعل هذا ناتج عن التباس أحدثه المضارع من الفعلين (نَيْلَ، ونَوَلَ)، فكلاهما في المضارع (ينال)، وهنا يجب أن نتذكر أن محك المعتل من الأفعال المصدر"^(٣). وهكذا يظن أن النوال والنيل مصدران لفعل واحد، فيستعملان لمعنى واحد. والحقيقة أن (النوال) ليس بمصدر للفعل نال، ويؤكد هذا قول اليازجي: "وإنما النوال بمعنى العطاء، أي الشيء الذي يُعطى، وليس بمصدر لنال"^(٤). وإنما النوال اسم للمصدر، يحمل دلالته. قال صاحب المصباح: "تولته المال تنويلاً: أعطيته، والاسم النوال"^(٥).

(١) المرجع نفسه (٢٣٣-٢٣٤).

(٢) يُنظر: الجدول رقم (١١)، الأخطاء (٥-٧).

(٣) أخطاء ألفناها (١٧٦).

(٤) لغة الجرائد (٥).

(٥) أخطاؤنا في الصحف والدواوين (٢٧٥).

ولكنّه يظلّ من القياس الخاطئ على وزن (فعل) المستخدم بكثرة، والمختزن فسي
ذاكرة ابن اللغة، شأنه في ذلك شأن كثير من الأوزان الأخرى التي يقاس عليها شكلياً،
نون إعمال فكر. ويجري هذا الكلام على بقية مصادر هذه الطائفة (تسلاف، ويّاس،
وخماس).

٣- صيغة (فعل)

وهو مصدر يستخدم للدلالة على الصّوت، كالضّجيج، والهدير، والنهيق، والصّهيل،
وغيرها^(١).

وسجّلت كتب التصحيح ثلاث كلمات من هذا الوزن على أنّها خاطئة، وصوابها
استعمال وزن (فعل) مكانها، وهي: (زعيق، وغسيل، ونزيف)، والصّواب (زعق،
وغسل، ونزف)^(٢).

ولم يرد في معاجم اللغة أيّ مصدر من المصادر التي خطئت، وهذا ما اعتمد عليه
زهدي جار الله. وإنّما ورد صفات على وزن (فعل) بمعنى اسم المفعول، فزعيق بمعنى
مزعوق، وغسيل بمعنى مغسول، ونزيف بمعنى المحموم^(٣).

إلا أنّ قياس (فعل) اللّازم إنّ دلّ على صوت (الفعّال) بالضم و (الفعليل)^(٤)،
كصرّاخ وصهيل. وزعيق الطفل: صراخه، وعليه، من الجائز استخدام اللّزعيق؛ ليدلّ
على الصّوت.

والغسيل والنزيف على وزن (فعل)، وهو وزن مستعمل، وبالقياس الخاطئ عليه،
استعملت الكلمتان. ويبدو أنّ استخدام الصفتين (الغسيل والنزيف) بكثرة طغت على

(١) يُنظر: كتاب سيبويه (١٤/٤)، وشرح شافيه ابن الحاجب (١٥٥/١)، وشرح ابن عقيل (١١٧/٢).

(٢) الكتابة الصحيحة، الصفحات (١٤٨، ٢٦٦، ٣٥٩).

(٣) يُنظر: لسان العرب، والمعجم الوسيط، المواد (زعق، غسل، نزف).

(٤) كتاب سيبويه (٨/٤)، وشرح شافيه ابن الحاجب (١٥٥/١).

استخدام المصدرين (الغسل والنزف)، هو الذي جعل ابن اللغة يتوهم بأنهما مصدران، فاستخدمهما دون المصدرين الأساسيين.

٤- صيغة (فُعول)

وهو مصدر لكل فعل لازم على وزن (فَعَلَ) إذا لم يدلّ على صوت، أو سير، أو امتناع، أو داء، أو مهنة^(١). نحو: قَعَدَ قُعُودًا، وَجَلَسَ جُلُوسًا، وورد وُرُودًا وغيرها. وجاء في شرح الشافية أن الفراء يرى أن قياس أهل نجد في مصدر ما لم يسمع مصدره من (فَعَلَ) المفتوح العين (فُعول)، وقياس أهل الحجاز فيه (فَعَلَ)، سواء أكان مُتَعَدِيًا أم لازمًا. ويردّ عليه الرضوي بقوله: "إنّ المشهور هو أن مصدر المتعدي (فَعَلَ) مطلقًا إذا لم يسمع. ومصدر اللازم (فُعول)"^(٢).

وسجّلت كتب التصحيح كلمتين من هذا الوزن، هما (نُضوج وصُمُود) على أنهما خطأ، وصوابهما (نَضُج وصَمَد)^(٣).

وسبب التخطئة أن (نُضوج) غير مستعمل في المعاجم. إلا أنه من المصادر القياسية، واستعمله ابن اللغة بالقياس إلى (فُعول). ويصوب أحمد مختار عمر، وإميل يعقوب هذا المصدر اعتماداً على ذلك، يقول أحمد عمر: "ورغم أن المعاجم لم تنصّ عليه حقاً، فهو من المصادر القياسية، فهذا الوزن يطرد مصدرًا للفعل اللازم، إذا كان علاجاً، ووصفة على فاعل، نحو قَدِمَ قُدُومًا، وصَعِدَ صُعُودًا..... وعليه فلا مانع من أن نقول: نَضِج نُضُوجًا"^(٤).

(١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه (٢١٢)، وينظر: شرح ابن عقيل (١١٦/٢).

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (١٥٧/١).

(٣) ينظر: الجدول رقم (١١) الخطأ رقم (٩).

(٤) العربية الصحيحة (١٥٤)، وينظر: معجم الخطأ والصواب (٢٥٥).

وجاء في اللسان والمعجم الوسيط استعمال المصدرين (الصُّمود والصَّمَد)، إذ يقل: صَمَدٌ صَمَدًا وصمودًا، بمعنى: ثبت واستمر^(١). وقياس مصدر (صَمَدٌ) هو الصُّمود؛ لأنه فعل لازم بوزن (فَعَلَ)، كجَلَسَ جلوساً وقَعَدَ قعوداً.

٥- صيغة (فَعَالَة)

وهو المصدر المستعمل للمهنة أو الحرفة، كالخِلافة، والسياسة، والصياغة، وغيرها^(٢).

وسجّلت كتب التصحيح كلمتين من هذا الوزن هما: (ضِمَانَة، وصِيَاغَة) على أنّهما خطأ، صوابيهما (ضَمَان، وصَوَغ)^(٣).

ويبدو أن ابن اللغة استعملهما كمصدرين للحرفة، قياساً على التجارة والتجارة والخياطة وغيرها. وربما اتخذ أحدهم ضِمَانَة الأرض حرفة له، ولهذا استعمل هذه الكلمة. والصِّيَاغَة مثلها، إن كانت تدلّ على حرفة صائغ المجوهرات، أو من يصوغ الأفعال وغيرها. ويصحّحها العدناني وإميل يعقوب؛ لأنها وردت في المعاجم مصدراً لصاغ^(٤).

٦- صيغة (تَفَعَال)

يبين الاسترابا ذي أن هذا المصدر يصاغ عند قصد المبالغة في مصدر الثلاثي، كالتّهذار في الهذر الكثير، ومثله التلّعب والتّرداد. وهو مع كثرته ليس بقياس مطّرد، وقال الكوفيون: إن (التّفَعَال) أصله (التّفعيل)، الذي يفيد التّكثير، قلبت ياءه ألفاً، فأصل

(١) يُنظر: لسان العرب، والمعجم الوسيط، مادة (صمد).

(٢) يُنظر: كتاب سيويه (١١/٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (١٥٣/١).

(٣) يُنظر: الجدول رقم (١١)، الخطأ رقم (٢)، ورقم (١٠).

(٤) لسان العرب مادة (صوغ)، وينظر، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة (٣٨٧)، ومعجم الخطأ والصواب

(١٨١).

التكرار التكرير^(١). وجاء مصدر واحد من هذا الوزن هو: (الترحاب)، على أنه خطأ، صوابه (الترحيب)^(٢).

ووزن (تفعّال) مسموع عن العرب، نحو: (ردّد تردّاداً، وكرّر تكراراً، وذكّر تذكّاراً)^(٣). وقد قيس (الترحاب) على مثل هذه المصادر؛ ذلك أن هذا الوزن مختزن في حافظه المرء، فهو يستخدمه حين تسعفه الذاكرة، وقت الحاجة إليه.

ويبين الغلاييني أن هذا الوزن (التفعّال) هو الأصل، وهو الذي كان مستعملاً قديماً، ثم أميت فورثه الوزن المقيس (التفعيل)، وإن أصل الوزنين هو (الفعل) بكسر الفاء وتضعيف العين، فالتسليم أصله التسلام، وهذا أصله السّلام، بوزن (فعلال)^(٤).

فما كان مشهوراً مستعملاً في القديم، أصبح منبوذاً مجانباً للقياس في الوقت الحاضر، إلا أن الذاكرة احتفظت به، واستخدمته، فأعادت الروح للوزن القديم.

٧- صيغة (فعل)

وهو مصدر قياسي لكل فعل لازم على وزن (فعل)^(٥)، نحو: مريض مريضاً، وحزين حزيناً، وفرح فرحاً، وغير ذلك.

وسجلت كتب التصحيح مصدراً واحداً من هذا الوزن هو (الكلل) على أنه خطأ، صوابه (الكلال والكُلُول والكَالَة)^(٦).

وهو من القياس الخاطئ على المثلل، من الفعل (مَلَّ)، ويبدو أن استعماله تابعاً (المثلل) هو الذي سبّب هذا الخطأ. يقول الزعبلوي في تفسير الوقوع في هذا الخطأ:

(١) شرح شافية ابن الحاجب (١/١٦٧).

(٢) يُنظر: الجدول رقم (١١)، الخطأ رقم (١١).

(٣) جامع الدروس العربية (١/١٦٧).

(٤) المرجع نفسه (١/١٦٨).

(٥) أبنية الصرف في كتاب سيبويه (٢١٦).

(٦) يُنظر: الجدول رقم (١١)، الخطأ رقم (١٢).

"الذي جَرَّ الكتاب إلى هذا الوهم، سجعه المثل في قولهم: (لا يعرف المثل ولا الكلل) ^(١). وهذا من باب الإتياع، وهو إتياع إيقاعي، يُراعى فيه المساواة بين اللفظين، والعلاقة اللغوية بين (المثل، والكلل) قائمة على مبدأ التضمنين بين المعاني ^(٢). فالمصدر من الفعل (كَلَّ) هو الكلل والكلول والكلالة، ولم يُسمع (الكلل) من هذا الفعل ^(٣).

٨- صيغة (استفعال)

وهو مصدر قياسي من الفعل المزيد الذي يكون على وزن (استفعال)، نحو: استخرج استخرجا، واستقبل استقبلاً. ونحو استقام استقامة، واستبان استبانة، وأصلهما: استقوام واستبيان، فحذفت الواو في (استقوام)، إذ لا حركة للواو غير الألف، ذلك أن القول بسان الواو محركة بفتحة قبل الألف قول غير صحيح، وهو تصور قديم تابعه كثير من المحدثين. يقول التصور (إن كل حرف مَدِّي مسبق بحركة من جنسه). حذفت الواو، إذًا، فصارت الألف حركة للقاف بعد أن كانت حركة للواو، ثم أضيفت التاء في آخر الكلمة عوضاً عن الواو المحذوفة، والاستبانة مثل الاستقامة.

إلا أن المستعمل بكثرة هو (الاستبيان) بمعنى طلب الإبانة، وهو مصدر غير وارد في المعاجم العربية، إذ إن الفعل استبين غير مستعمل، وإنما قيس خطأ على المصادر الأخرى من نفس الوزن كالاستطراد والاستخراج وغيرهما وكان القياس شكلياً محضاً.

(١) أخطأنا في الصحف والدواوين (٢٥٧).

(٢) يُنظر: (بحث) إتياع الإيقاع في اللغة العربية مقارنة السنية في حركة اللغة، د. عبد الحميد الأقطش، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد (١٢)، العدد (٢)، ١٩٩٤، ص (١٥٠).

(٣) يُنظر: كتاب المنذر (١٩)، وأغلاط الكتاب (٣٠)، ومن الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة (٣٩).

ويمكن أن يفسر هذا الخطأ على أنه من قبيل استكمال المادة اللغوية، فالفعل (استبين) أصله الثلاثي (بين)، فاحتفظ فيه بفكرة الطلب، فجاء على هذا البناء، وبهذا، ذُكِرَ المصدر (الاستبيان)، وتُخلَص من تأنيثه.

٩- المصدر الصناعي

وهو اسم تلحقه ياء النسبة مُردفة بالتاء للدلالة على صفة فيه^(١). ويكون في الأسماء الجامدة كالحجرية، وفي الأسماء المشتقة كالعالمية. ويسمى الزعلاوي هذا النوع من المصادر بالمصادر الياثية^(٢)، وهي عنده مصادر قياسية على ما سمع العرب من المصادر المختومة بالياء المشددة مردفة بالتاء، كالعبدية، والعبودية، والحرية، والوجدانية، والرهانية، وغيرها^(٣). وذكرت كتب التصحيح ستة مصادر صناعية على أنها خاطئة، هي: (الشبوية، والمفهومية، والعزوبية، والغالبية، والاتفاقية، والإحصائية)، وصوابها: (الشبية، والفهم أو التفاهم، والعزوبة، والأغلبية، والاتفاق، والإحصاء)^(٤). وسبب التخطئة أنها غير منقولة، يقول اليازجي: "ويقولون، فعل ذلك في شبوبيته، قياساً على الطفولية والرجولية، وهو غير منقول عنهم"^(٥). وكلام اليازجي يبين دور القياس الخاطئ في صياغة هذا المصدر، ويجري هذا الكلام على بقية مصادر هذه الطائفة.

(١) جامع الدروس العربية (١٧٧/١).

(٢) أخطاؤنا في الصحف والدواوين (٧٩). وينظر: المباحث اللغوية في العراق (٢٤).

(٣) المرجع نفسه (٧٩-٨٠).

(٤) ينظر: الجدول رقم (١١)، الخطأ رقم (١٤).

(٥) لغة الجرائد (٥٦).

ويصنّف العدناني المصدر (الشبوبيّة)، كما أنّ باقي المصادر مصنوعة من (مفهوم، وعزوبة، ومفهوم، وغالب، واتفاق، وإحصاء) وبإضافة الياء المشدّدة وتاء التانيث على القياس، تخرج هذه المصادر الصناعية.

وهكذا، فإن القياس الخاطئ عامل لا شعوري من عوامل تطوّر اللغة، يلجأ إليه المرء كلّما دعت الحاجة، فيقيس أموراً جديدة على ما في حافظته من أمور قديمة، وقيس ما لم يسمع من قبل على ما سمع، وقد يصيب في قياسه هذا وقد يخطئ، وقد تكون الصيغ التي يقع فيها القياس الخاطئ "أقرب إلى المنطق والعقل، ولكنها مع ذلك تُعدّ خطأ؛ لأنّها تخالف مألوف الناس من أصحاب اللغة والمتكلّمين بها"^(١).

المبحث الثاني. أخطاء يفسّرها الخلاف في صياغة الفعل

تختلف دلالة الفعل إذا اختلفت صيغته، فدلالة الفعل المجرد تختلف عن دلالة الفعل المزيد؛ لأنّ الزيادة تؤدي إلى معانٍ مختلفة؛ بحسب حروف الزيادة. فالفعل (خرج) مثلاً يختلف عن (أخرج) لأنّ الأوّل لازم والثاني متعدّد. والفعل (قَطَعَ) يختلف عن (قَطَّع)؛ لأنّ الثاني فيه مبالغة ليست موجودة في الأوّل، وهكذا.

^(١) من أسرار اللغة (٤١).

وهذا يؤدي إلى اختلاف في دلالة المصدر أيضاً، وقد يكون مصدر الفعل لا وجود له في الأصل، ولكن القياس الخاطئ على نظائره أوجده، فليس هناك المصدر (قَفَلَ) لأننا لا نقول (قَفَلَ) وإنما (أَقَفَلَ)، ولكن وزن المصدر (فَعَلَ) مستخدم، وبالقياس إليه قيل (قَفَلَ). وليس هناك مصدر (التَّصْلِيح) لعدم وجود الفعل (صَلَح) في اللغة الفصحى، ولكن الوزن (تفعيل) مستخدم، وبالقياس إليه أنتج ابن اللغة المصدر (تَصْلِيح).

فعند صياغة المصدر، لا يعمل المرء فكره كثيراً في مادة الفعل، وقواعد الاشتقاق، وإنما المهم أن يكون وزن المصدر قياسياً مستعملاً، ومن هنا تنتج الأخطاء، وللقياس الخاطئ أثر كبير في وقوع هذه الأخطاء. ويبين الجدول التالي الأخطاء التي وقعت في المصادر، لاختلاف صيغة الفعل:

الجدول رقم (أب)

أخطاء يفسرها الخلاف في صياغة الفعل

الرقم	الخطأ	الصواب	الكتاب	الصفحة
١	مُلافاة، مُعاطاة، مُقاضاة، مُناوَلَة، مُدَارَكَة، مُظَاهرة، مُدَاهمة	تلافي، تعاطي تقاضي، تناول تدارك، تظاهر دهم	كتاب المنذر تذكرة الكاتب الكتابة الصحيحة	٢١، ١٠ ١٣٠، ٣٢ ٣٣٣، ٢٥٢
٢	إشهار، إسدال إملاء، إلفات إنهاك، إشادة إهاجة	شهر، سدل ملء، لفت نهك، شيد وتشيد هياج وهيجان	كتاب المنذر حول الغلط والفصيح على أسنة الكتاب معجم الخطأ والصواب	١٠ ٣٢ ٣٥٧

٨٧،٥٣	أخطاء مستورة في لغة كُتَّابنا			
١٠	كتاب المنذر	قَدَّر الفضل، وقَف	تقدير الفضل،	٣
٩١	تذكرة الكاتب	المجرم	توقيف المجرم	
٩٤	لغة الجرائد	إصلاح، إيجار	تصليح، تأجير	٤
١٠	كتاب المنذر	إسماع	تسميع	
١٢٠-١١٨	تذكرة الكاتب			
١٩٦،١٧	الكتابة الصحيحة			
١٩٩	قل ولا تقل			
٣٨٠	معجم الأغلاط			
	اللغوية المعاصرة			
٧٨	أخطاء لغوية			
	معاصرة			
٢٤	أخطاء ألفناها			
٢٦	تصويبات لغوية			
٦١	من الأخطاء			
	الشائعة في النحو			
	والصرف			
١٤٢	تذكرة الكاتب	التَرْضَي والاسترضاء	التَرْضِيَّة	٥
٤٧	أخطاء ألفناها	تقويم الشيء	تقويم الشيء:	٦
٤٨	تصويبات لغوية		(معرفة وقيمته)	
٢٨	كتاب المنذر	إقفال الباب	قفَل الباب	٧

٤١٧	حول الغلط والفصيح على أسنة الكتاب	إغلاق الباب	غلق الباب	
٤٠	من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف			
١٢٧	معجم الخطأ والصواب	الإرواء والتروية	الرِّي والرُّوي (لسقي الزرع والغرس)	٨
١٢٢	لغة الجرائد	الإخلاد	الخلود	٩
١٢١ ٤٩ ٣٧٢ ٣٩	تذكرة الكاتب محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة الكتابة الصحيحة من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف	إنكار الجميل	نُكران الجميل	١٠
٨٣ ٢٨	قل ولا تقل كتاب المنذر	مُشاركة (الاعتكاف والعُكُوف) على العمل	اشتراك الاعتكاف على العمل	١١
٨١	تذكرة الكاتب	رأسه	رئاسة	١٢

[illegible]

المجموع	٢٩	١	١	١	١	١	١	٣	٧	٧	١٢
المادة	رئاسة	إمكانيات	المشروعات	نحوان	خلاف	فيل	تقارير	مناخية	إشهار	المشال	النحوار
الفصل	إفصال	إفصال	إفصال	فصلان	فصول	فصل	تفصيل	مناقشة	إفصال	الصيغة	

فإنها ^{تكون} من جانب مختلف، على صيغ مختلفة، وعلى المجال، هذا المجال ضمن المصادر المصنوعة أخطاء، وقتل

والخطأ في استعمال مصدر الفعل المزيد بالهمزة، والصواب في استعمال مصدر الفعل المجرد، وسبب التخطئة أن الفعل مجرداً متعدّ، ولنا حاجة إلى زيادة الهمزة لتعديته. يقول نهاد الموسى: "ولكنّ شيوع "لَامَ" الثلاثي متعدياً جعل بعض أهل التصحيح المعاصرين منذ وقت متقادم ينكرون "الْأَمَ"؛ ظَنّامهم أن لا وجه لزيادة الهمزة، إذ الفعل مجرداً متعدّ"^(١).

وقد وردت بعض الأفعال — مجردة ومزيدة بالهمزة — في المعاجم العربية بمعنى واحد، جاء في لسان العرب: "سَدَلَ الشعر والثوب.... وأَسَدَلَهُ: أَرْخَاهُ وَأَرْسَلَهُ"^(٢)، يقول الغلاييني: "أَسَدَلَ الستار وسَدَلَهُ كلاهما جائز، غير أن سَدَلَهُ أَفْصَحُ من "أَسَدَلَهُ"، وقد نصّ القاموس والتاج واللسان والمختص، على أن سَدَلَهُ وَأَسَدَلَهُ بمعنى واحد"^(٣).

وكذلك شَادَ وَأَشَادَ فكلاهما يستعمل لإعلاء البناء ورفعها، وقد وردا في اللسان والمعجم الوسيط بهذا المعنى^(٤).

كما أن إِشَادَةَ الأبنية — بوزن "فَعَالَة" — حرفة منتشرة، ولا ضير في استخدام مصدر الحرفة في هذا الموضع.

وقد تختلف الدلالة التي يؤديها الفعل المزيد عن دلالة الفعل المجرد، فمثلاً: "أَشْهَرَ الشيء: أَتَى عَلَيْهِ شَهْرٌ"^(٥)، وَشَهَرَ السلاح: سَلَّهَ مِنْ غَمْدِهِ. وكان هذا سبباً في تخطئة مثل هذه المصادر. وسواء وردت باقي المصادر في المعاجم العربية بالمعنى نفسه أم لم ترد، فإن المصدر على وزن "فَعَال" مصدر قياسي، وإذا لم يراع المتكلم مادة الفعل وقواعد

(١) اللغة العربية وأبنائها (١٣٠).

(٢) لسان العرب، مادة (سدل).

(٣) نظرات في اللغة والأدب (٦٤).

(٤) لسان العرب والمعجم الوسيط، مادة (شيد).

(٥) لسان العرب والمعجم الوسيط، مادة (شهر).

الاشتقاق، فإنه لا يأبه بصوغ المصدر، ويكون قياسه شكلياً على هذا الوزن، فيجيز لنفسه أن يقول: إَشْهَارُ وإِمْلَاءُ وإِفَاتُ وإِنْهَاقُ وإِهْجَاجَةٌ.

٢- صيغة (مفاعلة)

وهي مصدر يصاغ من فعل وزنة "فَاعِلٌ" ليدلّ في الغالب على المشاركة بين اثنين أو أكثر - كصَادَفْتُهُ مُصَادَفَةً، وعَانَقْتُهُ مُعَانَقَةً.

وسجّلت كتب التصحيح اللغوي سبع كلمات من هذا الوزن على أنها خاطئة، وجهة الخطأ كانت في استعمال هذه البنية الصرفية في هذه المواضع لمعنى المشاركة. والكلمات هي: المُلَافَةُ، والمُعَاطَاةُ، والمُقَاضَاةُ، والمُنَاوَلَةُ، والمُدَارَكَةُ، والمُظَاهَرَةُ، والمُدَاهِمَةُ^(١). ويرى من خطأها أنها لا تأتي لمعنى المشاركة، يقول إبراهيم المنذر في تفسير تخطئته لمثل هذه المصادر: "لأن وزن "فَاعِلٌ" من هذا الحرف لا يتم به المعنى المراد"^(٢).

ويرون أنه من الواجب استخدام مطاوعات هذه المصادر، وهي: التَّلَافِي والتَّعَاطِي والتَّقَاضِي والتَّنَاولُ والتَّدَارُكُ والتَّظَاهُرُ. واستخدام "الدَّهْم" بتجرّده من الزيادة. فالنتفاعل فيه مطاوعة، وقد يكون فيه مشاركة أيضاً، فإذا تظاهر قوم فقد اشتركوا وتعاونوا على أمر يهمهم. وحين يستخدم مصدر مثل مُنَاوَلَةُ الطعام، يراعى القصد من استعمال هذا المصدر، فإن قصد به أن يعطي بعضهم بعضاً، فالتعبير صحيح، وإن قصد به معنى التَّنَاولُ، أي الأخذ، فخطأ^(٣).

(١) يُنظر: الجدول رقم (١ ب)، الخطأ رقم (١).

(٢) كتاب المنذر (٢١).

(٣) يُنظر: نظرات في اللغة والأدب (٥).

وقد صوّب الغلاييني وثيودوري بعض المصادر التي خطئت^(١)، اعتماداً على مراعاة القصد من استعمال المصدر، فأجاز الغلاييني استعمال المُعَاطَاة والمُنَاوَلَة، والمُظَاهَرَة والمُدَاهِمَة، وأجاز ثيودوري استعمال المُظَاهَرَة، ومن الجائز عندهما استخدام "المُفَاعَلَة" و "التَّفَاعُل"، إن كانا يحملان المعنى نفسه ولم يؤدّ استعمال أحدهما إلى خطأ دلالي^(٢). كما ذكر ابن قتييبة استخدام بعض هذه الأفعال، مثل: (ناول، وظاهر)^(٣). و "المُفَاعَلَة" هي الوزن المستخدم بصورة أكبر في لغة هذا العصر، كالمُشَارَكَة، والمُعَاوَنَة والمُظَاهَرَة وغير ذلك، فهذا الوزن قياسي، ولا يجد أبناء اللغة بأساً في استخدامه. إذ إن قياسهم الشكلي على هذا الوزن يتيح لهم ذلك.

٣- صيغة (تفعيل)

وتكون في كل فعل وزنه "فَعَّلَ"، نحو: كَسَّرَ تَكْسِيرًا، وَجَمَعَ تَجْمِيعًا. ويفيد المبالغة والتكثير في الفعل غالباً. قال سيبويه: "وَجَرَحْتُهُ: أَكْثَرْتُ الْجَرَاحَاتِ فِي جَسَدِهِ. وَقَالُوا: ظَلَى يُفَرِّسُهَا السَّبْعَ وَيُؤَكِّلُهَا، إِذَا أَكْثَرَ ذَلِكَ فِيهَا"^(٤). وسجّلت كتب التصحيح سبع كلمات من هذا الوزن على أنها خاطئة، وجهة الخطأ كانت في عدم سماع هذه المصادر عن العرب للأفعال الواردة.

والمصادر التي خطئت هي: التَّقْدِيرُ، والتَّوْقِيفُ، والتَّصْلِيحُ، والتَّأْجِيرُ، والتَّسْمِيعُ، والتَّرْضِيَّةُ، والتَّقْيِيمُ. وصوابها: "القَدَرُ والوَقْفُ، والإِصْلَاحُ، والإِيجَارُ، والإِسْمَاعُ،

(١) جدول المصادر المصوّبة اللاحق، رقم (٤)، ورقم (٥).

(٢) ينظر: نظرات في اللغة والأدب (الصفحات ٥٣، ٤٦، ٥٤)، وأخطاء مستورة في لغة كتابنا (٦١).

(٣) ينظر: أدب الكاتب (٣٥٧).

(٤) كتاب سيبويه (٦٤/٤).

والتََّرْضَى أو الاستِرضاء، والتَّقْوِيم^(١). وحجة التخطئة أن الأفعال: قَدَّرَ، وَوَقَّفَ، وَصَلَّحَ،

وَأَجَرَ، وَسَمَّعَ، وَرَضَى، وَقَيَّمَ، لم تسمع عن العرب.

"التَّقْدِير" في كتب التصحيح — إذا — خطأ، وصوابه "القَدَر" من الثلاثي قَدَرَ؛ وذلك — كما يقول النجار —: "ليكون وفق قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾"^(٢)، ولأن الثلاثي في هذا المعنى هو الوارد في المعاجم التي بين أيدينا^(٣). إلا أن معنى التعظيم وبيان المقدار وارد في "قَدَرَ" المجرد، و"قَدَّرَ" المزيد^(٤). ومن ناحية أخرى فقد جاء في تفسير الآية الكريمة قول أبي حيان: "وما قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ، أي ما عرفوا اللَّه حَقَّ معرفته، وما قَدَّرُوهُ في أنفسهم حَقَّ تَقْدِيرِهِ،... وقرأ الحسن وعيسى وأبو نوفل وأبو حيوة، "وما قَدَّرُوا" بتشديد الدال"^(٥).

(١) يُنظر: الجدول رقم (١ب)، الأخطاء (٦-٣).

(٢) الأنعام (٩١)، الزمر (٦٧).

(٣) لغويات (٦٣).

(٤) يُنظر: المعجم الوسيط (مادة قدر).

(٥) تفسير البحر المحيط (٤٢١/٧-٤٢٢).

ويجري الكلام نفسه على "التوقيف"، فقد صوّب الغلاييني "توقيف المجرم" بقوله:
 "التوقيف بهذا المعنى ليس بخطأ وهو محكي، وكذا الإيقاف، لكنّ الفصح أن يقال: وقَّفه
 وقَّفاً، لا وقَّفه توقيفاً ولا أوقَّفه إيقافاً"^(١)، ويقول أيضاً مفسراً استعمال هذا المصدر: "والسرّ
 في مجيء أوقَّفه إيقافاً، ووقَّفه توقيفاً، أن "وقَّف" يكون فعلاً لازماً ومصدره "الوقوف"،
 ويجيء فعلاً متعدّياً ومصدره "الوقف"، فمن قال: أوقَّفه ووقَّفه، رجع إلى معنى وقَّف
 وقوفاً، فعده بالهمزة أو بالتضعيف. أمّا إن أُريد بالتوقيف معنى التكتثير في الفعل أو
 الفاعل أو المفعول، فهو فصيح جائز من غير كراهية ولا رداءة"^(٢).

والحقيقة أن أبناء اللغة في هذا العصر يميلون — غالباً — إلى تعدية الفعل
 بالتضعيف لا بالهمز، يقول إبراهيم أنيس: "فصيحة "أفعل" لا نكاد نعرّ عليها في لهجة
 الكلام، بل حلّ محلّها صيغة "فعل"..."^(٣)؛ لذا نسمعهم يقولون: صلّحت السيارة، وأجّرت
 الدار، وسَمَعته كلاماً. بدلاً من أصلّحت، وأجّرت، وأسَمعت. وهكذا فإن المصادر على
 وزن "تفعيل" هي الأشيع في لغة الحياة اليومية، وهذا يجري على "الترضية" أيضاً.
 وممّا عُدّ خطأ في هذا المجال أيضاً "التقييم" بمعنى معرفة القيمة، وصوابه
 "التقويم"^(٤). و "التقييم" من الفعل "قَيَمَ" الذي لم يُسمع في كلام العرب ولم يرد في معاجم
 اللغة القديمة^(٥). وقد عدّه نهاده موسى من توهم أصالة الياء في الفعل "قَيَمَ"، يقول:
 "ومعروف أننا نرُدُّ التَّقييمَ وهو تَقْدِيرُ القيمة إلى مادة "قوم"، ومأل القيمة إلى "قوم"، فهي
 "قومة"، جعلت واوها الساكنة بعد كسر ياء، كما في ميزان (وأصلها ميوزان، بدليل

(١) نظرات في اللغة والأدب (٢١).

(٢) المرجع نفسه (٢٢).

(٣) في اللهجات العربية (٢٣٤).

(٤) ينظر: أخطاء ألفناها (٤٧)، وتصويبات لغوية (٤٨).

(٥) ورد في المعجم الوسيط (مادة (قيم)): "قَيَمَ الشيء تَقْيِماً: قَدَّرَ قِيَمَتَهُ، ولَا أَلَرَّ ذَلِكَ مَجْمَعُ اللغة العربية،

وَزَنَ)... فالأصل في القيمة هو الواو لا الياء. وهكذا يكون قول القائل: قَيْمٌ، وتَقْيِيمٌ، يجري على توهم أصالة الياء في هذه المادة، وما هي بأصل^(١).

وقد أقرّ مجمع اللغة العربية هذا المصدر، فمن الجائز استخدام "التَقْيِيم" بمعنى معرفة القيمة، و "التَقْوِيم" بمعنى إصلاح الأعوجاج والخطأ، إلا أن "التَقْوِيم" يشمل المعنيين. وقد صوّب عبد العزيز مطر وإميل يعقوب هذا المصدر اعتماداً على قرار المجمع^(٢).

٤- صيغة (فعل)

وهو مصدر لكل فعل متعدّد على وزن "فعل"، نحو: قَتَلَهُ قَتْلًا، وضَرَبَهُ ضَرْبًا، وقَطَعَهُ قَطْعًا. وذكر سيبويه عدّة مصادر من هذا الوزن^(٣).

وقد جاء في كتب التصحيح ثلاث كلمات من هذا الوزن على أنها خطأ، إذ يجب استخدام الفعل المزيد فيها وليس الفعل المجرد.

وهذه الكلمات هي: "قَفَلَ" الباب، والصواب "إِقْفَالُهُ"، ومثل ذلك "غَلَقَ" والصواب "إِغْلَاقٌ"^(٤)، و "رَيَّ" الغراس أو "رَوَّيَهَا" والصواب "إِرْوَاهَا" أو "تَرَوَّيْتُهَا"^(٥).

أما "القَفَلَ"، فقد عدّ خطأ؛ لأنه لم يؤدّ الدلالة المطلوبة والمعنى المراد، وهو الإغلاق، — كما يتوهم ابن اللغة — وإنما الذي يؤدي هذه الدلالة فهو المصدر "إِقْفَالٌ". يقول محمد أبو الفتوح شريف: "ويقولون خطأ: تقرر قَفَلَ باب المدرسة بعد الظهر؛ لأنّ الفعل "أَقْفَلَ" ومصدره "إِقْفَالٌ" على "إِفْعَالٍ"، أما "القَفَلَ"، فمعناها: يابس الشجر" و "القَفُول" معناه: الرجوع"^(٦). فأبناء اللغة لا يفرّقون بين دلالة القَفَلَ و "الإقْفَال"، فهما وزنان قياسيَّان

(١) اللغة العربية وأبنائها (١٢٨-١٢٩).

(٢) يُنظر: أحاديث إذاعية في الأخطاء الشائعة (٦٣)، ومعجم الخطأ والصواب (٢٢٤).

(٣) يُنظر: كتاب سيبويه (٥/٤).

(٤) كتاب المنذر (٢٨)، وحول الغلط والفصيح على أسنة الكتاب (٤١، ٧)، ومن الأخطاء الشائعة في النحو

والصرف واللغة (٤٠).

(٥) معجم الخطأ والصواب (١٢٧).

(٦) من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة (٤٠).

في المصادر، كالضَرْب والإضْرَاب. ولكن لكل وزن دلالة معينة تختلف عن دلالة الآخر، وبالقِياس الخاطي يُستعمل "القفل" للباب؛ لأنه وزن مقيس مختزن في ذاكرة المرء. ومثل ذلك أيضاً "الرّي" أو "الرّوي"، فبالقياس إلى هذا الوزن لم يكن هناك بأس في استخدامهما.

هـ - صيغة (فُعُول)

ومرّ الحديث عنها، وهي من الفعل الثلاثي اللازم الذي على وزن (فَعَلَ)، نحو: قَعَدَ قُعُوداً، وجَلَسَ جُلُوساً.

والخطأ الذي ورد في كتب التصحيح هو "الخُلُود" من الثلاثي "خَلَدَ"، وصوابه "الإخْلاد" من الثلاثي المزيد "أَخْلَدَ"^(١). والحقيقة أن "اليازجي" في لغة الجرائد، لم يُخطئ هذا المصدر تماماً، ولكنه وجد "الإخلاد" أفصح منه، وقال: "ولا يقال 'خَلَدَ' إلا في لغة ضعيفة"^(٢). ثم جاء الجندي وإميل يعقوب وصححا هذا المصدر. وبين الجندي أن "خَلَدَ" و "أَخْلَدَ" سواء، اعتماداً على ما ذكره الكسائي والفيومي، وابن قتيبة، والزرّاج، وابن سيده، وقال: "ولم نر من صرّح من هؤلاء ولا من غيرهم بأن 'خَلَدَ' لغة ضعيفة، غير أن اللسان قال: إنها قليلة. فإذا كان كل هؤلاء غير مصيبين، فلا مانع من أن يكون لنا أسوة بهم، لأن متابعة مثل هؤلاء الأئمة على الخطأ، والاعتماد على نقولهم وأقوالهم، خير من التعكّر على السقّة"^(٣). ومهما يكن، فإن وزن "فُعُول" وزن قياسي، لذلك جاء منه "الخُلُود"، ولم تتكر أكثر المعاجم هذا المصدر كما بين الجندي.

(١) لغة الجرائد (١٢٢).

(٢) المرجع نفسه (١٢٢).

(٣) إصلاح الفاسد من لغة الجرائد (١٣٧).

٦- صيغة (فعلان)

وهو مصدر سماعي، وقد سُمع من الفعل الذي على وزن "فَعَلَ"، نحو: رُجِحَان، وشُكِرَان، وغُفِرَان. ومن الفعل الذي على وزن "فَعِلَ" نحو: رُضُون^(١). ومما جاء في كتب التصحيح من هذا الوزن "تُكْرَان" من الفعل الثلاثي "نَكَرَ" وعُدَّ خطأ صوابه "إِنْكَار" من الفعل الثلاثي المزيد "أَنْكَرَ"^(٢)؛ ذلك لأن المستخدم هو "أَنْكَرَ" وليس "نَكَرَ". وقد قيس هذا المصدر قياساً شكلياً خاطئاً على الرُّجِحَان والشُّكِرَان والغُفِرَان. يقول محمد علي النجار: "ويستعملون النُّكْرَان في معنى الإنْكَار، فيقولون نكران الجميل، وكأنهم يقيسونه على الشُّكْرَان"^(٣).

٧- صيغتا (افتعال) و (انفعال)

وهما مصدران يستعملان للمطاوعة، فالافتعال من "افْتَعَلَ"، نحو: غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ اغْتِمَاماً، وَحَبَسْتُهُ فَاحْتَبَسَ احْتِبَاساً. والانفعال من "انْفَعَلَ"، نحو: كَسَرْتُهُ فَاِنْكَسَرَ انْكِسَاراً وَحَطَمْتُهُ فَاِنْحَطَمَ انْحِطَاماً^(٤).

وجاءت كلمة واحدة على كل وزن، فمن وزن افْتَعَال "اشْتَرَاكَ" وصوابه "مُشَارَكَة"^(٥)، ومن وزن انْفَعَال "انْعِكَاف" وصوابه "اعْيِكَاف" أو "عُكُوف"^(٦). فقد خطأ مصطفى جواد "الاشْتِرَاكَ"، وقال: "لأنَّ" اشْتَرَاكَ "يدل على التَّشَارِك، أعني أن "افْتَعَلَ" ها هنا بمعنى "تَفَاعَلَ" الاشتراكي، ولا يصح أن يكون من جهة واحدة، بل يكون من جهتين فاعلتين أو أكثر منهما... فإذا لم يكن معك واحد معلوم، رجعت إلى

(١) يُنظر: كتاب سيبويه (٨/٤)، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه (٢٣٥).

(٢) يُنظر: الجدول رقم (أب)، الخطأ رقم (١٠).

(٣) محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة (٤٩).

(٤) يُنظر: كتاب سيبويه (٧٩، ٦٥/٤)، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه (٢١٩).

(٥) قُلْ وَلَا تَقُلْ (٨٣).

(٦) كتاب المنذر (٢٨).

"المُفاعلة"، فقلت: شَارَكْتُ في المَجَلَّة^(١). ويصوبُ العدناني ذلك، فيقول: "يجوز أن نقول: اشْتَرَكْتُ في المَجَلَّة، لأنك اشْتَرَكْتَ وصاحبها، هو بمادتها اللغوية وثمان الورق والطباعة، وأنت بما تدفعه له سنوياً ثمناً لجزء من نفقاته"^(٢).
ويبدو أن دلالة الجذر "شَرَك" لها الدور الأكبر في هذا المجال، إذ إن "الاشْتِرَاك والمُشاركة" تتضمنهما دلالة "شَرَك"، بصرف النظر عن وزن "الافْتِعال" أو "المُفاعلة".
وخطأ المنذر "الانْعِكَاف"، ظناً منه عدم جواز استعمال وزن المطاوع "انْفَعَلَ" من هذا الفعل، وجواز استعمال وزن المطاوعة الآخر "افْتِعال". ويصوب الأب أنستاس الكرمل ذلك، فيقول: "فانْعَكَفَ هنا مطاوع "عَكَفَ"، وشرط المطاوعة قبول أثر الفعل، وهو هنا ظاهر وافر"^(٣).

٨- صيغة (فَعَالَة)

وهو مصدر الحرفة المقيس، كالتَّجَارَة والنَّجَارَة والصَّنَاعَة وغير ذلك. وجاء من هذا الوزن "رِئَاسَة" الذي عُدَّ مصدراً مخطوئاً؛ لأنه لا يجوز أن يقال: "رَأْسُ يَرُئِسُ" بكسر همزة المضارع، بل يجب فيها الفتح "يَرُئِسُ"، وبهذا يكون المصدر "رِئَاسَة" بوزن "فَعَالَة"^(٤). إلا أن الرِّئَاسَة بوزن "فَعَالَة" مصدر للحرفة، فالرِّئَاسَة حرفة الرئيس، كما أن الزَّرَاعَة حرفة الفلاح. وإذا أراد المتكلم أن يعبر عن الحرفة، فله أن يستعمل "الرِّئَاسَة".
وصوب الزعلوي والنجار هذا المصدر^(٥)؛ لوروده في الصَّحاح ومختار الصَّحاح، والتَّاج، واللسان. وأجاز النجار أيضاً أن يُستعمل المصدر "الرِّياسَة" بتسهيل الهمزة.

(١) قل ولا تقل (٨٣).

(٢) معجم الأخطاء الشائعة (١٣٠)، وينظر: معجم الخطأ والصواب (١٦٨).

(٣) أغلاط اللغويين الأقدمين (٧٠).

(٤) تذكرة الكاتب (٨١).

(٥) ينظر: أخطاؤنا في الصحف والدواوين (١٨٠)، ومحاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة (٤٥)، ولغويات

وهكذا، فقد كان للخلاف في صياغة الفعل أثر في الخلاف في تشكيل بنية المصدر، ولم يكن القياس الخاطئ بعيداً عن تفسير هذا الخلاف، سواء أكان القياس الخاطئ واقعاً في صياغة الفعل، أم في تشكيل بنية المصدر.

المبحث الثالث. أخطاء تُفسّر بالمناقلة في الاستعمال

المقصود بالمناقلة في الاستعمال: أن تستعمل بنية صرفية مكان بنية أخرى، اعتقاداً بأن البنية المستعملة تؤدي الدور نفسه الذي تؤديه البنية الأصلية التي جرى عليها الاستعمال.

والجدول التالي يبين الأخطاء التي وردت ضمن هذا المجال، في كتب التصحيح

اللغوي:

الجدول رقم (١جـ)

أخطاء تُفسّر بالمناقلة في الاستعمال

الرقم	الخطأ	الصواب	الكتاب	الصفحة
١	العهد، الهدنة الصدفة	المعاهدة، المهادنة المصادفة	لغة الجرائد تذكرة الكاتب معجم الخطأ والصواب أخطاء مستورة في لغة كتابنا	٧٢ ١٠٦ ٣٢١ ٥٤
٢	ثبت الأمر بدليل كذا	بدلالة كذا	قل ولا تقل	١٣٢
٣	خطوبة، خصوبة عقوبة	خطبة، خصب عقاب ومعاقبة	لغة الجرائد أغلاط الكتاب	١٢٧، ١١٧ ٧٤

١٠٨، ١٠٥	الكتابة الصحيحة	شور	مشورة	
٤٠	من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف			
١٠٢	من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف	طعام الإفطار الإحرام	طعام الفطور الحرام	٤
٥٢	لغة الجرائد			
٢٦	أغلاط الكتاب	مصطلحة الشعب	صالح الشعب	٥
١٩٧	الأخطاء الشائعة وأثرها في تطور اللغة			
١٢٤	لغة الجرائد			
٦٨	لغة الجرائد	الزواج	الزيجة	٦
١٩	أغلاط الكتاب			
٣٨	محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة			

أخطاء مصدر الهيئة

سُجِّلت كتب التصحيح اللغوي بعض مصادر الهيئة التي من حقها أن تستعمل في

موضع مصادر المراجعة، والجدول التالي يبين ذلك:

الرقم	الخطأ (استعمال مصدر المراجعة)	الصواب (استعمال مصدر الهيئة)	الكتاب	الصفحة
٧	قَتَلَهُ شَرٌّ قَتْلَهُ	قَتَلَهُ شَرٌّ قَتْلَهُ	أغلاط الكتاب	٥٠
			تصويبات لغوية	١٠٥
٨	"أحشفاً وسوء كَيْلَةً"	أحشفاً وسوء كَيْلَةً	أحاديث إذاعية في الأخطاء الشائعة	٦٣
٩	فرحة الناجح	فرحة الناجح	معجم الأغلاط	٥٠٩
			اللغوية المعاصرة	
١٠	زاد الطين بِلَّةً	زاد الطين بِلَّةً	معجم الخطأ والصواب	٢٨٧

التحليل

من المناقلة في الاستعمال استخدام (اسم المصدر، أو اسم الفاعل، أو اسم المراجعة)

مكان المصدر، واستخدام اسم المراجعة مكان اسم الهيئة.

والجدول التالي يبين عدد مرّات ورود المناقلة في الاستعمال في كتب التصحيح

اللغوي:

لريقة المناقلة	اسخدام اسم المصدر	اسخدام اسم الفاعل	اسخدام اسم المرة	اسخدام اسم المرة	المجموع
مكان المصدر	مكان المصدر	مكان المصدر	مكان المصدر	مكان اسم الهيئة	
المثال	العهد، المعاهدة	صالح، مصلحة	الزيجة، الزواج	قتلة، قتل	
التكرار	١٠	٢	١	٤	١٧

١ - اسخدام اسم المصدر مكان المصدر

اسم المصدر ما ساوى المصدر في الدلالة على الحدث ولم يساوه في اشتماله على جميع أحرف فعله. والمصدر واسم المصدر لفظان متقاربان، أحدهما للفعل وهو المصدر، كالأكل. والآخر للآلة التي يستعمل بها الفعل، كالأكل (وهو ما يؤكل) ^(١).

ويمكن استعمال اسم المصدر مكان المصدر؛ لعدم اختلاف الدلالة بينهما، إلا أن أهل التصحيح ينكرون ذلك. فنجد اليازجي يخطئ من يقول: "العهد"، ويصوب ذلك بأن يقال: "المعاهدة" من الفعل عاهد، ويخطئ داغر وإميل يعقوب وثيودوري من يقول: لقيته صدفة، ويصححون ذلك بأن يقال: لقيته مصادفة، من الفعل صادف ^(٢).

ويعتمدون في تخطيئهم للعهد والصدفة، (ومثلها الهدنة)، على عدم ورود الثلاثي منهما بنفس المعنى المتعارف عليه، وعلى أن هذه المعاني لا تكون إلا بالمشاركة، فهي من الأفعال: عَاهَدَ وَصَادَفَ وَهَادَنَ. يقول اليازجي: "ويقولون: بين الدولتين عهدة تجارية، وجاء ذلك في عهدة برلين مثلاً، ولا معنى للعهد هنا؛ لأنها بمعنى: تبعة الأمر ودركه، والصواب المعاهدة" ^(٣).

(١) يُنظر: أمالي ابن الحاجب (١٥٢/٢).

(٢) يُنظر: الجدول رقم (أج)، الخطأ رقم (١).

(٣) لغة الجرائد (٧٢).

والحقيقة أن (العهدة والصدقة والهدنة) ليست مصادر، بل هي أسماء مصادر؛ إذ لم تشتمل جميع حروف الأفعال (عاهد، وصادف، وهادن)، ولكنها تضمنت دلالة المصادر. فهي - إذا - لم تكن مصادر من أفعالها الثلاثية كما يظن أهل التصحيح. وقد أجاز الزعبلوي والعدياني أن يقال: عهدة وهدنة، كما يقال: معاهدة ومهادنة^(١). يقول الزعبلوي: " والذي نراه أن العهدة تنزل منزلة المعاهدة على وجه بلا نكير، ولو لم تكن إحداهما طبق الأخرى، قال صاحب المصباح: وفي الأمر عهدة أي: مرجع للإصلاح... وقولهم: عهدته عليه من ذلك، لأن المشتري يرجع على البائع بما يدركه. وتسمى وثيقة المتبايعين عهدة؛ لأنه يرجع إليها عند الالتباس"^(٢). وجاء في لسان العرب: " وإنما سُمِّي اليهود والنصارى أهل العهد؛ للذمة التي أعطوها، والعهدة المشترطة عليهم ولهم، والعهد والعهدة واحد"^(٣). ويجري الكلام نفسه على (الصدقة والهدنة)، ومن الجائز استعمال هذه الكلمات باعتبار أنها أسماء لمصادرهما، تتضمن دلالتها. ويقال الكلام نفسه في باقي كلمات هذه الطائفة، فلنا أن نقول: " (دليل، وخطوبة وخصوبة، وعقوبة، ومشورة، وفطور، وإحرام) كما نقول: (دلالة، وخطبة، وخصب، وعقاب أو معاقبة، وشوز، وإفطار، وإحرام) باعتبار أن هذه الكلمات أسماء مصادر، واسم المصدر يقوم مقام المصدر كما تبين.

(١) ينظر: جدول المصادر المصوبة اللاحق، رقم (١٧).

(٢) أخطاؤنا في الصحف والدواوين (٢٢٨).

(٣) لسان العرب، مادة (عهد).

٢- استخدام اسم الفاعل مكان المصدر

اسم الفاعل يشتق من الثلاثي على وزن (فَاعِل)، مثل: (ضارب، وسامع، وحاد)، ومن غير الثلاثي بإضافة ميم مضمومة في أوله وكسر ما قبل آخره، مثل: (مُسْتَمِع، ومُسْتَقْبِل، ومُدَّعِي).

وجاء خطأ في كتب التصحيح استخدم فيهما اسم الفاعل مكان المصدر، أمّا الخطأ الأول فاستخدم فيه اسم الفاعل "صالح" مكان المصدر الميمي "مصلحة"، ويعلّل كمال إبراهيم سبب الخطأ بقوله: "لأنّ الصالح غير المصلحة"^(١)، ويرى ماجد الصايغ أن كلمة "صالح" في الجملة (فلان يعمل لصالح الشعب)، لا معنى لها؛ لأنها ضدّ كلمة (فاسد) وهي غير مطلوب، ويجب أن يُقال: (لمصلحة الشعب)؛ لأن المصلحة هي ما فيه الخير والمنفعة والصّلاح^(٢). وأمّا الخطأ الثاني فاستخدم فيه اسم الفاعل "بادئ" مكان المصدر "بدء"، في الجملة "فعل كذا في بادئ الأمر" ويرى اليازجي أنّه "لا معنى للبادئ هنا لأنّه اسم فاعل والمقام يقتضي المصدر"^(٣).

والحقيقة أنّه من الجائز استخدام اسم الفاعل ليقوم بوظيفة المصدر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فهل ترى لهم من باقية﴾^(٤)، فباقية هنا بمعنى المصدر "بقاء"، وكقوله تعالى: ﴿فانظر كيف كان عاقبة المكذّبين﴾^(٥)، فعاقبة هنا بمعنى المصدر "عقاب". ويقال: بخاصة فلان، فاسم الفاعل "خاصة" بمعنى المصدر "خصوصاً"^(٦)، وجاء الناس عامّة، أي: "عمومهم".

(١) أغلاط الكتاب (٢٦).

(٢) الأخطاء الشائعة وأثرها في تطوّر اللغة العربية (١٩٧).

(٣) لغة الجرائد (١٢٤).

(٤) الحاقة (٨)، ويُنظر: جامع الدروس العربية (١٧٥/١-١٧٦).

(٥) الزخرف (٢٥).

(٦) المعجم الوسيط، مادة (خصص).

ويبين صبحي البصام أن العرب يقيمون اسم المفعول واسم الفاعل في مقام المصدر، يقول: "فمن سنن العرب إقامة كلمة مقام أخرى، ومن ذلك إقامة "مفعول" مقام المصدر، كقوله تعالى: ﴿نَسْتَبْصِرُ وَنُبَصِّرُونَ، بِأَيْكُمْ الْمُفْتُونَ﴾^(١) رأي الفتنة.... ومنه إقامة "فعل" مقام المصدر، كقولهم: "هو في نعيم يزول" وهو بمعنى اسم الفاعل"^(٢).

وعليه، فإن استخدام أبناء اللغة لاسم الفاعل "صالح" مكان المصدر الميمي "مصلحة" جائز؛ لأن اسم الفاعل في هذا الموضع دل على المصدر.

٣- استخدام اسم المرة مكان المصدر

يصاغ اسم المرة (مصدر المرة) من الفعل الثلاثي على وزن "فَعْلَة"، مثل: ضَرَبَ ضَرْبَةً، وَجَلَسَ جَلْسَةً. ومن غير الثلاثي بإضافة تاء على مصدره، مثل: انطلق انطلاقاً وكبّر تكبيرة.

واستخدم اسم المرة "زِيْجَة" مكان المصدر "الزَّوْج"، واتفق المصححون على عدم ورود "الزِيْجَة" بوزن "فَعْلَة" في هذه المادة، واتفقوا أيضاً على أن "الزِيْجَة" من الألفاظ العامية^(٣).

وربما أراد ابن اللغة أن يعبر عن المرة، فقال "زِيْجَة"، وقد أخطأ القياس هنا أيضاً؛ لأن "الزَّوْج" من الفعل "زَوَّجَ" الرباعي، وإذا أريد اسم المرة منه، فهو زَوَاجَة، أو تَزْوِيْجَة، لأن مصدر "زَوَّجَ" الزَّوْج والتزويج^(٤).

(١) القلم (٦٠، ٥).

(٢) الاستدراك على قل ولا تقل (٦١).

(٣) يُنظر: لغة الجرائد، (٦٨)، وأغلاط الكتاب (١٩)، ومحاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة (٣٨).

(٤) يُنظر: لسان العرب، والمعجم الوسيط، مادة (زوج).

٤- استخدام اسم المرة مكان اسم الهيئة

واسم الهيئة (مصدر الهيئة) لا يصاغ إلا من الثلاثي على وزن (فعللة)، مثل: قَتَلَ قَتْلًا وقَتْلَةً، وجَلَسَ جُلُوسًا.

وقد استخدم اسم المرة مكان اسم الهيئة في مواضع أربعة^(١): (قَتْلُهُ شَرٌّ قَتْلَةً) و (أحشأ وسوء كَيْلَةً) و (فَرْحَةُ الناجح)، و (زاد الطين بِلَّةً)، ويرى أهل التصحيح أنه يجب استخدام اسم الهيئة في هذه الأمثلة فيقال: (قَتْلُهُ، وكَيْلُهُ، وفَرْحُهُ، وبِلَّةً).

واسم الهيئة قليل الاستخدام عند أبناء اللغة في هذا الزمن، وقد تكون المخالفة بين حركتي الفاء واللام في الوزن (فَعْلَلَةً)، سبباً في النفور من استخدام اسم الهيئة. وعندما يُلجأ إلى المماثلة بين الحركتين، يتحول الوزن إلى (فَعْلَلَةً) وهو وزن اسم المرة. فمصدر الهيئة يكاد يختفي من لغة العصر، ويحل مكانه مصدر المرة. وإذا أُريد التعبير عن هيئة الشيء أضيف مصدر المرة إلى هذا الشيء، "فَفَرْحَةُ الناجح" تدلّ على هيئة، وقد يضاف المصدر الصريح إلى شيء، فيدلّ على هيئته، مثل: مشي العقلاء، وجري المتسابقين.

المبحث الرابع. أخطاء تفسر بعدم المعرفة، أو اختلاف المستويات اللغوية

وقعت بعض أخطاء المصادر عندما لم يعرف ابن اللغة الضبط السليم للمصدر، ويمكن أن يكون نطق المصدر وارد في مستوى لهجي غير المستوى الفصيح، ولهذا عدت الأمثلة من هذا خاطئة، والجدول التالي يبين هذا النوع من الأخطاء:

(١) يُنظر: الجدول (اج)، الأخطاء (٧-١٠).

الجدول رقم (٥١)

أخطاء تفسر بعدم المعرفة، أو اختلاف المستويات اللغوية

الرقم	الخطأ	الصواب	الكتاب	الصفحة
١	الحيرة، الغيرة زيف، ريعان هون	الخيرة، الغيرة زيف، ريعان هون	أخطاءنا في الصحف والدواوين الكتابة الصحيحة معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة تصويبات لغوية	١٧٠ ٣٧٧، ٢٦٣ ٢٩٣، ٢٧٨ ١٠١
٢	خيار، عيان نفاس، مطال شفاء، نواح	خيار، عيان نفاس، مطال شفاء، نواح	أخطاءنا في الصحف والدواوين الكتابة الصحيحة قل ولا تقل معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة تصويبات لغوية	٢٣٣ ١٨١ ١٩٨ ٦٧٥، ٦٣٣ ٦٨٣ ٨٣
٣	نقابة، صحافة خزانة، عمادة مساحة، زراعة صناعة	نقابة، صحافة خزانة، عمادة مساحة، زراعة صناعة	الكتابة الصحيحة قل ولا تقل معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة معجم الخطأ	١٩٢ ٨٦ ٣٦٩ ٣٢٠

			والصواب	١٢٤
			أخطاء ألفنها	٩٦،٦٤
			تصويبات لغوية	
٤	الرفاهية والرفاه	الرفاهية والرفاهة والرفاء	لغة الجرائد	٧٠
			أغلاط الكتاب	٢٠
			محاضرات عن	٣٨
			الأخطاء اللغوية	
			الشائعة	
			الكتابة الصحيحة	١٤٠
			قل ولا تقل	٩٢
			معجم الخطأ	٣٠٧
			والصواب	
			أخطاء مستورة في	٣٧
			لغة كتابنا	
			تصويبات لغوية	٧٣
٥	الكرهية، الصلاحية	الكرهية، الصلاحية	أغلاط الكتاب	٢٦
			أخطاء ألفنها	٩٦
			تصويبات لغوية	١٠٨
٦	الكوفي، الشؤني الطوني	الكوفي، الشؤني الطوني	أخطاء لغوية	٦٦
			معاصرة	
			معجم الأغلاط	٤١٨،٣٦٢
			اللغوية المعاصرة	٥٩٣
			تصويبات لغوية	١٢٨

٧	رُخَاء	رَخَاء	الكتابة الصحيحة	١٣٥
	الحوالة، الغوَاية	الحوالة، الغَوَاية	تصويبات لغوية	١٠٠،٦١

التحليل

الأخطاء الواردة في الجدول السابق هي أخطاء واقعة بسبب اختلاف المستويات الكلامية التي قيل فيها كل من الخطأ والصواب، أو لعدم معرفة الضبط السليم لهذه الكلمات بسبب ضعف الثقافة اللغوية.

فالحيرة، والغيرة، و (زيف) النقود، و (ريعان) الشباب، والهون بمعنى التأني، عُدت أخطاء، لأن ضبطها السليم (حيرة، وغيرة، وزيف، وريعان، وهون)^(١). والذي حدث في هذه المصادر هو أن الحركة سقطت من الحرف الأول، وتحولت الياء المصححة إلى ياء مدية صائتة، فكانت حركة طويلة للحرف الأول، وهذا ينطبق على الكلمات الأربع الأول (حيرة، وغيرة، وزيف، وريعان)، ويُقال الكلام نفسه في (هون) التي حُركت هاؤها بالواو.

ونطق هذه الكلمات على هذه الطريقة (حيرة، وغيرة،) من المستويات اللهجية الدارجة، ويبدو أن النطق انتقل من المستوى اللهجي إلى المستوى الفصيح، فوقع الخطأ. فالياء والواو في مثل (بَيْت) و (يَوْم) أشباه أصوات لين، وهما 'قابلان' للتحويل إلى أصوات لين خالصة^(٢)، وهذا ما حدث في الكلمات السابقة، فصار الحرف الأول في كل من الكلمات الأربع الأول محركاً بياء المد (الكسرة الطويلة)، وفي الكلمة الخامسة حرك حرف الهاء بواو المد (الضمة الطويلة).

(١) ينظر الجدول رقم (د١)، الخطأ رقم (١).

(٢) الأصوات اللغوية (٤٣).

و(الهون) مصدر وارد بمعنى الذل والصغار، جاء في المعجم الوسيط: "هان فلان هُونًا وهَوَانًا ومهانة: ذَلٌ"^(١). و(الهون) مصدر آخر، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَمِشُونَ غُلًى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾^(٢)، أي برفق وتأن.

وقد يكون لضبط الكلمات دور كبير في وقوع مثل هذه الأخطاء، فحين تكون الكلمة خالية من الضبط وفيها رمزا (الياء) و (الواو)، كما في الكلمات السابقة (حيرة، وغيرة، وهون) وغيرها، فإن هناك إمكانية لأن تقرأ على الوجهين الواردين، وخاصة عند كل من لا يملك ثقافة لغوية، أو عند من لا يأبه لذلك، ومن هنا يقع الخطأ.

ويمكن أن نعد ضعف الثقافة اللغوية من أهم الأسباب التي أدت إلى وقوع الأخطاء في كثير من المصادر وغيرها من البنى الصرفية، وهذا ينطبق على كل المصادر الواردة في الجدول السابق. إذ لا يعرف ابن اللغة الضبط السليم لهذه المصادر، وعندما ينطقها على سجيته دون أن يلتفت إلى الضبط يقع في الخطأ. ومن هنا وقعت الأخطاء في الكلمات (خيار، وعيان، ونفاس، ومطال)^(٣) وغيرها، عندما لم يعرف المستخدم الضبط السليم لهذه المصادر، وقد عدّ رمضان عبد التواب هذه الأخطاء من أمثلة الانسجام الصوتي بين أصوات العلة^(٤). إلا أن هذه الانسجام لا يتحقق دائماً، ويؤكد هذا الأخطاء الواردة في الرقم (٧) من الجدول السابق، وهي: (رُخاء، وحوالة، وغواية)^(٥)، إذ لم يكن هناك انسجام بين حركة الحرف الأول، وحركة الحرف الثاني (الألف)، وإنما ضعف الثقافة اللغوية، وعدم ضبط الكلمات في الكتابة هو الذي أدى إلى هذه الأخطاء.

(١) المعجم الوسيط، مادة (هون).

(٢) الفرقان (٦٣).

(٣) ينظر: الجدول رقم (١د)، الخطأ رقم (٢)، والخطأ رقم (٣).

(٤) لحن العامة والتطور اللغوي (٢٩١).

(٥) ينظر: الجدول رقم (١د)، الخطأ رقم (٧).

ومن ذلك أيضاً (الرفاهية، والكراهية، والصلاحية) بتضعيف الياء وقد عدت أخطاء صوابها (الرفاهية، والكراهية، والصلاحية) دون تضعيف^(١).

ويبين رمضان عبد التواب أن الحركة القصيرة في مقطع المفتوح قبل مقطع مخلوق غير مستحبة؛ "ولذلك نجد أن هذا المقطع المفتوح يُغلق بتشديد الحرف التالي له، مثل: (أدوية) في (أدوية)، و(مرثية) في (مرثية)..."^(٢). وهذا مثل (رفاهية، وكراهية، وصلاحية)، فقد انتقل النطق من المستوى اللهجي بتشديد الياء إلى المستوى الفصيح، فوقع الخطأ.

ويمكن أن نعدّ هذه الأمثلة من القياس الخاطئ على المصادر الصناعية، فربما توهم أبناء اللغة أن هذه المصادر ليست أصيلة، فبنوا بناء المصادر الصناعية، بالياء المشددة وتاء التانيث، مثل: (الفروسيّة، والحرية، والعالمية).

المبحث الخامس. أخطاء تفسر صوتياً

إن كثيراً من الأخطاء التي تصيب البنية الصرفية عند تشكيلها، قد تفسر تفسيرات صوتية، وغالباً ما يقع أبناء اللغة في هذه الأخطاء، دون وعي منهم؛ بسبب "السرعة في نطق الكلمات، ومزجها بعضها ببعض، فلا يُعطى الحرف حقه الصوتي من تحقيق أو تجويد في النطق به"^(٣).

والجدول التالي يبين الأخطاء التي وردت ضمن هذا المجال، في كتب التصحيح

اللغوي:

(١) ينظر: الجدول رقم (د١)، الخطأ رقم (٤) والخطأ رقم (٥).

(٢) لحن العامة والتطور اللغوي (٢٩٠).

(٣) في اللهجات العربية (٧١).

الجدول رقم (١هـ)

أخطاء تفسر صوتياً

الرقم	الخطأ	الصواب	الكتاب	الصفحة
١	التَّحَابُّ، التَّصَامُ	التَّحَابُّ، التَّصَامُ	تذكرة الكاتب معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة	٨٠ ١٤١
٢	شهادة الكفاية	شهادة الكفاءة	أغلاط الكتاب العربية الصحيحة قل ولا تقل أخطاء ألفناها	٣٣ ١٧١ ١٠٥ ١٣٩
٣	الدناوة مواتاة	الدناءة والدناية مواتاه	أخطاء ألفناها معجم الأغلط اللغوية المعاصرة	٧٣ ٣
٤	رضاء	رضا	أخطاء لغوية معاصرة معجم الأغلط اللغوية المعاصرة	٥٣ ٢٦٢

التحليل

يمكن الحديث عن أخطاء المصادر التي تفسر صوتياً، من خلال النقطتين التاليتين:

١- التخلص من المقطع الصوتي المكرر.

٢- تسهيل الهمز وتحقيقه.

والجدول التالي يبيّن عدد مرّات وقوع الأخطاء، بحسب هاتين النقطتين:

المجموع	تسهيل الهمز وتحقيقه	التخلّص من المقطع المكروه	الظاهرة
	الكفاية، رضاء	التحابب	المثال
٣٣	٤	٢	التكرار

١- التخلّص من المقطع الصوتي المكروه

يعرف رمضان عبد التّواب المقطع الصوتي بأنه "كميّة من الأصوات، تحتوي على حركة واحدة، ويمكن الابتداء بها والوقوف عليها، من وجهة نظر اللغة موضوع الدراسة، ففي اللغة العربية مثلاً، لا يجوز الابتداء بحركة؛ ولذلك يبدأ كل مقطع فيها بصوت من الأصوات الصامتة"^(١).

ويقسّم علماء الأصوات المقاطع العربية إلى خمسة أنواع هي^(٢):

١- المقطع القصير المفتوح: وهو ما تكون من صوت صامت وحركة قصيرة مثل: (ك)،

فإذا رمزنا للصوت الصامت بالرمز (ص)، وللحركة القصيرة بالرمز (ح ق)، فإن

رمز هذا المقطع هو (ص ح ق).

٢- المقطع الطويل المفتوح: وهو ما تكون من صوت صامت وحركة طويلة، مثل: (في)،

ويرمز له (ص ح ط). حيث (ح ط) رمز للحركة الطويلة.

٣- المقطع القصير المغلق: وهو ما تكون من صوتين بينهما حركة قصيرة، مثل: (عن)،

ويرمز له بالرمز (ص ح ق ص).

^(١) التطور اللغوي، مظاهره وعمله وقوانينه (٦٢).

^(٢) ينظر: الأصوات اللغوية (١٦٣)، ولحن العامة والتطور اللغوي (٥٠)، واللغة العربية معناها ومبناها (٦٩).

٤- المقطع الطويل المغلق: وهو ما تكوّن من صوتين صامتين بينهما حركة طويلة، مثل:

(باب) في حالة الوقف. ويرمز له بالرمز (ص ح ط ص).

٥- المقطع الزائد في الطول المغلق: وهو ما بدأ بصامت وتلاه حركة قصيرة، ثم صوتان

صامتان متواليان، مثل (بنت) في حالة الوقف. ويرمز له بالرمز (ص ح ق ص ص).

"والأنواع الثلاثة الأولى من المقاطع العربية الشائعة، وهي التي تكوّن الكثرة الغالبة من الكلام العربي، أمّا النوعان الأخيران - أي الرابع والخامس - فقليل الشيوع، ولا يكونان إلا في أواخر الكلمات وحين الوقف"^(١)، وقد يكون المقطع الرابع في وسط الكلمة بشرط أن يكون المقطع التالي له، مبتدئاً بصامت يماثل الصامت الذي ختم به المقطع السابق.... نحو "الضالّين" و "شابة"^(٢).

ويتمّ التخلّص من هذا المقطع - أحياناً - بإقحام الهمزة، مثل "الضالّين" و "شابة" ومن هنا يبدو أن كل صيغة على وزن "أفعال" أصلها "أفعال"، مثل "اشمأز" و "اطمأن". وقد يتخلّص من هذا المقطع بترك التضعيف، مثل قول عمران بن حطان:

قد كنتُ جارك حولا ما تروّعني فيه روائعُ من إنسٍ ومن جانٍ^(٣)

فترك التضعيف في كلمة (جان)، لمخالفتها للقافية زيادة على كونها من المقاطع

المكروهة في العربية.

(١) الأصوات اللغوية (١٦٤).

(٢) لحن العامة والتطور اللغوي (٥٠).

(٣) يُنظر: التطور اللغوي، مظاهره وعمله ولوائيله (٦٣).

وقد وجدت في كتب التصحيح كلمتين مثل (جان) وهما (التحاب والتصام)^(١) وتم التخلص من هذا المقطع بفك التضعيف لا تركه، فتحوّلت "التحاب" إلى "التحاب"، و "التصام" إلى "التصام"، وهكذا فقد تم التخلص من التضعيف الذي تكرهه العربية؛ ليكون النطق أسهل. وهذه طريقة أخرى من طرق التخلص من هذا المقطع.

٢- تسهيل الهمز وتحقيقه

يلجأ جمهور الناس في لغة الحياة اليومية - غالباً - إلى تسهيل الهمزة، واستبدال الحرف الذي يناسبها بها حسب اللفظ الواردة فيه، فيقولون في جر اند: جرايد، وفي رأس: راس، وفي لؤلؤ: لولو.

والسبب في ذلك هو عسر النطق بصوت الهمزة؛ لأنه يتم بانحباس الهواء خلف الأوتار الصوتية، ثم انفراج هذه الأوتار فجأة، وهذه عملية تحتاج إلى جهد عضلي كبير^(٢). فيلجأ إلى تسهيل الهمزة لتخفيف هذا الجهد.

وهذه الظاهرة موجودة منذ القدم، وهي تنسب إلى معظم البيئة الحجازية. ويتم - أحياناً - تحقيق لهذه الهمزة وهي ظاهرة تنسب إلى تميم وغيرهم من قبائل وسط الجزيرة وشرقيها^(٣). والسبب في تحقيقها أنها من صفات اللغة الفصيحة، التي كان يتكلم بها الخاصة من القبائل العربية قبل الإسلام، ولما جاء الإسلام وجد تحقيق الهمز صفة من صفات الفصاحة يلتزمها الخاصة من العرب في الأسلوب الجدّي من القول.... ولهذا يعدّ تحقيق الهمز من أبرز الأمور التي اقتبستها اللغة النموذجية من غير البيئة الحجازية^(٤).

(١) يُنظر: الجدول رقم (١هـ)، الخطأ (١).

(٢) التطور اللغوي، ومظاهره وعلاؤه وقوانينه (٤٨).

(٣) في اللهجات العربية (٧٦).

(٤) المرجع نفسه (٧٨).

والمهم هو ما يقع من تغير دلالي عند تسهيل الهمزة أو تحقيقها، ففي بعض الأحيان يكون تسهيل الهمزة سبباً في اختلاف دلالة الكلمات؛ لأن الكلمة المهموزة تحمل دلالة معينة، تختلف عن دلالتها بعد الهمز، فالدَّناوة^(١) مثلاً بمعنى قرب الشيء، وهي من الفعل (دَنَا يَدْنُو)، والدَّناوة بالهمز بمعنى الخسة والخبث والمجون، وهي من الفعل (دَنُو يَدْنُو)^(٢)، إلا أن ابن اللغة لم يفرق بين الداليتين، وحين سهل الهمز — بالقياس الخاطئ على ما سهل فيه الهمز — وقع في الخطأ.

وهناك خطآن آخران سببهما تسهيل الهمز، هما: (الكفاية، ومواتاة)، بدلاً من (الكفاءة ومواتاة)^(٣)؛ إذ إن مادة المصدر (الكفاءة) ودلالته قبل الهمز وبعده مختلفة. فيخطئ من يقول: "أمر يتطلب مقدرة وكفاءة، والصواب "كفاية" أي الجدارة. أما الكفاءة بالهمزة فمعناها المماثلة"^(٤).

والحقيقة أن (المواتاة والمواتاة) بمعنى واحد، وهو من باب تسهيل الهمزة، جاء في اللسان: "أتيت على ذلك الأمر مواتاة إذا وافقته وطاوعته، والعامية تقول (واتيته)، قال: ولا نقل (واتيته) إلا في لغة أهل اليمن، ومثله آسيت وأكلت وأمرت، وإنما جعلوها واواً على تخفيف الهمزة في يواكل ويوامر ونحو ذلك"^(٥).

يلجأ ابن اللغة — إذا — إلى تسهيل الهمزة لتقليل الجهد الذي يسببه نطق الهمزة، وذلك قياساً على ما جاء عند العرب، وقد يخطئ في قياسه لاختلاف مادة الكلمة ودلالاتها قبل الهمزة وبعدها. وقد يكون قياسه صحيحاً إذا لم يكن هناك خلاف في الدلالة، لأن التسهيل وارد في لغة عربية قديمة.

(١) ينظر: أخطاء ألفناها (٧٣).

(٢) ينظر: لسان العرب، مادة (دنو)، ومادة (دنا).

(٣) ينظر: الجدول رقم (١-هـ)، الخطأ (٢)، والخطأ (٣).

(٤) أغلاط الكتاب (٣٣).

(٥) لسان العرب، مادة (أتي).

وقد يلجأ ابن اللغة إلى تحقيق الهمز — كما أوضحنا سابقاً — ومما حقق فيه الهمز قولهم: "رضاء" بدلاً من "رضا"^(١).

ويبين إبراهيم أنيس "أن هناك كثيراً من الكلمات وردت في المعاجم القديمة، مسرة ممدودة وأخرى مقصورة، "كالعطا والعطاء، والقفا والقفاء، والدوا والدواء" وازدواجية النطق يمثل هذه الكلمات لا يغير الدلالة، وإنما جرت الصورتان على ألسنة العرب جنباً إلى جنب، واكتسبت الاحترام وأخذت بهما اللغة العربية المشتركة. والمد هنا طارئ ونشئ عن ظاهرة التهميز التي سادت لدى البدو في حالة الوقف، ثم اشتهرت بعد ذلك واستعملت في غير الوقف أيضاً^(٢).

ويمكن أن نرد هذا إلى "الحذقة" أو "المبالغة في التفصح"^(٣)، وذلك عن طريق همز ما ليس أصله الهمز، إذ يتوهم ابن اللغة أن "الرضا" بالقصر من ألفاظ اللغة الدارجة، كما يقال: (سما، وعزاء، وقضا) في (سما، وعزاء، وقضاء)؛ لذلك فإنه يتخلص من هذا القصر بمد الكلمة فتصبح "رضاء"، وبذا فقد وقع في الخطأ حين حاول تصويب ما ظن أنه خطأ.

(١) يُنظر: أخطاء لغوية معاصرة (٥٣)، ومعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة (٢٦٢).

(٢) يُنظر: الأصوات اللغوية (١٠١-١٠٢).

(٣) هما مصطلحان من وضع المحدثين، وقد وضعاً للصيغ التي تنتج بسبب الحرص الشديد على محاكاة اللغة الأدبية ممن لا يجيدها، فهو يحاول أن يرد العامية التي يتحدث بها إلى نمط اللغة الأدبية، دون أن يفرق بين الظواهر الجديدة والقديمة في العامية، مما يجعله يخطئ الصواب، ويقع في الخطأ بتحذلقه وتفصحه. (يُنظر: التطور اللغوي، مظاهره وعقله وقوانينه/٧٩).

جدول المصادر المصنوية

الرقم	المصدر المصنوب	الكتاب	الصفحة
١	نزيف	تصويبات لغوية	١٣٥
٢	نضوج	العربية الصحيحة معجم الخطأ والصواب	١٥٤ ٢٥٥
٣	الصياغة	معجم الأغلط اللغوية المعاصرة معجم الخطأ والصواب	٣٨٧ ١٨١
٤	مناولة؛ مداهمة معاطاة	نظرات في اللغة والأدب	٥٣،٤٦،٥
٥	مظاهرة	نظرات في اللغة والأدب أخطاء مستورة في لغة كتابنا	٥ ٦١
٦	إسدال	نظرات في اللغة والأدب	٦٤
٧	إشادة	أخطاؤنا في الصحف والدواوين	٢٠٥
٨	تقدير توقيف	لغويات نظرات في اللغة والأدب	٦٣ ٢١
٩	الترضية	أخطاؤنا في الصحف والدواوين	١٨٥
١٠	تقييم	أحاديث إذاعية في	٦٣

٢٢٤	الأخطاء الشائعة معجم الخطأ والصواب		
١٣٥،٢٠	إصلاح الفاسد من لغة الجرائد	الخلود	١١
١٢٩	معجم الخطأ والصواب		
١٦٨	معجم الخطأ والصواب	اشتراك	١٢
٧٠،٢٦	أغلاط اللغويين الأقدمين	انعكاف	١٣
١٨٠	أخطاؤنا في الصحف والدواوين	رئاسة	١٤
٤٥	محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة		
١١٢	لغويات		
٣٣٧	معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة	الشبوية	١٥
٦١	الاستدراك على قسلا ولا تقل	دليل	١٦
٦٤	نظرات في اللغة والأدب	العهد، الهدنة	١٧
٢٧٧،٢٢٧	أخطاؤنا في الصحف والدواوين		
٦٩٤،٤٦٩	معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة		
٥٧	إصلاح الفاسد من لغة الجرائد	الحرام	١٨

الفصل الثاني

الأخطاء في صياغة الفعل

الفعل هو أحد أقسام الكلام الثلاثة في اللغة العربية، وهي: اسم، وفعل، وحرف. وقد قسمه النحاة إلى أقسام مختلفة، بحسب اعتبار الزمن، أو التجرد والزيادة، أو التعدي وال لزوم، أو الصحة والاعتلال أو غير ذلك. ويمكن تقسيم الأخطاء التي وقعت في صياغة الفعل إلى خمسة أقسام، وتُسمى مباحث هذا الفصل باسمها، وهي:

المبحث الأول – الأخطاء في ضبط عين الفعل الثلاثي المجرد.

المبحث الثاني – الخلاف بين صيغ الثلاثي المجرد، والثلاثي المزيد بحرف.

المبحث الثالث – الأخطاء في أفعال المطاوعة.

المبحث الرابع – الخلط بين حر وف العلة في الأفعال.

المبحث الخامس – أخطاء تفسر صوتياً.

المبحث الأول. الأخطاء في ضبط عين الفعل الثلاثي المجرد

يخطئ الكثيرون من أبناء اللغة في ضبط عين الفعل الثلاثي المجرد، سواء أكان ذلك في الفعل الماضي أم في الفعل المضارع، وذلك عندما ينطقون الكلام على سجيبتهم الموروثة والمتأثرة ببيئتهم التي يعيشون فيها، ولا بُدَّ أن اللغة المكتوبة تتأثر باللغة المنطوقة فتعثر بها هذه الأخطاء أيضاً. وبذلك يجري الخلط بين الأوزان الثلاثة في الماضي المجرد (فَعَلَ، وَقَعَلَ، وَقَعِلَ)، والأوزان الثلاثة في المضارع المجرد (يَفْعَلُ، وَيَفْعَلُ، وَيَفْعِلُ). والجدول التالي يبين هذا النوع من الأخطاء التي وردت في كتب التصحيح اللغوي الحديث:

الجدول رقم (٢ أ)

ضبط عين الفعل الثلاثي المجرد

الرقم	الخطأ	الصواب	الكتاب	الصفحة
١	يَنْهَرُ، يَرْئِسُ	يَنْهَرُ، يَرَأْسُ	تذكرة الكاتب	٨١
			أخطاءنا في	١٦٠
			الصحف والدواوين	
			قل ولا تقل	٥٨
			الاستدراك على قل	٩١
			ولا تقل	
			أحاديث إذاعية في	٤٥
			الأخطاء الشائعة	
٢	يَنْحَتُ، يَنْكَحُ، يَرْجَعُ	يَنْحِتُ، يَنْكَحُ، يَرْجِعُ	من الأخطاء الشائعة	١٨
			في النحو والصرف	
			تصويبات لغوية	٧١

٢١٨	أخطاءنا في الصحف والدواوين	يَغْرِضُ يَغْصِرُ	يَغْرِضُ يَغْصِرُ	٣
٤١٥	معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة			
٨٧-٨٤	أخطاء اللغة العربية المعاصرة	يَحْتُ، يَحْدُ، يَحْرُسُ يَحْسُبُ، يَحْسُجُنْ، يَهْذِفُ	يَحْتُ، يَحْدُ، يَحْرُسُ يَحْسُبُ، يَحْسُجُنْ، يَهْذِفُ	٤
٢٠٨، ٥٩	قل ولا تقل	يَلْمُسُ وَيَلْمِسُ يَأْمَلُ	يَلْمُسُ يَأْمَلُ	٥
٨٤	أخطاء اللغة العربية المعاصرة			
٨٠	أخطاء مستورة في لغة كتابنا			
١٧	من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف			
٢٧١	أخطاءنا في الصحف والدواوين	نَشِبُ، حَمِدُ، نَفَدُ صَنَعْدُ، نَضِجُ، جَرَعُ ظَفَرُ، لَحَسُ، لَعَقُ بَخَلُ، شَرَكُ	نَشِبُ، حَمِدُ، نَفَدُ صَنَعْدُ، نَضِجُ، جَرَعُ ظَفَرُ، لَحَسُ، لَعَقُ بَخَلُ، شَرَكُ	٦
٣٩	الكتابة الصحيحة			
١٦٧	معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة			
٣٢٧، ٢٨٥	معجم الخطأ والصواب			
٣٤٩	من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف			
١٩				

١٣٥، ٨٨، ٦١	تصويبات لغوية			
١٤١				
٢٠٨، ١٩٧	قل ولا ثقل	كَسَبَ، حَرَصَ، حَقَلَ	كَسَبَ، حَرَصَ، حَقَلَ	٧
١٧٨	العربية الصحيحة	لَمَسَ، بَرَأَ، دَمَعَ	لَمَسَ، بَرَأَ، دَمِعَتْ عينه	
٨٧-٨٤	أخطاء اللغة العربية المعاصرة	هَوَى، شَغَلَ	هَوَى عن السطح، شَغَلَ	
٣٤	أحاديث إذاعية في الأخطاء الشائعة			
٣٤٥	معجم الخطأ والصواب			
١٧٩	أخطاء ألفناها			
٦٩، ٦٠	تصويبات لغوية			
٧٧-٧٦	أحاديث إذاعية في الأخطاء الشائعة	حَلَمَ خَلَصَ، حَصَلَ، ثَبَّتَ	حَلَمَ له بالشفاء خَلَصَ، حَصَلَ، ثَبَّتَ	٨

التحليل

يمكن تفسير الأخطاء التي وقعت في ضبط عين الفعل الثلاثي المجرد ضمن النقاط

التالية:

١- الأفعال المضارعة التي عينها أو لامها من حروف الحلق، وتشمل الأفعال الواردة في

الرقمين (٢٠١) من الجدول السابق، وهي (خمسة) أفعال.

٢- الأفعال التي تجب فيها المخالفة بين حركتي الماضي والمضارع، وتقسّم إلى قسمين:

أ- الخلاف في حركة عين المضارع - الذي ماضيه بوزن (فَعَلَ) - بين الضم والكسر، وتشمل الأفعال الواردة في الرقمين (٤،٣) من الجدول السابق، وهي (ثمانية) أفعال.

ب- أخطاء وقعت لعدم المخالفة بين حركتي عين الماضي والمضارع، وتشمل الفعلين الواردين في الرقم (٥) من الجدول السابق.

(والنقطتان السابقتان تشملان الخطأ في ضبط عين الفعل المضارع الثلاثي المجرد. والنقاط الآتية تشمل الخطأ في ضبط عين الفعل الماضي الثلاثي المجرد).

٣- أفعال ماضية جاءت بفتح العين وحققها الكسر، وتشمل الأفعال الواردة في الرقم (٦) من الجدول السابق، وهي (أحد عشر) فعلاً.

٤- أفعال ماضية جاءت بكسر العين وحققها الفتح، وتشمل الأفعال الواردة في الرقم (٧) من الجدول السابق، وهي (ثمانية) أفعال.

٥- أفعال ماضية جاءت بضم العين وحققها الفتح، وتشمل الأفعال الواردة في الرقم (٨) من الجدول السابق، وهي (أربعة) أفعال.

وفي ما يلي شرح هذه النقاط:

١- الأفعال المضارعة التي عينها أو لامها من حروف الحلق:

تحدث القدماء ^(١) عن ضبط عين الفعل المضارع المجرد، وتنبيهوا إلى أثر عين الفعل أو لامه في حركة عين الفعل؛ فالأفعال الماضية من صيغة (فَعَلَ) التي مضارعها (يَفْعَلُ)، دعت إليها عوامل صوتية في بنية الفعل نفسه؛ وذلك أن عين الكلمات أو لامها من أصوات الحلق التي تؤثر الفتحة على غيرها من الحركات ^(٢).

^(١) ينظر: كتاب سيبويه (١٠١/٤)، والخصائص (١٤٥/٢).

^(٢) ينظر: في اللهجات العربية (١٧٠)، ومن أمرار اللغة (٥٢)، والتصريف العربي من خلال علم الأصوات

الحديث (١٨١).

وقد ذكر سيبويه مجموعة كبيرة من الأفعال التي لامها من حروف الحلق، نحو: (قَرَأَ يَقْرَأُ، وَقَلَعَ يَقْلَعُ، وَفَزَعَ يَفْزَعُ) وذكر مجموعة أخرى من الأفعال التي عينها من حروف الحلق، نحو: (سَأَلَ يَسْأَلُ، وَقَهَرَ يَقْهَرُ، وَنَحَرَ يَنْحَرُ)، ثم فسّر ذلك بقوله: "وإنما فتحو هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق، فكروها أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف، وإنما الحركات من الألف والياء والواو" (١).

ويفسّر ابن جنّي ذلك بقوله: "وذلك أنهم ضارعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق، لما كان موضعاً منه مخرج الألف التي منها الفتحة" (٢).

فالقاعدة التي تغلب على هذه الأفعال هي (المماثلة) (٣)، إذ إن الفتحة أقرب الحركات إلى حروف الحلق، والنطق بهذه الأفعال مفتوحة العين أيسر من نطقها بالحركتين الآخرين. وبالرغم من هذا فقد شذّت أفعال كثيرة عن هذه القاعدة، فقد ذكر ابن قتيبة مجموعة من الأفعال التي عينها أو لامها من حروف الحلق وجاءت مضمومة العين أو مكسورة العين، فمما جاء مضموم العين: "جَنَحَ الْفَوَادِ يَجْنَحُ وَيَجْنَحُ، وَمَضَغَ يَمْضَغُ وَيَمْضَغُ، وَمَخَضَ اللَّبَنَ يَمْخُضُهُ وَيَمْخُضُهُ" (٤). ومما جاء مكسور العين: "مَنَحَ يَمْنَحُ وَيَمْنَحُ، وَنَهَقَ الْحِمَارُ يَنْهَقُ وَيَنْهَقُ" (٥).

وقد جاء فعلاّن من هذا النوع في كتب التصحيح على أنهما خطأ، وهما "يَنْهَرُ وَيَرْئُسُ" ويرى داغر والزعللوي ومصطفى جواد وصبحي البصّام وعبد العزيز مطر أن صوابها يَنْهَرُ وَيَرْأُسُ "بفتح العين" (٦).

(١) كتاب سيبويه (١٠١/٤).

(٢) الخصائص (١٤٥/٢).

(٣) ينظر: الدراسات اللفظية والصوتية عند ابن جنّي (٣٤١).

(٤) أدب الكاتب (٣٧٠).

(٥) المرجع نفسه (٣٧١).

(٦) ينظر: الجدول رقم (٢)، الخطأ رقم (١).

ويحاول ابن اللغة أن يطبق قاعدة "المخالفة" التي تنطبق على معظم الأفعال التي ماضيها بوزن (فَعَلَ)، إذ إنَّ المخالفة بين حركتي العين في الماضي والمضارع هي الغالبة على جميع الأفعال التي لا تكون عينها أو لامها من حروف الحلق؛ فإن "صيغة (فَعَلَ) في الماضي، يناظرها صيغة (يَفْعُلُ) أو (يَفْعَلُ) في المضارع؛ لأن الفتحة — كما قال ابن جني — تقابل الضمة أو الكسرة"^(١).

وهكذا فقد ظنَّ أن مضارع بَهَرَ (يَبْهَرُ)، ومضارع رَأَسَ (يَرُئِسُ) دون أن يتنبه إلى حرف الحلق الذي جاء عين الفعلين الماضيين. وحتى لو تنبّه إلى ذلك فإن ما شذَّ من أفعال هذه الطائفة عن القاعدة، أدّى بابن اللغة إلى أن يظنَّ بأن هذه الأفعال مما شذَّ عن القاعدة أيضاً.

وهذه الحيرة التي يقع فيها أبناء اللغة جعلتهم يحيدون عن الصواب في كثير من الأحيان، لذلك فإنهم حين يتفصّحون لتجنّب الزلل يقعون فيه، وهذا ما حدث في الأفعال (يَنْحَتُ وَيَنْكَحُ وَيَرْجِعُ)^(٢)، إذ حاولوا تطبيق قاعدة "المماثلة" على هذه الأفعال التي عينها أو لامها من حروف الحلق، فوقعوا في الخطأ، وكان حقّها أن تكون مكسورة العين؛ لأنها من الأفعال التي شذّت عن قاعدة "المماثلة" والتزمت بقاعدة "المخالفة" بين حركتي العين في الماضي والمضارع، ولم تؤثر تلك الحروف الحلقية في حركة عين المضارع^(٣). وقد جاءت هذه الأفعال مكسورة العين في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَكَانُوا يَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ

^(١) في اللهجات العربية (١٦٩).

^(٢) يُنظر: الجدول رقم (٢ أ)، الخطأ رقم (٢).

^(٣) يُنظر: من أسرار اللغة (٥٢).

بيوتاً آمين»^(١)، وقال أيضاً: «التراني لا يتكح إلا ترانية أو مشركة»^(٢)، وقال أيضاً: «وإني مرسلة إليهم بهدية فناظرة بم يرجع المرسلون»^(٣).

ويمكن أن يكون السبب في هذه الأخطاء، هو عدم المعرفة، وعدم التيقن من كيفية الضبط؛ إذ لا توجد ضوابط صارمة لطريقة تحريك عين كل من الماضي والمضارع في اللغة العربية.

٢- الأفعال التي تجب فيها المخالفة بين حركتي عين الماضي والمضارع، وتنقسم إلى قسمين:

أ- الخلاف في حركة عين المضارع - الذي ماضيه بوزن (فَعَلَ) - بين الضم والكسر: عندما تكون صيغة الفعل الماضي بوزن (فَعَلَ)، دون أن تكون عينه أو لامه من حروف الحلق، فإنه من الواجب أن يكون مضارعه بوزن (يَفْعِلُ) أو (يَفْعُلُ). أي بالمخالفة بين حركة العين في الماضي وحركتها في المضارع. يقول إبراهيم أنيس: «والقاعدة التي خضعت لها القراءة القرآنية المشهورة في اشتقاق المضارع من هذه الأفعال هي المغايرة، فصيغة (فَعَلَ) يقابلها في المضارع (يَفْعِلُ) أو (يَفْعُلُ)، بكسر عين المضارع أو ضمها»^(٤).

وليست هناك قاعدة تحدد ضبط العين في المضارع حينئذ، ومرد ذلك "إلى السماع - كما يقول اللغويون - أي الرجوع إلى المعاجم وكتب اللغة، وهو أمر ربما لا يتاح للمذيع أو المتحدث في حينه»^(٥).

(١) الحجر (٨٢).

(٢) النور (٣).

(٣) النمل (٣٥).

(٤) من أسرار اللغة (٥٢).

(٥) أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعين (٨١).

ومن هنا وقع الخلاف في صياغة الفعل المضارع من صيغة الماضي (فَعَلَ)، فجاء
الفاعلان (يعرَضُ، ويعصُرُ) بالضم وكان حقهما الكسر، وجاءت الأفعال (يَحِثُّ، ويَحِدُّ،
ويحرسُ، ويحسبُ، ويسجنُ، ويهدفُ) بالكسر وكان حقها الضم^(١).
ولا تغفل دور القياس الخاطئ في الوقوع في هذه الأخطاء، فإن هذه الأوزان
المقيسة مطّردة في كثير من الأفعال، فيجريها ابن اللغة مجرى هذه الأفعال المقيسة، دون
أن يجد بأساً في استخدامها.

ب- أخطاء وقعت لعدم المخالفة بين حركتي عين الماضي والمضارع
ذكرت كتب التصحيح فعلين على أنهما خطأ، وجهة الخطأ كانت في ضبط عين
مضارعهما بالفتح بالرغم من أن ماضيهما بالفتح أيضاً. وهذان الفعلان هما: (يَلْمَسُ،
ويَأْمَلُ)^(٢)، وماضيهما (لَمَسَ وأَمَلَ) بفتح العين.
وتجب المخالفة بين حركتي العين في الماضي والمضارع إذا لم تكن عين الفعل أو
لامه من حروف الحلق، والمخالفة لم تحدث في الفعلين السابقين.
ويبدو أن ابن اللغة ظن أن الماضي من هذين الفعلين بالكسر (لَمَسَ وأَمَلَ)، ولهذا
عندما أجرى المخالفة ضبط عين مضارعهما بالفتح، ويؤكد هذا أن الفعل (لَمَسَ) ورد
مكسور العين على أنه خطأ عند مصطفى جواد^(٣)، وأحمد عمر^(٤). ويجري هذا الكلام
على (أَمَلَ)^(٥) أيضاً. ويمكن أن نعدّ هذا من المبالغة في التفصيح؛ إذ أراد المتكلم أن يبني
فعلاً صحيحاً فوقع في الخطأ.

(١) يُنظر: الجدول رقم (٢ أ)، الخطأ رقم (٣)، والخطأ رقم (٤).

(٢) يُنظر: الجدول رقم (٢ أ) الخطأ رقم (٥).

(٣) قل ولا تقل (٢٠٨).

(٤) العربية الصحيحة (٧١).

(٥) المرجع نفسه (٦٨).

٣- أفعال ماضية جاءت بفتح العين وحققها الكسر

المشكلة في الفعل الماضي أنه لا توجد قاعدة تحدد منذ البداية ضبط عينه، وهذا

أدى إلى مشكلة أخرى في ضبط عين المضارع^(١).

وعندما كان أصحاب كتب التصحيح اللغوي، يذكرون مثل هذه الأفعال التي تغيّر ضبط عينها في الماضي، كانوا يدلّلون على صحة ما ذهبوا إليه من المعاجم أو مما ورد في اللغة. يقول الزعبلاني: "نَشِبَ ينشِبُ، من باب (مَزَحَ)، ولا يقوله الكتاب إلا كـ (نَصَرَ)، قال صاحب المصباح: "نَشِبَ الشيء في الشيء - من باب تَعِبَ - نشوباً، عَلِقَ فهو ناشِبٌ"^(٢).

ويبين إميل يعقوب أن الفعلين (لَحَسَ، وَلَعَقَ) بفتح العين خطأ، وصواب ذلك أن يكونا (لَحِسَ وَلَعِقَ) بكسر العين، ثم يعلّل لذلك فيقول: "هكذا ورد الفعل (لَحِسَ) في اللغة"^(٣)، ويذكر السبب نفسه للفعل (لَعِقَ).

وهذا الكلام يجري على كُلِّ أمثلة هذه الطائفة. ويبدو أن القوانين الصوتية التي تسهل من عملية النطق، لها دور كبير في حدوث مثل هذه الأخطاء فيمكن أن نردّ سبب الوقوع في الخطأ في الأفعال (نَشِبَ وَحَمَدَ وَنَفَذَ...) ^(٤) إلى قاعدة "المماثلة" بين الحركات في بنية الفعل. ولا نخفل دور عدم المعرفة والتيقن من الضبط في وقوع هذه الأخطاء.

^(١) يُنظر: العربية الصحفية (٦٦).

^(٢) أخطاؤنا في الصحف والدواوين (٢٧١).

^(٣) معجم الخطأ والصواب في اللغة (٣٤٩).

^(٤) يُنظر! الجدول رقم (٢ أ)، الخطأ رقم (٦).

٤- أفعال ماضية جاءت بكسر العين وحقها الفتح

وهي الأفعال (كَسِبَ وَحَرِصَ وَحَقَلَ...) ^(١)، ومسألة ضبطها سماعية أيضاً وقاعدة "المخالفة" بين حركات بنية الفعل هي التي تحكم هذه الأخطاء، ويبدو أن العناية الشديدة بالنصحیح جعل ابن اللغة يخطئ في هذه الأفعال، ويحسب أنها مكسورة العين.

٥- أفعال جاءت مضمومة العين وحقها الفتح

وقاعدة "المخالفة" تحكم - أيضاً - هذه الأخطاء. وصيغة (فَعَلَ) يأتي عليها الفعل الماضي حين يكون لازماً ودالاً على معنى الثبوت والدوام، مثل: (صَنَعَ، وَكَبُرَ، وَبَلَغَ....) ^(٢).

ويبين إبراهيم أنيس أن ورود هذه الصيغة قليل في القرآن الكريم ^(٣)، إذ لم ترد إلا في قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ ^(٤)، وفي قوله: ﴿فَبَصُرَتْ بِهِ عَنْ جُنْبٍ وَمِمَّا لَا يَشْعُرُونَ﴾ ^(٥). يقول إبراهيم أنيس: "ولا شك أننا نلاحظ في مثل هذا الفعل معنى من معاني المبالغة، أو شدة في الحدث، يرجح عندنا أن مثل هذه الصيغة متفرعة من (فَعَلَ)، وأنه لا يلجأ إليها إلا حين يراد المبالغة في معنى الحدث الذي تتضمنه الصيغة الأصلية (فَعَلَ) ^(٦)". وقد يتغير المعنى كلياً عند ضم عين الفعل الماضي، إذ إن هناك اختلافاً في الدلالة بين (حَلَمَ) بالضم و (حَلَّمَ) بالفتح، فالأول من الحلم والصفح والسكون عند الغضب، والثاني من الرؤيا في المنام. إلا أن السياق الذي جاء فيه الفعل كان يستوجب أن يكون (حَلَّمَ) بالفتح، وهذا مما لم يدركه ابن اللغة.

^(١) ينظر: الجدول نفسه، الخطأ رقم (٧).

^(٢) ينظر: أخطاء اللغة العربية المعاصرة (٨٣).

^(٣) ينظر: في اللهجات العربية (١٦٩).

^(٤) الكهف (٥).

^(٥) القصص (١١).

^(٦) في اللهجات العربية (١٦٩).

ويلعب القياس الخاطئ دوراً مهماً في وقوع هذه الأخطاء التي جاءت على وزن مقيس في العربية، فلا يجد ابن اللغة ما يمنعه من استخدامه.

المبحث الثاني. الخلاف بين صيغ الثلاثي المجرد، والثلاثي المزيد بحرف

الثلاثي المجرد بوزن (فَعَلَ)، والثلاثي المزيد بحرف ما كان على أحد الأوزان (أَفْعَلَ وفَعَّلَ وفَاعَلَ). فالأول مزيد بالهمزة، والثاني مزيد بالتضعيف والثالث مزيد بالألف.

والزيادة تفيد في الغالب معنىً جديداً للفعل، كالتعدية والمبالغة والمشاركة والصيرورة وغير ذلك^(١).

وكثيراً ما يخلط أبناء اللغة في حديثهم المنطوق أو لغتهم المكتوبة بين الأفعال المجردة والمزيدة، فيستعملون أفعالاً مجردة حقها الزيادة، أو يحدث العكس باستخدام أفعال مزيدة حقها التجرد، أو باستخدام أفعال مزيدة مكان أفعال مزيدة من بناء آخر. والجدول التالي يبين ورود هذه الأخطاء في كتب التصحيح اللغوي في العصر الحديث:

^(١) يُنظر: كتاب سيبويه (٤/٥٥-٦٣)، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه (٣٩١-٣٩٥) وأبنية الفعل في شرح

شافيه ابن الحاجب (١٤٦-١٥١).

الجدول رقم (٢ ب)

الخلاف بين صيغ الثلاثي المجرد والثلاثي المزيد بحرف

استعمال المجرد وحقه الزيادة بالهمزة				
رقم	الخطأ	الصواب	الكتاب	الصفحة
١	عَتَّقَ العبيد، يادُه الله	أعتقه، أباده	تذكرة الكاتب	٥٢
	خزاه الله، مَسَكْتَهُ	أخزاه، أمسكته	كتاب المنذر	٢٨
	جَبَرَهُ على الرحيل، عداه	أَجْبَرَهُ، أعداه	أغلاط الكتاب	٥٤
	قَفَلَ الباب، غَلَقَهُ	أَقْفَلَهُ، أَعْلَقَهُ	محاضرات عن	٢٨
	قَرَضَهُ مبلغاً، خَفَرَ العهد	أَقْرَضَهُ، أخفره	الأخطاء اللغوية	
	خَفَى النقود، ضَبَّ الشيء	أَخْفَاهَا، أَضَبَّه	الشائعة	
	كَنَّ الشيء، رصدتُ مَالاً	أَكَنَّهُ أَرَصَدْتُهُ	حول الغلط	٤١، ٧
	رهقه الدين، ساءَ به الظن	أَرَهَقَهُ، أساءَ الظنَّ	والفصيح على	
	عان جاره، فسح المجال	أَعَانَهُ، أفسح المجال	السنة الكتاب	
	فسده سوء التربية، روى الأشجار	أَفْسَدَهُ، أرواها	الكتابة الصحيحة	١٠٩، ٦٣
	لَجِمَ الجواد، مسك الشرطي اللص	أَلْجَمَهُ، أمسكه		١٣٧، ١١٨
	دحض الحجة، لصق الورق	أَدْحَضَهَا، ألصقها		١٤٢، ١٤٠
	حسن الشيء، مدَدْتَهُ بالمال	أَحْسَنَهُ، أمددته		١٥٣، ١٥٢
				١٧٨، ١٦٢
				٢١٢، ٢٠٣
				٢٢٧، ٢٢٥
				٢٧٨، ٢٦٩
				٣٤٢، ٣١٩
				٣٤٦

١٤٢	قل ولا تقل			
٥٩٨،٢١٦	معجم الأغلاط			
٦٠٥	اللغوية			
	المعاصرة			
٣٤٩	معجم الخطأ			
	والصواب			
٣٨	أخطاء مستورة			
	في لغة كتابنا			
٥٢	أخطاء ألفناها			
١٧	من الأخطاء			
	الشائعة في النحو			
٢٧،٢٦	تصويبات لغوية			
٥٤	أغلاط الكتاب	أغفى، أطلّ	غفا الولد، ظلّ على الوادي	٢
٢١٢،١٩١	الكتابة الصحيحة	أصحت، أعقد	صحت السماء، عقد الربّ	
٢٦٣،٢٥٥		أغار، أقسط	غار على أعدائه، قسط في حكمه،	
٣٢٧،٢٩٨		ألحّ	لحّ في السؤال	
استعمال المزيد بالهمزة وحقه التجريد				
٧٥،٤٨	لغة الجرائد	راعه، هاجه	أراعه، أهاجه	٣
١٠٨	تذكرة الكاتب	رشاه، عاقه	أرشاه، أعاقه	
٥٦-٥٣	إصلاح الفاسد	حنى رأسه، ذرف دمه	أحنى رأسه، أذرف دمه	
١٠٠-٩٣	من لغة الجرائد	هزل دابته، نشد الضالة	أهزل دابته، أنشد الضالة	
٢٠،١٨	كتاب المنذر	سدل الحجاب، عاب	أسدل الحجاب، أعاب الشيء	
٢٧٩،٢٣٩	أخطاؤنا في	نهكته الشيخوخة، رعبته	أنهكته الشيخوخة، أرعبته	

	أشانه، ألفت النظر	شأنه، ألفت النظر	الصحف
	أريكه، أفسح له مكاناً	ربكه الحادث، فسح	والدواوين
	أدانت المحكمة، أساءه النبأ	دانت المحكمة، ساءه النبأ	محاضرات عن
	أسقيته ماء، أشاد المدرسة	سقيته، شاد المدرسة	الأخطاء اللغوية
	أشهر سيفه، أفدحه الدين	شهر سيفه، فدحه الدين	الشائعة
	أرجعت الكتاب، أوقف أمواله	رجعت الكتاب، وقف	حول الغلط
		أمواله	والفصيح على
			أسنة الكتاب
			الكتابة الصحيحة
١١٨،٩٧			
١٥٢،١٣٨			
١٩٦،١٦٣			
٢٢٤،١٨٧			
٣٧٣،٣٦٣			
٣٩٨			
١٨٦،١٥٠		قل ولا تقل	
٥٠٨		معجم الأغلاط	
		اللغوية	
		المعاصرة	
٣٣٤،٣٠١		معجم الخطأ	
٣٥٧		والصواب	
٦٥		أخطاء مستورة	
		في لغة كتابنا	

أخطأ فلان، أعقَى عنه	خطئَ فلان، عَقَا عنه	من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف	٢١، ١٥
صيغة "فعل"			
نَوَطَّته بالأمر، طَيَّن السطح مَلَحَ الطعام، قَدَّر العالم الشيء حَوَّم الطائر، حَتَّم عليه السفر عَمَّر فلان منزلاً، دَعَمَت الدولة الجامعة	نَطَّنَه، طَاءَهُ مَلَحَهُ، قَدَّرَهُ حَامَ، حَتَّمَ عَمَّرَ، دَعَمَتْ	لغة الجرائد أخطاؤنا في الصحف والدواوين الكتابة الصحيحة معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة أخطاء لغوية معاصرة من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف	٤٨ ٢٧٤ ٢٩٣، ٢١٥ ٣٩٤ ١٨٢، ١٤٣ ٩٢، ٣٧ ١٥
٦ صَلَحَ الشيء، مَرَّضَهُ الطعامُ أَجَرَ المنزل، بَكَاهُ صَلَحَ السيارة، رَبَّحْتَهُ قَسَى عليه، شَيَّعَ الخبر بالقربة	أصلحه، أَمْرَضَهُ أجره، أَبْكَاهُ أصلحها، أَرْبَحْتَهُ أقسى، أَشَاعَ	لغة الجرائد تذكرة الكاتب أخطاؤنا في الصحف والدواوين	٦٥ ١٢٠ ١٥٤

٤٩٠١٧	الكتابة الصحيحة			
٣٤٤٠١٩٦				
١٩٩	قل ولا تقل			
٣٨٠٠٢٤٥	معجم الأغلاط			
٥٤٨	اللغوية			
	المعاصرة			
٧٨٠٧٧	أخطاء لغوية			
	معاصرة			
٨٣	من الأخطاء			
	الشائعة في النحو			
	والصرف			
٢٦٠١٧	تصويبات لغوية			
صيغة (أفعل)				
٥٨	لغة الجرائد	فَرَّغَهُ، سَمَّاهُ	أَفَرَّغَ المكانَ، أَسَمَى طفله زيدا	٧
١٠٨٩٠٥٩	الكتابية	تَبَّطَّه، حَفَّظَهُ	أَتَبَّطَ عزيمته أَحَفَّظَهُ الدرس	
٦٦	الصحيحة			
١٦٧	الكتابية	ساهم فيها	أسهم في القضية	٨
	الصحيحة			
صيغة (فعل)				
١٩٢	قل ولا تقل	بَرَّحَ	بارح فلان العاصمة	٩
٢٣٠٩٣	معجم الأغلاط	دَهَمَ	داهم المنزل	
	اللغوية	نَجَرَ وَاتَّجَرَ	تاجر فلان بالأرز	

			المعاصرة	
			أخطاء لغوية	٤٨
			معاصرة	
			معجم الخطأ	٣٠٤
			والصواب	
١٠	خَابِر (بمعنى أعلم)	أخْبِر وخَبِّر	تذكرة الكاتب	٥٣
			محاضرات	٣٧
			عن الأخطاء	
			اللغوية	
			السائعة	

التحليل

يمكن تفسير الأخطاء الواردة في هذا المجال ضمن النقاط التالية:

١- استعمال المجرد وحقه الزيادة بالهمزة، وتشمل الأفعال الواقعة في الرقمين (٢،١) من

الجدول السابق، وهي (ثلاثة وثلاثون) فعلاً. وتقسم إلى قسمين:

أ- أفعال متعدية بتجردها وزيادتها. وهي (ستة وعشرون) فعلاً واردة في الرقم

(١).

ب- أفعال لازمة بتجردها وزيادتها. وهي (سبعة) أفعال واردة في الرقم (٢).

٢- استعمال المزيد بالهمزة وحقه التجرد. وتشمل الأفعال الواردة في الرقمين (٤،٣) من

الجدول السابق، وهي (ستة وعشرون) فعلاً. وتقسم إلى قسمين:

أ- أفعال متعدية بزيادتها وتجردها وهي (أربعة وعشرون) فعلاً واردة في الرقم

(٣).

ب- أفعال لازمة بزيادتها وتجردها. وهما (فعلان) واردة في الرقم (٤).

٣- صيغة "فَعَلَ"، وتشمل الأفعال الواردة في الرقمين (٦،٥) من الجدول السابق، وهي (ستة عشر) فعلاً، وتنقسم إلى قسمين:

أ- استعمال صيغة (فَعَلَ) مكان (فَعَلَ). وهي (ثمانية) أفعال واردة في الرقم (٥).

ب- استعمال صيغة (فَعَلَ) مكان (أَفْعَلَ) وهي (ثمانية) أفعال واردة في الرقم (٦).

٤- صيغة "أَفْعَلَ"، وتشمل الأفعال الواردة في الرقمين (٨،٧) من الجدول السابق، وهي (خمسة) أفعال. وتنقسم إلى قسمين:

أ- استعمال صيغة (أَفْعَلَ) مكان (فَعَلَ)، وهي (أربعة) أفعال واردة في الرقم (٨).

ب- استعمال صيغة (أَفْعَلَ) مكان (فَاعَلَ)، وهو (فعل واحد) واردة في الرقم (٩).

٥- صيغة "فَاعَلَ"، وتشمل الأفعال الواردة في الرقمين (١٠،٩) من الجدول السابق، وهي (أربعة) أفعال. وتنقسم إلى قسمين:

أ- استعمال صيغة (فَاعَلَ) مكان (فَعَلَ)، وهي (ثلاثة) أفعال واردة في الرقم (٩).

ب- استعمال صيغة (فَاعَلَ) مكان (أَفْعَلَ) أو (فَعَلَ)، وهو (فعل واحد) واردة في الرقم

(١٠).

وفي ما يلي توضيح هذه النقاط:

١- استعمال المجرد وحقه الزيادة بالهمزة

زيادة الهمزة يؤدي إلى التعدية في الغالب^(١). وذلك إذا كان الفعل المجرد لازماً، مثل (جَلَسَ، ووقف)، فإن زيادة الهمزة تجعله متعدياً (أَجْلَسَهُ وأوقفَهُ)، وإذا كان الفعل المجرد متعدياً إلى مفعول واحد، مثل (قرأ وسمع)، فإن زيادة الهمزة تجعله متعدياً إلى مفعولين (أقرأه الكتاب، وأسمعه القصة)، وهكذا.

(١) يُنظر: جامع الدروس العربية (١/٢١٨).

ويتسامح أحمد عمر في كثير من هذه الأفعال، إذ سُمِعَ عن العرب مجيء (فَعَلَ وأَفْعَلَ) بمعنى، مثل: سَعِدَهُ اللهُ وأسَعَدَهُ، وَنَبَتَ البَقْلَ وَأَنْبَتَ، وَجَلَبَ الجِرْحَ وَأَجْلَبَ، وغير ذلك^(١).

والسبب الذي جعل أهل التصحيح يخطئون الأفعال الواردة؛ هو عدم ورودها في المعجم من جهة، ولأن زيادة الهمزة أو حذفها لا يغيّر من طبيعة الفعل في تعدية ولزومه، من جهة أخرى، ويبدو أن ابن اللغة عندما استعمل الأفعال الواردة في الرقمين (٢٠١) بتجردها من الهمزة، إنما أراد تيسير النطق بحذف الهمزة، وهو يعرف بأن هذا الوزن مقيس ومستعمل، ولا يجد بأساً في استعماله. كما أنه باستعماله الفعل مجرداً من الهمزة إنما أحيا لغة "تميم" التي كانت تتطوق مثل هذه الأفعال دون همزة.

وقد جاءت الأفعال في الرقمين (٢٠١) على شكلين:

أ- أفعال جاءت متعدية بتجردها وزيادتها بالهمزة، وهي الأفعال الواردة في الرقم (١) من الجدول السابق^(٢).

ب- أفعال جاءت لازمة بتجردها وزيادتها بالهمزة، وهي الأفعال الواردة في الرقم (٢) من الجدول السابق^(٣).

٢- استعمال المزيد بالهمزة وحقه التجرد

ويقال هنا ما قيل في النقطة السابقة، فاستعمال المجرد والمزيد وارد في اللغة، وإن لم تؤدّ الزيادة إلى التعدية. وصوب بعضهم الكثير من الأفعال المزيدة بالهمزة ممّا عُدّ خطأ؛ لورود تلك الأفعال في المعاجم اللغوية، فمما صوّب من الأفعال الواردة في الرقمين (٤،٣) من الجدول السابق: (أَحْنَى، وَأَذْرَفَ، وَأَهْزَلَ، وَأَسْدَلَ، وَأَرْعَبَ، وَأَرْبَكَ، وَأَفْسَحَ،

^(١) العربية لصحيحة (١٢٧).

^(٢) يُنظر: الجدول رقم (٢ ب)، الخطأ رقم (١).

^(٣) يُنظر: الجدول رقم (٢ ب)، الخطأ رقم (٢).

وأسقى، وأشاد، وأرجع، وأوقف، وأخطأ^(١). وجاء في أدب الكاتب (خطئت وأخطأت)
بالمعنى نفسه^(٢). قال تعالى: «لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ»^(٣)، وقال أيضاً: «مَنْ لَا يَأْخُذُ إِلَّا نَسِينَا أَوْ
أَخْطَانَا»^(٤).

ولعل ظاهرة "التفاح" لها الأثر الأكبر في وقوع مثل هذه الأخطاء؛ لأنَّ العوام في
اللغة الدارجة يستعملون — في الغالب — أفعالاً مجردة غير مزيدة بالهمزة، وهذا الوجه
يصنّف اليوم في العامية^(٥). وعندما أراد ابن اللغة أن يصوغ الأفعال، زاد الهمزة فوق
في الخطأ.

وقد جاءت الأفعال في الرقمين (٤، ٣) على شكلين:

أ- أفعال جاءت متعدية بزيادتها وتجردها، وهي الأفعال الواردة في الرقم (٣) من الجدول
السابق^(٦).

ب- أفعال جاءت لازمة بزيادتها وتجردها، وهما الفعلان الواردان في الرقم (٤) من
الجدول السابق^(٧).

٣- صيغة (فَعَّلَ)

تأتي هذه الصيغة للتكثير والتعدية غالباً^(٨)، فالتكثير مثل: (جَوَّلْتُ وقَطَعْتُ)، أي:
أكثرت من الجولان والقطع، والتعدية مثل: (حَفَظْتُ محمداً الدرس).

(١) ينظر: جدول الأفعال المصوبة اللاحق، الأرقام (٦-١٧).

(٢) أدب الكاتب (٣٤١).

(٣) الحاقة (٣٣).

(٤) البقرة (٢٨٦).

(٥) ينظر: اللغة العربية وأبنائها (٤٧).

(٦) ينظر: الجدول رقم (٢ ب)، الخطأ رقم (٣).

(٧) ينظر: الجدول نفسه، الخطأ رقم (٤).

(٨) جامع الدروس العربية (٢١٨/١)، وينظر: أبنية الفعل في شرح شاليه ابن الحاجب (١٥١).

وقد جاءت صيغة (فَعَلَ) في كتب التصحيح اللغوي الحديث، مُخْطَأَةً على شكلين، إذ استعملت مكان صيغتين أخريين، وفيما يلي سيتم الحديث عن هذين الشكلين:

أ- استعمال صيغة (فَعَلَ) مكان (فَعَلَّ)

وجاء من هذا الاستعمال ثمانية أفعال على أنها خاطئة، ووجه الصواب أن تستعمل صيغة (فَعَلَ) المجردة مكانها^(١).

ويجوز عند النحاة استعمال (فَعَلَ) مكان (فَعَلَّ) عند إرادة التكرير والمبالغة، قال سيبويه: "وقالوا: يجول، أي يكثر الجولان، ويطوف أي يكثر التطويف. واعلم أن التخفيف في هذا جائز كله عربي، إلا أن (فَعَلَّتْ) إدخالها هنا لتبين التكرير"^(٢).

وقال ابن قتيبة: "وتدخل (فَعَلَّتْ) على (فَعَلَّتْ)، إذا أردت كثرة العمل، فتقول: قَطَعْتَهُ وَقَطَعْتَهُ"، وكذلك "كَسَرْتَهُ وَكَسَرْتَهُ".....^(٣).

فتحويل الفعل من الثلاثي المجرد إلى المزيد بالتضعيف يكسب الصيغة معنى التكرير أو المبالغة، كما في قوله تعالى: «وَعَلَّاتِ الْأَبْوَابُ»^(٤)، وقوله: «جَنَاتِ عَدْنٍ مَّثْنًى هُمْ الْأَبْوَابُ»^(٥).

ولهذا، فإن استعمال هذه الصيغة عند إرادة معنى التكرير والمبالغة جائز، ولا يجوز تخطئته. وقد صَوَّبَ إميل يعقوب كلام من يقول: "طَيْنَ السطح"^(٦) و "قَدَّرَ العالم الشيء"^(٧).

^(١) يُنظر: الجدول رقم (٢ ب)، الخطأ رقم (٥).

^(٢) كتاب سيبويه (٦٤/٤).

^(٣) أدب الكاتب (٣٥٤).

^(٤) يوسف (٢٣).

^(٥) ص (٥٠).

^(٦) معجم الخطأ والصواب (١٩٠).

^(٧) المرجع نفسه (٢١٩).

وبين أبو حيان في تفسير البحر المحيط أن هناك من قرأ "وما قَدَرُوا اللهَ حقَّ قدره" بتضعيف الفعل قَدَرٌ^(١).

وحين خطأ أصحاب كتب التصحيح هذه الصيغة في هذا الموضع، إنما اعتمدوا على عدم وجودها في المعاجم العربية.

ب- استعمال صيغة (فَعَلَّ) مكان (أَفْعَلَّ)

وجاء من هذا الاستعمال ثمانية أفعال على أنها خاطئة، ووجه الصواب أن تستعمل صيغة (أَفْعَلَّ) المزيدة بالهمزة مكانها^(٢).

والحقيقة أن اللغة الدارجة تميل إلى استخدام صيغة (فَعَلَّ) أكثر من صيغة (أَفْعَلَّ) عند إرادة التعدية، فابن اللغة يستعمل (صَلَّحَ ومرَضَ وبَكَى.... وغير ذلك) بدلاً من (أصلَحَ وأمرَضَ وأبكى....)، يقول إبراهيم أنيس: "قصيدة (أَفْعَلَّ) لا نكاد نعثر عليها في لهجة الكلام، بل حل محلها صيغة (فَعَلَّ)"^(٣).

فقد عدت صيغة (فَعَلَّ) المستخدمة في المستوى اللهجي خطأ في الأفعال المذكورة؛ لأن المستوى الفصيح في هذه الأفعال هو أن تأتي على صيغة (أَفْعَلَّ). إلا أن القياس يبيح استخدام الصيغتين لورودهما في اللغة، ولأن كليهما تصلحان للتعدية.

٤- صيغة (أَفْعَلَّ)

جاءت هذه الصيغة في كتب التصحيح مخطأة على شكلين، عندما استخدمت مكان

صيغتين أخريين، وفيما يلي شرحهما:

أ- استعمال صيغة (أَفْعَلَّ) مكان (فَعَلَّ).

(١) تفسير البحر المحيط (٤٢٢/٧).

(٢) يُنظر: الجدول رقم (٢ ب)، الخطأ رقم (٦).

(٣) في اللهجات العربية (٢٣٤).

وجاء من هذا الاستعمال أربعة أفعال على أنها خاطئة، ووجه الصواب أن تستعمل صيغة (فَعَلَ) المزيدة بالتضعيف مكانها^(١).

وقد صوّب العدناني أن يقال: "أسمى طفله زيدا" لورود هذا الفعل في المعاجم اللغوية^(٢). وجاء في أدب الكاتب: "تأتي (فَعَلْتَ) بمعنى (أَفْعَلْتَ)، كقولك: "خبرت وأخبرت"، وسميت وأسميت"^(٣).

ويبدو أن عاميّة الصيغة (فَعَلَ)، هي التي جعلت ابن اللغة يبتعد عنها متحذلقاً أو متفاصحاً، من خلال الإتيان بصيغة (أَفْعَلَ) المقيسة، والتي يُعترف بفصاحتها.

ب- استعمال صيغة (أَفْعَلَ) مكان (فاعل)

جاء من هذا الاستعمال فعل واحد هو (أسهم في القضية) على أنه خاطئ، ووجه الصواب أن تستعمل صيغة (فاعل)، فيقال (ساهم في القضية)^(٤).

ويصوّب العدناني أن يقال: "أسهم في القضية" اعتماداً على ما جاء في المعاجم اللغوية^(٥). فقد وردت الصيغتان في لسان العرب، قال ابن منظور: "وساهمته أي قارعته،.... وأسهم بينهم أي أفرع"^(٦)، فلا معنى لتخطئة زهدي جار الله لهذا الفعل.

(١) يُنظر: الجدول رقم (٢ ب)، الخطأ رقم (٧).

(٢) معجم الأغلط اللغوية المعاصرة (٣٢٦).

(٣) أدب الكاتب (٣٥٤).

(٤) يُنظر: الجدول رقم (٢ ب)، الخطأ رقم (٨).

(٥) معجم الأغلط اللغوية المعاصرة (٣٢٨).

(٦) لسان العرب، مادة (سهم).

٥- صيغة (فاعل)

وتأتي للمشاركة بين اثنين غالباً، نحو (راميته وخاصمته) ^(١). وجاءت هذه الصيغة مخطأة على شكلين، إذ استعملت مكان صيغتين أخريين، وفيما يلي شرحهما:
أ- استعمال صيغة (فاعل) مكان (فعل).
وجاء من هذا الاستعمال ثلاثة أفعال على أنها خاطئة، ووجه الصواب أن تستعمل صيغة (فعل) المجردة مكانها ^(٢).

وقد صوّب إميل يعقوب وثيودوري أن يقال: "بارح فلان المكان"، فكلمة (بارح) تعني هنا: غادر، يقول إميل يعقوب: "عمر بن الخطاب قال: فما بارح الأرض حتى فعل الثلاث"، وجاء في لسان العرب: "فكانوا لا يبارحون من اشتراها". لذلك قل: بَرَح المكان وبارحه ^(٣).

ويبدو أن ابن اللغة لمح وجود شخص مقابل، فاستعمل هذه الصيغة ليدلّ على معنى المشاركة، فالتجارة مثلاً فيها مشاركة ولهذا استعمل الفعل (تاجر).
وقد جاء في أدب الكاتب استعمال صيغتي (فاعل) و (فعل) بالمعنى نفسه "ققولك: قاتلهم الله، أي: قتلهم.... وجاوزته، أي: جزّته" ^(٤).

ب- استعمال صيغة (فاعل) مكان (أفعل) أو (فعل)
وجاء من هذا الاستعمال فعل واحد هو (خاير) بمعنى أعلم، على أنه خاطئ، ووجه الصواب أن تستعمل صيغة (أفعل) أو (فعل)؛ للدلالة على هذا المعنى، فيقال: (أخبر) أو (خبر). ^(١)

^(١) جامع الدروس العربية (٢١٩/١)، ويُنظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه (٣٩٥).

^(٢) يُنظر: الجدول رقم (٢ ب)، الخطأ رقم (٩).

^(٣) معجم الخطأ والصواب (٨٦)، ويُنظر: أخطاء مستورة في لغة كتابنا (١٨).

^(٤) أدب الكاتب (٣٥٧).

ويؤكد تخطئة هذا الفعل بصيغة (فاعل) إبراهيم السامرائي، إذ يقول: "وهذا الفعل يستعمل فيما يستعمل الفعل (أخبر) بمعنى (أنبأ)، وأكثر ما خص الاستعمال هذا الفعل هو الإخبار بالهاتف "التلفون" يقال: خابره أي كلمه وأنبأه مستعيناً بهذه الآلة، وفي كل هذا ابتعاد عن الاستعمال الفصيح المشهور"^(٢).

وقد صوّب إميل يعقوب هذا الفعل، لوروده في معجم (متن اللغة) و (المعجم الوسيط). ثم قال: "لذلك قل: خابره وأخبره وخبّره"^(٣).

وابن اللغة يستخدمه، لأن الكلام بالهاتف فيه مشاركة بتبادل الأنباء بين طرفين، لذلك فقد استعمل وزن المشاركة (فاعل)، دون أن يدرك المعنى اللغوي القديم للفعل (خابر) وهو بمعنى (زارع)^(٤)، ولا نكاد نجد من يستخدم الفعل (خابر) لهذا المعنى.

المبحث الثالث. الأخطاء في أفعال المطاوعة

تصاغ أفعال المطاوعة من الأفعال الثلاثية المجردة والمزيدة بأوزان مختلفة، فيصاغ من الفعل الثلاثي المجرد وزنا (انفعل، وافتعل)، نحو: صرّفته فانصرف، وجمعت القوم فاجتمعوا. ويصاغ من الفعل الثلاثي المزيد وزنا (تفعل، وتفاعل)، نحو: قطعته فتقطع، وناولته فتناول.

(١) يُنظر: الجدول رقم (٢ ب)، الخطأ رقم (١٠).

(٢) التطور اللغوي التاريخي (١٣٠).

(٣) معجم الخطأ والصواب (١٢٤).

(٤) يُنظر: لسان العرب، والمعجم الوسيط، مادة (خير).

والأخطاء التي ذكرتها كتب التصحيح، وقعت في الأوزان (انفعل، وافتعل، وتفعّل)، وتتوّعت أشكال هذه الأخطاء بين استعمال صيغة المطاوعة مكان صيغة الفعل المبني للمجهول، أو مكان صيغة الفعل المبني للمعلوم، أو مكان صيغة مطاوعة من وزن آخر. والجدول التالي يبين الأخطاء التي وردت ضمن هذا المجال في كتب التصحيح اللغوي الحديث:

الجدول رقم (٢ جـ)

أفعال المطاوعة

(صيغة/ انفعل)

الرقم	الخطأ	الصواب	الكتاب	الصفحة
١	انشغل عنه، انذهل	شغل، ذهّل	لغة الجرائد	٨٣
	اندحر، اندهش	دحر، دهش	تذكرة الكاتب	٩٨
	انخذل، انطرح	خذل، طرح	كتاب المنذر	٨
	انقبر، انفهم	قبر، فهم	أخطاؤنا في	١٧٦
	انعدم، انهزم	عدم، هزم	الصحف والدواوين	
			الكتابة الصحيحة	١٢٣، ١١٨، ١٠٢
				٢٤٢، ١٨٠
			قل ولا تقل	٤٢
			الاستدراك على قل	٨٨
			ولا تقل	
			معجم الأغلاط	٤٣٥، ٢١٥
			اللغوية المعاصرة	

٣٠٥،٣٠٣	معجم الخطأ والصواب			
٥٤ ٢٨،٨ ٣٢١،٢٧٩،١٩١ ٤٥٩ ٣٢٠	تذكرة الكاتب كتاب المنذر الكتابة الصحيحة معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة معجم الخطأ والصواب	انصبغ، انفضح انعكف، انكوى انطبع، افتضح اعتكف، اکتوى	٢	
٤١ ٣٤٥ ٨٤	لغة الجرائد معجم الخطأ والصواب من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف	انجلي القوم عن المكان انكسفت الشمس، انخسف القمر جلى وأجلى كسفت، خسف	٣	
أفعال المطاوعة (صيغة "فَتَعَلَ")				
٤٨ ٦٢ ٨ ١٧٠ ٣٧	لغة الجرائد تذكرة الكاتب كتاب المنذر أخطاؤنا في الصحف والدواوين محاضرات عن	حار، فهم خشى، قبل	٤	احتار، افتهم اختشى، اقتبل

	الأخطاء اللغوية الشائعة			
٣٠١	معجم الخطأ والصواب			
١٨	من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف			
٥٥	تصويبات لغوية			
٩١	لغة الجرائد	تسلف واستسلف	استسلف منه	٥
١٦٥	الكتابة الصحيحة	تسلم	استلم رسالة	
١٩٦	قل ولا تقل			
١٧٤	العربية الصحيحة			
٤٤	أخطاؤنا مستورة في لغة كتابنا			
١٦٧	العربية الصحيحة	اطرد، اطلع	اضطرد، اضطلع على	٦
١٦٠، ١٣	أخطاء ألفناها		العمل	
١٨٧	الكتابة الصحيحة	انشوى	اشتوى اللحم	٧
(صيغة "تفعل")				
١٥٦	أخطاؤنا في الصحف والدواوين	أسس	تأسس البناء	٨
١٣٩	الكتابة الصحيحة	رفع	ترفع إلى درجة عالية	
٨٧	قل ولا تقل			

٩	تَوَقَّرَ الشَّيْءَ	تَوَافَرَ وَ وَفَرَ	تَذَكُّرَةُ الْكَاتِبِ	٦٦.
			أَغْلَاطُ اللَّغَوِيِّينَ	١٢
			الْأَقْدَمِينَ	
			أَخْطَاؤُنَا فِي	٢٨٤
			الصُّحُفِ وَالْذَوَائِينَ	
			مَعْجَمُ الْخَطَا	٣٥٩
			وَالصُّوَابِ	
			أَخْطَاءُ مُسْتَوْرَةٍ فِي	٩٠
			لُغَةِ كِتَابِنَا	
١٠	تَكَبَّدَ تَعَبًا	كَابَدَ	تَذَكُّرَةُ الْكَاتِبِ	٣٥
			الْكِتَابَةِ الصَّحِيحَةِ	٣٠٩
			قُلْ وَلَا تَقُلْ	٧٢
			الْإِسْتِدْرَاكُ عَلَى قُلْ	٩٣
			وَلَا تَقُلْ	
			أَخْطَاءُ أَلْفَنَاهَا	١٣٦
			مِنَ الْأَخْطَاءِ الشَّائِعَةِ	٧٨
			فِي النَّحْوِ وَالصَّرْفِ	

التحليل

تفسر الأخطاء التي وقعت في أفعال المطاوعة ضمن النقاط التالية:

١- صيغة "انفعل"، وتشمل الأفعال الواردة في الأرقام (١-٣) من الجدول السابق، وهي (سبعة عشر) فعلاً، وتنقسم إلى الأقسام التالية:

أ- استعمال صيغة "انفعل" مكان الفعل المبني للمجهول، وهي (عشرة) أفعال واردة في الرقم (١).

ب- استعمال صيغة "انفعل" مكان صيغة "افتعل"، وهي (أربعة) أفعال واردة في الرقم (٢).

ج- استعمال صيغة "انفعل" مكان الفعل المبني للمعلوم، وهي (ثلاثة) أفعال واردة في الرقم (٣).

٢- صيغة "افتعل"، وتشمل الأفعال الواردة في الأرقام (٤-٧) من الجدول السابق، وهي (تسعة) أفعال، وتنقسم إلى الأقسام التالية:

أ- استعمال صيغة (افتعل) مكان الفعل المبني للمعلوم، وهي (أربعة) أفعال واردة في الرقم (٤).

ب- استعمال صيغة (افتعل) مكان صيغة "تفعل"، وهما (فعلان) واردة في الرقم (٥).

ج- القياس الخاطئ على (اضطرب)، وهما (فعلان) واردة في الرقم (٦).

ء- استعمال صيغة (افتعل) مكان صيغة "انفعل"، وهو (فعل واحد) واردة في الرقم (٧).

٣- صيغة "تفعل"، وتشمل الأفعال الواردة في الأرقام (٨-١٠) من الجدول السابق، وهي (أربعة) أفعال، وتنقسم إلى الأقسام التالية:

أ- استعمال صيغة "تفعل" مكان الفعل المبني للمجهول، وهما (فعلان) واردة في الرقعة (٨).

ب- استعمال صيغة "تفعل" مكان صيغة "تفاعل" وهو (فعل واحد) واردة في الرقعة (٩).

ج- استعمال صيغة "تفعل" مكان صيغة "فاعل" وهو (فعل واحد) واردة في الرقعة (١٠).

وفي ما يلي شرح لهذه النقاط

١- صيغة "انفعل"

هذا الوزن لازم للمطاوعة^(١). وقد يكون فعلاً للفاعل على الحقيقة، وليس مطاوعاً للفعل الثلاثي، قال أبو حيان: "قال المبرد: قد يكون (انفعل) لغير مطاوعة، فيكون فعلاً للفاعل على الحقيقة، نحو: "انطلق عبد الله" وليس على (فعلته)"^(٢)، ولا يكون هذا إلا في أفعال قليلة، نحو: (انطلق، وانكمش، وانجرد، وانسل)^(٣).

وجاءت هذه الصيغة في كتب التصحيح مخطأة على ثلاثة أشكال هي:

أ- استعمال صيغة "انفعل" مكان الفعل المبني للمجهول.

وجاء من هذا الاستعمال عشرة أفعال على أنها خاطئة، ووجه الصواب أن تستعمل صيغة المبني للمجهول مكانها^(٤).

(١) المبدع في التصريف (١١٣)، وينظر: جامع الدروس العربية (٢١٩/١).

(٢) المرجع السابق (١١٤)، وينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه (٤١٣).

(٣) أبنية الصرف في كتاب سيبويه (٤١٣).

(٤) ينظر: الجدول رقم (٢ ج)، الخطأ رقم (١).

وقد اعتمد المخطئون على أن هذا الوزن سماعي ولا (يقاس) عليه، يقول اليلازجي: "ويقولون: انشغل عنه، أي عرض له ما شغله، ولم يُحَكَّ وزن انفعل من هذا الحرف"^(١). ويقول داغر: "قابلهم بينون (اندحر) من دحر قياساً على قول العرب: كَسَرَه فانكسر، وهَزَمَه فانْهَزَمَ، ولكن أفعال المطاوعة مما يسمع ويحفظ ولا يقاس عليه. فلم يُسمع اندحو من دَحَر"^(٢).

وسار جميع المخطئين على الصراط نفسه، فالقياس الخاطئ على وزن "انفعل" السماعي، هو سبب الوقوع في هذه الأخطاء.

إلا أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أصدر قراراً بقياسية هذه الأفعال، إذ جاء في قرار المجمع: "كل فعل ثلاثي متعدي دال على معالجة حسية فمطاووعه القياسي "انفعل" ما لم تكن "فاء" الفعل (واواً، أو لاماً، أو نوناً، أو ميماً، أو راءً) ويجمعها قولك: "ولنمر" فالقياس فيه "افتعل"^(٣). وقد صحح الزعبلوي وإميل يعقوب بعض هذه الأفعال؛ لأنها تجري على القياس"^(٤).

والحقيقة أن "صيغ المطاوعة قد تؤدي معنى المبني للمجهول، فكسر الزجاج يمكن أن يعبر بها عن: انكسر الزجاج، ولكن معنى المبني للمجهول لا يتأتى في نحو: كَسَرَتِ الزجاج فانكسر؛ لأن الفاعل هنا متعين. والمراد هو إظهار معنى المطاوعة"^(٥). ويرى إسماعيل عمايره أن صيغ المبني للمجهول قياسية طارئة في تاريخ العربية، وأن صيغة "انفعل" هي الأصل في التعبير عن هذا المفهوم^(٦).

(١) لغة الجرائد (٨٣).

(٢) تذكرة الكاتب (٩٨).

(٣) المباحث اللغوية في العراق (٢٠)، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه (٣٩٦)، (عن مجلة المجمع ج ١، ص ٣٦).

(٤) يُنظر: أخطاؤنا في الصحف والدواوين (٢٧٩)، ومعجم الخطأ والصواب (١٣٢، ١٩٤).

(٥) خصائص العربية في الأفعال والأسماء (٣٣)، ويُنظر: معالم دراسة في الصرف (١٧).

(٦) معالم دراسة في الصرف (١٧).

والصيغة المستخدمة في لغة العصر الدارجة، عند إرادة التعبير عن المبني للمجهول، هي صيغة المطاوعة "انفعل"^(١)، إذ نقول: "انقطع الحبل، وانسرق المتاع، وانكسر الزجاج" وغير ذلك. وكان اللغة الدارجة أعادت الحياة إلى اللغة العربية القديمة الأصل — كما يرى إسماعيل عمائره — باستعمالها صيغة "انفعل" بدلاً من الفعل المبني للمجهول، وهي صيغة واردة في القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ، وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انشَرتْ﴾^(٢)، وفي قوله ﴿وَإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ﴾^(٣).

ب- استعمال صيغة "انفعل" مكان صيغة "افتعل"
وجاء من هذا الاستعمال أربعة أفعال على أنها خاطئة، ووجه الصواب أن تُستعمل صيغة افتعل مكانها^(٤).

ولم تكن فاء الفعل في الأفعال الأربعة المذكورة من مجموعة الحروف (ولنمر) إلا أن صيغة المطاوعة سمعت منها بوزن "انفعل"، فقول: (اصطبغ، واقتضح، واعتكف، واكتوى). وهذا ما اعتمد عليه أصحاب كتب التصحيح في تخطيطهم لبناء صيغة (انفعل) من هذه الأفعال^(٥).

ويصحح الأب أنستاس الكرمللي الفعل (انعكف) قائلاً: "فانعكف هنا مطاوع عكف... وشرط المطاوعة قبول أثر الفعل، وهو هنا ظاهر وافر"^(٦)، ويصححه مصطفى جواد مبيناً أن أصحاب المعاجم اللغوية أغفلوا (انعكف)، ثم يقول: "لئن كانوا قد أهملوا سماعاً لقد تركوا قياساً يجري"^(٧).

(١) يُنظر: من سعة العربية (٨٢).

(٢) الانفطار (٢، ١).

(٣) التكوير (٢).

(٤) يُنظر: الجدول رقم ٢ جـ، الخطأ رقم (٢).

(٥) يُنظر: تذكرة الكاتب (٥٤)، والكتابة الصحيحة (١٩١)، ومعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة (٤٥٩).

(٦) أغلاط اللغويين الأقدمين (٧٠).

(٧) المرجع نفسه (٢٦).

فالتقياس أجاز لأبناء اللغة صياغة الوزن (انفعل) مما لم تكن فاؤه من مجموعة (ولنمر)، وهذا ما جعلهم يصوغونه على هذا الوزن، وإن ورد السماع على وزن المطاوعة الآخر (افتعل).

ج- استعمال صيغة "انفعل" مكان الفعل المبني للمعلوم

وجاء من هذا الاستعمال ثلاثة أفعال على أنها خاطئة، ووجه الصواب أن يُستعمل الفعل المبني للمعلوم مكانها^(١).

ويبدو أن أصحاب كتب التصحيح رأوا بأن الأفعال (جلى، وكسفت، وخسف) لا تأتي إلا لازمة، لأنه يقال: (جلى القوم عن المكان، وكسفت الشمس، وخسف القمر)؛ لذا لا يجوز صياغة فعل المطاوعة منها، لأن أفعال المطاوعة "لا تُبنى إلا من متعدّد"^(٢).
والحقيقة أن هذه الأفعال تأتي متعدية أيضاً، لأنه يقال: (جلى الحاكمُ القومَ عن منازلهم، وكسف الله الشمس، وخسف الله القمر)، وجاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿فَحَسَنَّا بِهِ وَلِيْدَارِهِ الْأَرْضِ﴾^(٣).

وعندما صاغ ابن اللغة وزن (انفعل) من هذه الأفعال، إنما قاسها على بقية الأفعال التي جاء مجردّها متعدياً؛ ولذا أجاز لنفسه أن يقول: (انجلى القومُ، وانكسفت الشمسُ، وانخسف القمرُ). وقد صوّب العدناني هذه الأفعال لأنها وردت في المعاجم اللغوية متعدية^(٤). وقال عبد الفتاح السيد سليم، بعد أن بيّن مجيء الفعل (خسف) متعدياً: "وعلى ذلك لا مانع من أن يكون (انخسف) فعلاً مطاوعاً لخسف؛ لأنه فعل ثلاثي متعدّد، فيه معنى

^(١) يُنظر: الجدول رقم (٢ ج)، الخطأ رقم (٣).

^(٢) المبدع في التصريف (١١٥)، ويُنظر: جامع الدروس العربية (٢١٩).

^(٣) القصص (٨١).

^(٤) يُنظر: معجم الاغلاط اللغوية المعاصرة (١٢٦، ١٨٩).

المعالجة، فصَحَّ مجيء (انفعل) للمطاوعة منه^(١). ويجري هذا على باقي أفعال هذه الطائفة.

٢- صيغة "افتعل"

وهذا الوزن يكون للمطاوعة غالباً^(٢). ويأتي لمعانٍ أخرى: كالمشاركة في الفعل، نحو: ادخلوا بمعنى (تدخلوا)، ومجيئه بمعنى (فعل)، نحو: اختطف بمعنى (خطف)، وغير ذلك من المعاني^(٣).

وجاءت هذه الصيغة في كتب التصحيح مخطأة على أربعة أشكال هي:

أ- استعمال صيغة "افتعل" مكان الفعل المبني للمعلوم

وجاء من هذا الاستعمال أربعة أفعال على أنها خاطئة، وجه الصواب أن يستعمل الفعل المبني للمعلوم مكانها^(٤).

والأفعال الأربعة هي (احتار، وافتهم، واختشى، واقتبل) ولم تكن ممّا فإؤه من مجموعة الحروف (ولنمر)، كما أنها غير مسموعة عن العرب، يقول اليازجي: "ويقولون: احتار في الأمر من الحيرة، ولم يسمع افتعل من هذا، وإنما يقال: حار يحار"^(٥)، وتابعه في هذا داغر وإميل يعقوب^(٦). فذلك عندهم من القياس الخاطئ.

(١) بحث: من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة لمحمد أبي الفتوح شريف، عبد الفتاح السيد سليم مجلة

عالم الكتب (٥٧٥).

(٢) يُنظر: المبدع في التصريف (١١٥)، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه (٤١٣)، وجامع الدروس العربية

(٢١٩).

(٣) يُنظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه (٣٩٦-٣٩٧).

(٤) يُنظر: الجدول رقم (٢ جـ)، الخطأ رقم (٤).

(٥) ألفة الجرائد (٤٨).

(٦) يُنظر: تذكرة الكاتب (٦٢)، ومعجم الخطأ والصواب (٣٠١).

وهذا الوزن من الأفعال المذكورة هو المستخدم في اللغة الدارجة؛ لذلك يصوبه الغلابيني قائلاً: "قد اشتهرت هذه الألفاظ اشتهاراً يحملنا على قبولها؛ لجريانها على القياس الصحيح"^(١). وردّ عليه الزعبلوي قائلاً: "إن الشهرة عن لا يحتج بكلامه لا وزن لها ههنا"^(٢). ولا أظنّ أن ابن اللغة يستطيع أن يستغني عن هذه الأفعال بوزن "افتعل" في كلامه وكتابات، فاللغة في تطوّر مستمر، وعليّنا - في بعض الأحيان - قبول ما يقبله العقل وتوسعه اللغة.

ب- استعمال صيغة "افتعل" مكان صيغة "تفعّل".

وجاءت هذه الصيغة في فعلين على أنّهما خطأ، وصوابهما استعمال صيغة (تفعّل) مكانهما^(٣).

وسبب التخطئة عند أصحاب كتب التصحيح، عدم ورود هذين الفعلين في المعاجم اللغوية لهذا المعنى^(٤)، إلّا أنّ عبد العزيز مطر والعدناني وإميل يعقوب، يصحّحون الفعل (استلف) لوروده في أساس البلاغة والمعجم الوسيط^(٥).

ويرى أصحاب كتب التصحيح أنّ دلالة الفعل (استلم) تختلف عن دلالة الفعل (تسلّم)، فالأول بمعنى (اللمس) ومنه استلام الحجر الأسود، والثاني بمعنى: أخذ الشيء^(٦). ويبدو أنّ أبناء اللغة لم يفرّقوا بين الدالّتين، وكان همّهم أن يأتوا بصيغ تجري على القياس ولا تخرج عنه، وكان لهم ذلك من خلال صياغة هذين الفعلين بوزن (افتعل).

^(١) انظرات في اللغة والأدب (٢١).

^(٢) أخطاؤنا في الصحف والدواوين (١٧٠).

^(٣) يُنظر: الجدول رقم (٢ جـ)، الخطأ رقم (٥).

^(٤) يُنظر: لغة الجرائد (٩١)، والكتابة الصحيحة (١٦٥)، وقل ولا تقل (١٩٦).

^(٥) يُنظر: محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة (٣١)، ومعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة (٣١٦)، ومعجم الخطأ والصواب (١٦٢).

^(٦) قل ولا تقل (١٩٦)، العربية الصحيحة (١٧٥).

ج- القياس الخاطي على (اضطرب)

وجاء من هذا القياس الخاطي إعلان هما (اضطرد، واضطلع على العمل)، والخطأ في كتابتهما، والصواب (اُطرد واطلّع)^(١).

فإن اُطرد، واطلّع (بهذا المعنى)، من الجذرين (طرد، وطلع)، وليس في جذرهما حرف الضاد، إلا أن الكتاب قاسوهما قياساً خاطئاً على (اضطرب) دون أن يلتفتوا إلى أصالة حرف الضاد في (اضطرب)، وعدم وجوده في الفعلين المذكورين، وهذا ما أوقعهم في هذا الخطأ.

د- استعمال صيغة "افتعل" مكان صيغة "انفعل"

وجاء من هذه الصيغة فعل واحد هو (اشتوى) على أنه خطأ، والصواب أن يكون (انشوى) مكانه^(٢).

وقد خطأه زهدي جار الله، ورأى أن من القياس أن يكون الفعل من صيغة (انفعل) وليس (افتعل)^(٣).

والحقيقة أن هذا الفعل جارٍ على القياس الصحيح، وهو وارد عند سيبويه، على أنه جاء في لغة العرب، إذ يقول: "وشويته فانشوى، وبعضهم يقول: اشتوى"^(٤)، وقال أبو حيان في حديثه عن معاني (افتعل): "المطاوعة: شويته فاشتوى، وذلك قليل فيها"^(٥).

والمستعمل في لغة العصر هو الفعل (انشوى)، ولا نسمع من يقول: (اشتوى اللحم)، إلا أنه قياس سليم ولا ننكر استعماله.

^(١) يُنظر: الجدول رقم (٢ جـ)، الخطأ رقم (٦).

^(٢) يُنظر: الجدول نفسه، الخطأ رقم (٧).

^(٣) يُنظر: الكتابة الصحيحة (١٨٧).

^(٤) كتاب سيبويه (٦٥/٤).

^(٥) المبدع في التصريف (١١٥).

٣- صيغة "تَفَعَّل"

ويُذَلَّ على مطاوعة (فَعَّل)، نحو: كَسَرَتْهُ فَتَكَسَّرَ، وَقَطَعَتْهُ فَتَقَطَّعَ^(١). ويأتي لمعانٍ أخرى: كالاتخاذ، نحو: تَوَسَّدَ ثَوْبُهُ وَالتَّكَلَّفَ، نحو: تَصَبَّرَ وَتَحَلَّمَ. وَالتَّجَنَّبَ، نحو: تَحَرَّجَ وَتَهَجَّدَ، وَالتَّدْرِجَ، نحو: تَجَرَّعَتِ الْمَاءُ^(٢).

وجاءت هذه الصيغة في كتب التصحيح مخطأة على ثلاثة أشكال هي:

أ- استعمال صيغة "تَفَعَّل" مكان الفعل المبني للمجهول

وجاء من هذا الاستعمال فعلان على أنهما خطأ هما: (تَأَسَّسَ وَتَرَفَّعَ) وصوابهما استعمال الفعل المبني للمجهول: (أُسِّسَ وَرُفِّعَ)^(٣).

وتحدَّثنا فيما مضى عن استعمال صيغ المطاوعة مكان الفعل المبني للمجهول، ويقال هنا الكلام نفسه، فالمستعمل في لغتنا اليومية التي أثَّرت في كتابات المتفقيين من أبناء اللغة، هو الفعل المطاوع. وأقرَّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياسية هذا الوزن، إذ جاء في قرار المجمع: "قياس المطاوعة لـ (فَعَّل) - مضعَّف العين - (تَفَعَّل)"^(٤).

ويصحَّح عبد الفتاح السيد سليم استعمال الفعل (تَأَسَّسَ) إذ يقول: "فإن الفعل (تَأَسَّسَ) مطاوع الفعل (أُسِّسَ) مضعَّف الوسط، وذلك من صور المطاوعة، يقال: أُسِّسَ المهندس المصنَّع فتأسَّس، كما يقال: علَّمه فتعلَّم"^(٥).

فمن الجائز أن يقال: تأسَّس البناء والمصنَّع، وترَفَّع فلان إلى درجة عالية.

(١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه (٣٩٨).

(٢) يُنْظَر: شذا العرف في فن الصرف (٤٣).

(٣) يُنْظَر: الجدول رقم (٢ جـ)، الخطأ رقم (٨).

(٤) أبنية الصرف في كتاب سيبويه (٣٩٨) (عن مجلة المجمع جـ ١، ص ٣٦).

(٥) بحث: من الأخطاء الشائعة في النحر والصرف واللغة لمحمد أبي الفتح شريف، مجلة عالم الكتب (٥٧٦).

ب- استعمال صيغة "تَفَعَّلَ" مكان صيغة "تَفَاعَلَ".

وجاء من هذا الاستعمال فعل واحد هو (تَوَفَّرَ)، وصوابه استعمال الفعل (توافر)

مكانه^(١).

وسبب التخطئة أن الفعل (تَوَفَّرَ) يأتي لمعنى آخر، يقول داغر: "وفي اللغة تَوَفَّرَ عليه: رعى حرمانه، وصرف همته إليه"^(٢)، ويستعمله الكتاب مطاوعاً للفعل (وَفَّرَه)، كما يذكر الزعبلاني^(٣).

ويصح مصطفى جواد هذا الاستعمال، بل إنه يرى وجوب استعمال الفعل (تَوَفَّرَ)

وعدم استعمال (توافر)؛ لأن التوافر يعني التكاثر، والتكاثر لا حد له^(٤).

وهكذا نرى اضطراب المصححين واختلافهم، عندما يحاولون أن يصلوا باللغة إلى أعلى درجات الفصاحة، ويبدو أن استعمال صيغة (فَعَّلَ) بكثرة في اللغة الدارجة هو الذي ولد هذه الصيغة؛ لأننا نقول: "وَفَّرَتِ المبلغ"، وعند المطاوعة نقول "تَوَفَّرَ المبلغ".

ج- استعمال صيغة "تَفَعَّلَ" مكان صيغة "فَاعَلَ"

وجاء هذا الاستعمال في فعل واحد هو "تَكَبَّدَ" وصوابه استعمال الفعل "كَابَدَ"

مكانه^(٥). ويرى المخطئون أن (تَكَبَّدَ) بمعنى توسط الشيء، فتكبد المسافر الصحراء: صار في وسطها، وتكبدت الشمس السماء، مثل ذلك^(٦).

ويصح إميل يعقوب هذا الاستعمال اعتماداً على ما جاء في المعجم الوسيط (مادة

كبد)، فتكبد الأمر: تحمله بمشقه^(٧). وهكذا فمن الجائز استخدام هذا الفعل؛ لأنه يؤدي

(١) يُنظر: الجدول رقم (٢ جـ)، الخطأ رقم (٩).

(٢) تذكرة الكاتب (٦٦).

(٣) أخطاؤنا في الصحف والدواوين (٢٨٤).

(٤) قل ولا تقل (٢١٤).

(٥) يُنظر: الجدول رقم (٢ جـ)، الخطأ رقم (١٠).

(٦) أخطاء ألفاها (١٣٧).

(٧) معجم الخطأ والصواب (٢٢٥).

المعنى المطلوب في عرف لغة العصر. وهو مطاوع الفعل (كَبَدَ) المستعمل في قولنا: "كَبَدَتْه خسارة فادحة".

المبحث الرابع. الخلط بين حروف العلة في الأفعال

يجري الخلط — أحياناً — بين حروف العلة (الألف والواو والياء) عند صياغة الأفعال المعتلة، فيصاغ الفعل باستعمال حرف علة معين، ويكون من حق استعمال حرف علة آخر. والضعف اللغوي الذي يلزم المتكلم أو الكاتب هو السبب الرئيس في وقوع مثل هذا الخطأ، إذ إن معرفة جذر الفعل لا يتأتى لكثير من الناس، إلا بعد البحث في بطون المعاجم اللغوية وأمّهات الكتب، وخاصة إذا كان الفعل المراد معرفة جذره معتلاً العين أو اللام.

والجدول التالي يبين هذا النوع من الأخطاء التي وردت في كتب التصحيح اللغوي

الحديث:

الجدول رقم (٢ د)

الخلط بين حروف العلة في الأفعال

الرقم	الخطأ	الصواب	الكتاب	الصفحة
١	رَشَيْتُهُ، شَكَيْتُهُ جَفَيْتَ الرجل	رَشَوْتُهُ، شَكَوْتُهُ جَفَوْتُ الرجل	الكتابة الصحيحة معجم الخطأ والصواب من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف	١٨٣، ١٣٦ ٣٠٧ ١٩
٢	حَظَوْتُ بالشيء	حَظَيْتُ به	لغة الجرائد	١١٥
٣	نَسَاهُ	نَسِيَهُ	تذكرة الكاتب	٧٠

٤	يصيغ	يصوغ	تذكرة الكاتب	١٢٦
٥	يتوه	يتيه	الكتابة الصحيحة	٥٤
٦	لثلاً تعصاهما إحدى الدول	تعصياها	تذكرة الكاتب	١٤٤

التحليل

تُفسر الأخطاء التي وقعت بسبب الخلط بين حروف العلة عند صياغة الأفعال ضمن

النقطتين التاليتين:

١- الأفعال الماضية التي جرى فيها الخلط

وتشمل الأفعال الواردة في الأرقام (١-٣) من الجدول السابق، وهي (خمسة) أفعال،

جرى فيها الخلط بأشكال مختلفة، هي:

أ- صياغة الفعل (بالياء) وحقه أن يكون (بالواو)، وهي (ثلاثة) أفعال مُخطئة، هي:
(رَشَيْتُهُ، وشَكَيْتُهُ، وجَفَيْتُ الرجل)، وصوابها (رَشَوْتُهُ، وشَكَوْتُهُ، وجَفَوْتُ

الرجل) ^(١).

ب- صياغة الفعل (بالواو)، وحقه أن يكون (بالياء)، وهو فعل واحد، هو: (حَظَوْتُ)
وصوابه (حَظَيْتُ) ^(٢).

ج- صياغة الفعل (بالألف)، وحقه أن يكون (بالياء)، وهو فعل واحد، هو: (نَسَاهُ)
وصوابه (نَسِيَهُ) ^(١).

ويمكن أن نفسر هذه الأخطاء بضعف ابن اللغة في لغته، وعدم تمييزه لجذور
الأفعال الواردة، ولا تظهر الأخطاء الثلاثة الأولى (رَشَيْتُهُ، وشَكَيْتُهُ، وجَفَيْتُ الرجل)، إلا

^(١) يُنظر: الجدول رقم (٢ د)، الخطأ رقم (١).

^(٢) يُنظر: الجدول نفسه، الخطأ رقم (٢).

عند إسناد الفعل إلى الضمائر؛ لأن نطقه قبل الإسناد لا يحدّد ما إذا كانت الألف منقلبة عن (ياء) أو (واو).

فالألف في (رشاء، وشكا، وجفا) منقلبة عن (واو)، ونميّز ذلك بكتابة الألف المقصورة (قائمة)، ولا يحدّد النطق تلك الكتابة، إذ إن الكثيرين يكتبونها ألفاً على شكل ياء غير منقوطة (ى)، فيكتبونها (رشى، وشكى، وجفى) ولا تكتب كذلك إلا إذا كانت الألف منقلبة عن (ياء)، وعند إسنادها إلى الضمائر يظنون أن أصلها (ياء)، فيقولون أو يكتبون: (رشيت، وشكيت، وجفيت)، وهذا هو الخطأ الذي يقعون فيه. وجاءت في أدب الكاتب أفعال تُستعمل بالواو والياء، نحو: كنّوت الرجل وكنّيته، ومحوّت الكتاب ومحوّيته، وغير ذلك^(١). إلا أن الأفعال السابقة لا تأتي إلا بالواو.

ومشكلة الفعل الرابع (حظّوت) يمكن أن تفسّر - زيادة على الضعف اللغوي - بالتفصح، وذلك بقياسها على الأفعال السابقة (رشوت، وشكوت، وجفوت). والمشكلة الأخرى في هذا الفعل تقع في ضبط حروفه، أيضبط بفتح الظاء (حظّيت)، أم يضبط بكسرهما (حظّيت)؟ وإذا علمنا أن أصل الفعل هو (حظّي) بالياء، فإن المشكلة ستحلّ. وتلعب اللغة الدارجة في الفعل الخامس (نساه) دوراً كبيراً، ويبدو أن المتكلّم يقيس ذلك على أفعال مثل (رماه وسقاه)، إلا أن أصل الفعل هو (نسي)، فلا يكون عند إسناده إلى الغائب إلا (نسيه).

٢- الأفعال المضارعة التي جرى فيها الخلط

وتشمل الأفعال الواردة في الأرقام (٤-٦) من الجدول السابق، وهي (ثلاثة) أفعال، جرى فيها الخلط بأشكال مختلفة، هي:

^(١) ينظر: الجدول نفسه، الخطأ رقم (٣).

^(٢) أدب الكاتب (٣٦٤).

أ- صياغة الفعل (بالياء) وحقه أن يكون (بالواو)، وهو فعل واحد، هو: (يصيغ)،
وصوابه (يصوغ) ^(١).

ب- صياغة الفعل (بالواو) وحقه أن يكون (بالياء)، وهو فعل واحد، هو: (يتوه)،
وصوابه (يتيه) ^(٢).

ج- صياغة الفعل (بالالف) وحقه أن يكون (بالياء)، وهو فعل واحد، هو:
(تعصى)، وصوابه (تعصي) ^(٣).

ويقال الكلام نفسه في تفسير هذه الأخطاء، فالضعف اللغوي له الأثر الأكبر في ذلك. والقياس الخاطئ على أفعال مشابهة لا يبتعد عن تفسير هذه الأخطاء.

فالفعل الأول (يصيغ)، ماضيه (صاغ) والالف منقلبة عن (واو)، فمصدره القياسي (صَوَّغ) ^(٤)، ويقال (صياغة) للحرفة. ويبدو أن ابن اللغة اعتمد على المصدر الثاني فظن أن الالف منقلبة عن (ياء)، ولذلك قال: (يصيغ).

والفعل الثاني (يتوه)، ماضيه (تاه) والالف منقلبة عن (ياء)، ومصدره القياسي (التَّيَّه)، وورد في لسان العرب المصدر (التَّوَه) ^(٥)، واعتمد العدناني على ورود هذا المصدر في تصحيح الفعل (يتوه) ^(٦). وقال سيبويه: "وأما طاح يطيح وتاه يتيه، فزعم الخليل أنهما (فَعِلَ يَفْعِلُ) بمنزلة، حَسِبَ يَحْسِبُ. وهي من الواو" ^(٧). فكان الأصل (يتَّوَه) بكسر التاء، ثم قلبت الواو ياءً للتخفيف.

^(١) يُنظر: الجدول رقم (٢ د)، الخطأ رقم (٤).

^(٢) يُنظر: الجدول نفسه، الخطأ رقم (٥).

^(٣) يُنظر: الجدول نفسه، الخطأ رقم (٦).

^(٤) يُنظر: لسان العرب، مادة (صوغ).

^(٥) لسان العرب، مادة (تية).

^(٦) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة (١٠٣).

^(٧) كتاب سيبويه (٣٤٤/٤).

والفعل الأخير (يعصى)، جرى فيه ابن اللغة مجرى ماضيه (عصى)، فظنَّ أنَّ الألف فيه بته، مثل (ينسى ويرى)؛ ولذلك أبقى فيه هذه الألف، فقال: (يعصى). والصواب أن يقول: نصي؛ لأنَّ هذا الفعل مفتوح العين في الماضي، مكسورها في المضارع^(١). فهو مثل الأفعال شى، يمشي، ورمى يرمى، وسقى يسقى).

المبحث الخامس. أخطاء تفسر صوتياً

يمكن تفسير بعض الأخطاء في صياغة الفعل بتفسيرات صوتية، كالمخالفة، والقلب مكاني، وتسهيل الهمز، وغير ذلك. والجدول التالي يبين هذه الأخطاء:

الجدول رقم (٢ هـ)

أخطاء تفسر صوتياً

رقم	الخطأ	الصواب	الكتاب	الصفحة
١	استقلّيت، استعدّيت	استقلّلت، استعدّدت	كتاب المنذر	١١
	استحقّيت، اغترّيت	استحقّقت، اغترّرت	معجم الخطأ	٢٩٩، ٢٩٧
	احتجّيت، احتلّيت	احتجّجت، احتلّلت	والصواب	٣٤٣، ٣٠٣
	استبدّيت، استردّيت	استبدّدت، استردّدت		
	استدلّيت	استدلّلت		

(١) تذكرة الكاتب (١٤٤).

٢٨	محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة	خَمَشَ، قَطَر أَمَحَى	خَرَمَشَ وجهه، قَنَطَرَ أَنَمَحَى أثره	١
٣٤١	الكتابة الصحيحة			
٥٦٠	معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة			
٢٥، ١٧، ١٤	أغلاط الكتاب	أَنَعَمَ	أَمَعَنَ النظر في الشيء	٢
٤٣	الكتابة الصحيحة	أَوْفَقَ	أَفُوقَ السهم (إذا سَدَدَ ليرمي)	
٤٦	أحاديث إذاعية في الأخطاء الشائعة	طفا يطفو	طاف يطفو على الماء	
٢٨٥	معجم الخطأ والصواب	بَشَرَهُ تَغَشِمَر	بَرَشَ الصابون تَغَشِمَر	
٤٢	الكتابة الصحيحة	تَبَرَأَ	تَبَرَّأَ من أخيه	٤
٨٢	أخطاء لغوية معاصرة	طَمَأَنَ	طَمَّنَ الطبيبُ المريضَ	

٦٦	قل ولا تقل	آسَفُ وأُؤْمِنُ	أنا آسَفُ عليه وأُؤْمِنُ به
١٠٦	الكتابة الصحيحة	خَضَخَضَ الحليب	خَضَ الحليب
٨٠	تذكرة الكاتب	تَصَامَ	تَصَامَمَ عن سماع
١٩٧	الكتابة الصحيحة		كلامه

تحليل

تفسر الأخطاء الصوتية عند صياغة الفعل بما يلي:

١- عدم فك الإدغام واستخدام صوت اللين (الياء): وهي (تسعة) أفعال واردة في الرقم (١) من

الجدول السابق.

١- المخالفة: بفك التضعيف باستعمال صوتي (الراء والنون) الشبيهين بأصوات اللين. وهي

(ثلاثة) أفعال واردة في الرقم (٢) من الجدول السابق.

٢- القلب المكاني: وهي (خمسة) أفعال واردة في الرقم (٣) من الجدول السابق.

٤- تسهيل الهمز: ويشمل الفعلين الواردين في الرقم (٤) من الجدول السابق.

٥- تحقيق الهمز: ويشمل الفعلين الواردين في الرقم (٥) من الجدول السابق.

٦- التخلص من المقطع: ويشمل الفعلين الواردين في الرقمين (٦، ٧) من الجدول السابق، وهو

قسمان:

أ- التخلص من المقطع المكرر، وهو الفعل الوارد في الرقم (٦).

ب- التخلص من المقطع الطويل المغلق، وهو الفعل الوارد في الرقم (٧).

وفي ما يلي شرح لهذه النقاط:

١ - عدم فك الإدغام واستخدام صوت اللين (الياء)

وجاء من هذا الاستعمال تسعة أفعال على أنها خاطئة، وصوابها أن يُعاد إليها الحرف المبدل بالياء^(١).

ويبدو أن المنذر حين خطأ هذه الأفعال، اعتمد على أنها من الألفاظ العامية ولا يجوز أن تكون في اللغة الفصيحة، أما إميل يعقوب فإنه كان يذكر الفعل المضعف (احتجّ، واحتلّ، وغير ذلك) ثم يقول: "ومنهم من يجيز "احتجّيت" (وغيره) من قبيل تخفيف اللفظ"^(٢). ويحدث ذلك عند إسناد المضعف إلى ضمائر الرفع المتصلة.

ويبدو أن الإبقاء على الإدغام في (استقلّيت، واستعدّيت، واستحقّيت) وغيرها من الأمثلة المذكورة، هو الذي حمل على الإتيان بصوت اللين، فمن المعروف أن ضمائر الرفع المتحركة يجب أن تكون مسبوقة بساكن صحيح (أي بصامت ساكن). ولما كان يعسر وصل ضمير الرفع المتحرك بآخر المضعف الساكن لقيام محذور مقطعي هو وجود مقطع في الوصل منتهٍ بصامتين ساكنين، أبقوا على حركة المثل الأخير وأضيف له ياء ساكنة ليستند إليها الضمير، وبذلك تم التخلص من الصعوبة المقطعية، واستمر سبق ضمير الرفع المتحرك بساكن.

وهذا النطق تستعمله اللغة الدارجة، مثل (مدّيت وردّيت.....). يقول إبراهيم السلمرائي: "أقول إن صيرورة المضعف على هذا النحو جارٍ في اللغة إلى يوم الناس هذا، ولعلّه الصيغة الوحيدة الباقية عند إسناد المضعف إلى ضمائر الرفع، فلا يقال (مددت)، بل (مدّيت)"^(٣). فيمكن أن يكون النطق انتقل من المستوى اللهجي إلى المستوى الفصيح، فوق الخطأ.

^(١) يُنظر: الجدول رقم (٢ هـ)، الخطأ رقم (١).

^(٢) معجم الخطأ والصواب (٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٣، ٣٤٣).

^(٣) التطور اللغوي التاريخي (١١٨).

٢- المخالفة بفك التضعيف باستعمال صوتي (الراء والنون) الشبيهين بأصوات اللين.

وجاء من هذا الاستعمال ثلاثة أفعال على أنها خاطئة، وصوابها أن يعاد إليها الحرف

المبدل (بالراء، وبالنون) ^(١).

وهذان الحرفان إضافة إلى الحرفين الآخرين (الميم واللام)، من أكثر الحروف شيوعاً في الكلام، وهي سهلة النطق ^(٢)؛ ولذلك يتم بها الإبدال عند التضعيف، ومثلها في ذلك أصوات اللين. فعندما جاء الفعل الأول (خَمَشَ) مضعفاً بوزن (فَعَلَ)، فُكَّ الإدغام بإبدال صوت (الراء) من أحد المثلين المضعفين، والفعل الثاني (قَطَرَ)، أبدل من أحد مثليه المضعفين صوت (النون)، أما الفعل الثالث (امْحَى) فهو مختلف تماماً؛ لأن الأصل فيه وجود النون لأنه من وزن (انفعل)، لكن النون بالنطق الفصيح تحولت إلى الميم وأدغمت الميمان، وفي (انمحى) عودة إلى الأصل من غير إدغام المتقاربين.

وهذا الإبدال في حروف الفعل، وإضافة حرف جديد لم يكن في الفعل أصلاً، هو من الزيادة الداخلية في الفعل، من الناحية العددية لأشكال الأصوات التي شكلت الفعل، يقول إسماعيل عمايرة: "ومن الزيادة الداخلية أن يقال: (سنبِل) الزرع، (وسمدر) إذا تحير، و (حوقل)، إذا مشى فأعياً. ففي الأولى جاءت الزيادة بالنون، إذ أصلها من (سَبَل)، والثانية بالميم، وأصلها من (سَدَر)، والثالثة بالواو، وأصلها من (حَقَل). وقد صيغت كلها على وزن (فَعَلَ) ثم فك الإدغام" ^(٣).

وجاء الفعلان (خرمش، وانمحى) مصوبان عند العدناني، لورودهما في المعاجم اللغوية، ولأنهما لا تغير دلالتهما بالإدغام وفكه ^(٤).

^(١) ينظر: الجدول رقم (٢ هـ)، الخطأ رقم (٢).

^(٢) لحن العامة في ضوء الدراسات الحديثة (٢٦٠).

^(٣) معالم دراسة في الصرف (٢٩).

^(٤) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة (١٨٨، ٦١٨).

وهو من العوامل الأساسية في تشكيل البنى الصرفية في اللغة العربية، ويتم بتغيير ترتيب حروف الكلمة الواحدة، بتقديم حرف وتأخير آخر "إما لضرورة لفظية، أو للتوسّع، أو للتخفيف"^(١).

وجاء من هذا القلب في الأفعال - في كتب التصحيح اللغوي - خمسة أفعال، هي (أمعن، وأفوق، وطاف يطوف، وبرش، وتغشمر)^(٢). وعدت هذه الأفعال خاطئة، وصوابها (أنعم، وأوفق، وطفا يطفو، وبشّر، وتغشمر)^(٣).

ويقبل العبادي الفعل (أمعن)، إذ يقول: "أنعم النظر (في المسألة)، إن أطل الفكرة فيها، وهو مقلوب (أمعن)"^(٤).

والحقيقة أن هذا القلب لا يغيّر في القوالب الشكلية للأفعال، فمن ناحية البنية الصرفية، فإن (أمعن وإنعم) كلاهما بوزن (أفعل). ومن ناحية البنية المقطعية فإن كلا الفعلين يتكوّن من مقطع قصير مغلق، ومقطعين قصيرين مفتوحين)^(٥). ويجري هذا الكلام على كل الأفعال التي جرى فيها القلب.

ويبدو أن نطق الكلمات مقلوبة، أثر في الكتابة، فكتبت كما سُمعت، وإن كان النطق بالقلب ضرورة لم يقصد إليها المتكلم في الغالب؛ وذلك بسبب الانفعال، أو السرعة في النطق. ولكن هذا القلب يظل وسيلة من وسائل تكوين البنى الصرفية، وإغناء المعجم اللغوي بألفاظ جديدة، ويظل محط تخطيء وتصويب عند أصحاب كتب التصحيح اللغوي.

(١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه (١٢١).

(٢) تغشمر: كلمة خليجية عربية فصيحة، يقال لمن يأخذ الشيء بقوة وغلظة. (أحاديث إذاعية في الأخطاء الشائعة/٤٦).

(٣) ينظر: الجدول رقم (٢٥)، الخطأ رقم (٣).

(٤) أخطاء لغوية معاصرة (١٢٠).

(٥) ينظر: (بحث) القلب المكاني بين الأصوات الصحاح في بنية الكلمة العربية، مجلة أبحاث السيرموك المجلد (١٥)،

العدد (٢)، ١٩٩٧، ص (٢٣٧).

٣- تسهيل الهمز

وهو مظهر آخر من مظاهر التسهيل في النطق، لأنّ الهمزة حرف عسر النطق، فهو يتم بانحباس الهواء خلف الأوتار الصوتية، ثم تنفجر هذه الأوتار فجأة، وهذه عملية تحتاج إلى جهد عضلي كبير^(١). فيلجأ إلى تسهيل الهمز لتخفيف هذا الجهد. وهذا شائع في اللغة الدارجة بشكل واضح، إذ نسمع كلمات مثل (راس، بير، ذيب،.....الخ).

ومما جاء من الأفعال التي سهّل فيها الهمز (تبرّى) الذي أصله تبرأ، وسهّل الهمز للتخفيف. و (طمّن) الذي أصله طمأن، وحذفت الهمزة هنا للتخفيف أيضاً.

وتسهيل الهمز ظاهرة تنسب إلى معظم البيئة الحجازية^(٢) وما يزال في كلام العامة والمتقنين شيء كثير من هذا التسهيل.

٤- تحقيق الهمز

وهو مظهر من مظاهر التفاصيل، أو الحذقة. إذ يظن المتكلم أن التسهيل يكون دائماً في اللغة الدارجة، لذلك فإنه يهمز ما ليس أصله بهمز، كالفعلين (أسف وأؤمن) فإنهما لا ينطقان إلا بالتخفيف، لأنّ الهمزة الثانية ساكنة، يقول مصطفى جواد: "وذلك لأنّ العرب إذا توالّت في لغتها همزتان هكذا، وكانت الثانية ساكنة، قلبت الثانية مدّة مجانية لحركة الهمزة الأولى"^(٣). لذلك يقال: (أسف وأؤمن).

وتحقيق الهمز ظاهرة تنسب إلى تميم وغيرهم من قبائل وسط الجزيرة وشرقها^(٤).

(١) التطور اللغوي، مظاهره وعلاؤه وقوانينه (٤٨).

(٢) في اللهجات العربية (٧٦).

(٣) كل ولا تقل (٦٩).

(٤) في اللهجات العربية (٧٦).

التخلص من المقطع

ويكون التخلص من مقطع عسر النطق، والهدف السهولة وتخفيف الجهد العضلي أثناء

للق. وجاء هذا التخلص على شكلين:

التخلص من المقطع المكرر

وكان ذلك في الفعل (خَضَ) الذي عُدَّ خطأ، وصوابه (خَضَخَض) ^(١). يقول إسماعيل بايرة في مثل هذه الصيغ: "وهي صيغ نشأت عن تكرار فاء الفعل وعينه، فتكون فاؤه ولامه أولى من نوع واحد، ثم تتكرر العين واللام الثانية، وهو ما تسميه كتب الصرف بمضعف رباعي" ^(٢). وهو بوزن (فعلل).

والسبب في تحول هذا الفعل (خَضَخَض) إلى (خَضَ)، هو صعوبة النطق بتكرار حرفي لخاء والضاد مرتين متتاليتين. ولذلك فإنه يعود إلى أصله قبل التضعيف. وورد الفعل رباعي المضعف (دَمَدَم) في القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿فَدَمَدَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذُنُوبِهِمْ سِوَاهَا﴾ ^(٣). يقول إسماعيل بايرة: "ومن ذلك (دمدم) فهي من (دَمَ)، وقد كرر الحرف الأول مد فك الإدغام" ^(٤).

ب- التخلص من المقطع الطويل المغلق (ص ح ط ص)

وتم التخلص من هذا المقطع بفك الإدغام، فتحول الفعل (تصامم) إلى (تصامم)، وهي طريقة أخرى من طرق التخلص من هذا المقطع، إضافة إلى طريقتي (الهمز) مثل: (الضالين)، (ترك التضعيف) مثل: (جان).

(١) الكتابة الصحيحة (١٠٦).

(٢) معالم دراسة في الصرف (٨٥).

(٣) الشمس (١٤).

(٤) معالم دراسة في الصرف (٨٥).

والسبب في التخلص من هذا المقطع، أنه مكروه في اللغة العربية، ولا يكون إلا في آخر الكلمات وحين الوقف مثل: (احمارّ وجانّ)، أو في وسط الكلمة بشرط أن يكون المقطع الي له، مبتدئاً بصامت يماثل الصامت الذي ختم به، مثل (الضالّين وشابّة) ^(١).

جدول الأفعال المصوّبة

لرقم	الفعل المصوّب	الكتاب	الصفحة
١	جَرَغَ	معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة	١٢٠
٢	حَرِصَ	معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة	١٤٨
٣	جَبَرَهُ عَلَى الرّحيل	معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة	١١٣
		معجم الخطأ والصواب	١٠٣
٤	غَلَقَ الباب	معجم الخطأ والصواب	٢٠٥
٥	خَفَرَ العهد	معجم الخطأ والصواب	١٢٨
٦	أَخْنَى رأسه	العربية الصحيحة أخطاء اللغة العربية المعاصرة	١٢٦ ٩٥
٧	أَذْرَفَ الدمع	معجم الخطأ والصواب	١٣٧
٨	أَهْزَلَ الدابة	أخطاؤنا في الصحف والدواوين	٢٧٨
٩	أَسْدَلَ الحجاب	نظرات في اللغة والأدب معجم الخطأ والصواب	٦٤ ١٥٩

(١) لحن العامة والتطور اللغوي (٥٠).

٢٧	نظرات في اللغة والأدب	أرعبته	١٠
٢٤٧	معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة	أربكه الحادث	١١
١٢٦ ٩٥ ٢١١	العربية الصحيحة أخطاء اللغة العربية المعاصرة معجم الخطأ والصواب	أفسح له مكاناً	١٢
٣١١ ١٦١	معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة معجم الخطأ والصواب	أسقاه	١٣
٢٠٥	أخطاؤنا في الصحف والدواوين	أشاد المدرسة	١٤
١٢٦ ٩٤ ٢٥٢	العربية الصحيحة أخطاء اللغة العربية المعاصرة معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة	أرجع الكتاب	١٥
١٢٦ ٩٤	العربية الصحيحة أخطاء اللغة العربية المعاصرة	أوقف أمواله	١٦
١٣٢	معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة	أخطأ فلان	١٧
١٩٠	معجم الخطأ والصواب	طئن السطح	١٨
٢١٩	معجم الخطأ والصواب	قدّر العالم الشيء	١٩
٦٦	معجم الخطأ والصواب	أجر المنزل	٢٠

٧	أخطاء مستورة في لغة كتابنا		
٣٢٦	معجم الأغلط اللغوية المعاصرة	أُسْمِي طفله زيدا	٢١
٣٢٨	معجم الأغلط اللغوية المعاصرة	أُسْهِم في القضية	٢٢
٨٦	معجم الخطأ والصواب	بَارَحَ المنزل	٢٣
١٨ ٣٨	أخطاء مستورة في لغة كتابنا تصويبات لغوية		
١٢٤	معجم الخطأ والصواب	خَابِرَه	٢٤
١٣٢	معجم الخطأ والصواب	أَنْدَحَرَ	٢٥
١٩٤	معجم الخطأ والصواب	أَنْعَدَمَ	٢٦
٢٧٩	أخطاؤنا في الصحف والدواوين	أَنْهَزَمَ	٢٧
٧٠، ٢٦	أغلط اللغويين الأقدمين	أَنْعَكَفَ	٢٨

٢٩	انْجَلَى القوم	معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة	١٢٦
٣٠	انْخَسَفَ القمر	معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة	١٨٩
٣١	تَوَفَّرَ الشيء	أغلاط اللغويين الأقدمين قل ولا تقل	٧٠، ٢٦ ٢١٣
٣٢	تَكَبَّدَ تعباً	معجم الخطأ والصواب	٢٢٥
٣٣	اِحْتَارَ، اِفْتَنَهُمَ، اخْتَشَى، اقْتَبَلَ	نظرات في اللغة والأدب	٢١-٢٠
٣٤	استلف	محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة معجم الخطأ والصواب	٣١ ٣١٦ ١٦٢
٣٥	يَنُوءُ	معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة	١٠٣
٣٦	خَرَمَشَ وجهه	معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة	١٨٨
٣٧	انْمَحَى أثره	معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة	٦١٨
٣٨	أَمَعَنَ النظر في الشيء	أخطاء لغوية معاصرة تصويبات لغوية	١٢٠ ٣٣

الفصل الثالث الأخطاء في المشتقات

يعدُّ الاشتقاق أحد الوسائل المهمة لنمو اللغة^(١)، وهو مظهر من مظاهر حيويتها وقدرتها على التجديد، فمن خلاله تولّد الألفاظ للدلالة على المعاني الجديدة التي تنشأ مع تطور الحياة.

والاشتقاق هو عملية استخراج لفظ من لفظ آخر، بتغيير في الصيغة، مع تشابه بينهما في المعنى، واتفاق في عدد الأحرف الأصلية وترتيبها، واختلاف في الحركات، أو عدد الحروف الزائدة، نحو: "كتب، يكتب، كاتب، مكتوب، مكتب.....الخ".

والمشتقات تنشأ من الاشتقاق، وجاءت الأخطاء في ستة أنواع منها، وهي مباحث هذا الفصل، وهي:

المبحث الأول — الأخطاء في اسم الفاعل.

المبحث الثاني — الأخطاء في اسم المفعول.

المبحث الثالث — الأخطاء في الصفة المشبهة.

المبحث الرابع — الأخطاء في صيغة المبالغة.

المبحث الخامس — الأخطاء في اسم المكان.

المبحث السادس — الأخطاء في اسم الآلة.

(١) يُنظر: من أسرار اللغة (٦٢).

المبحث الأول . الأخطاء في اسم الفاعل

يُصاغ اسم الفاعل من الفعل المبني للمعلوم، ويدل على معنى التجدد والحدوث^(١)،

نحو: كاتب ومجتهد.

ويكون من الثلاثي بوزن (فاعل)، كقادم وقارئ وساجد. وقد يأتي على أوزان أخرى، هي أوزان الصفة المشبهة، نحو: نَصِيرَ فهو (نَصِيرٌ)، وعَطِشَ فهو (عَطْشَانٌ)، وسَوِدَ فهو (أَسود)، وضَخَمَ فهو (ضَخَمٌ)، وجَمَلَ فهو (جَمِيلٌ)^(٢). وإذا كان من أوزان الصفة المشبهة فإنه يتجرّد من معنى الحدث إلى معنى الثبوت^(٣).

ويكون من غير الثلاثي بوزن المضارع "بعد زيادة الميم في أوله مضمومة، وبكسر ما قبل آخره مطلقاً"^(٤). نحو: (مُنْطَلِقٌ، ومُتَعَلِّمٌ، ومُقَاتِلٌ).

والأخطاء التي جاءت في كتب التصحيح في اسم الفاعل، لم تكن في صياغته من فعله، بل كانت كلها بسبب الخلاف في صياغة الفعل الذي اشتق منه اسم الفاعل وهذا ما يبيّنه الجدول التالي:

(١) يُنظر: جامع الدروس العربية (١/١٧٨)، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه (٢٥٩)، ومعاني الأبنية في العربية (٤٦).

(٢) يُنظر: شرح ابن عقيل (٢/١٣٥-١٣٦)، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه (٢٥٩).

(٣) يُنظر: معاني الأبنية في العربية (٤٨-٤٩).

(٤) شرح ابن عقيل (٢/١٣٧).

الجدول رقم (٣ أ)

أخطاء اسم الفاعل

الرقم	الخطأ	الصواب	الكتاب	الصفحة
١	هذا أمر هام راسل ناكر الجميل العاطي أذن صاغية السماء صاحبة كلام صداه داور	مهم مرسل منكر المعطي أذن مصنعية السماء مُصنعية مدو	لغة الجرائد حول الغلط والفصيح على أسنة الكتاب الكتابة الصحيحة معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة أحاديث إذاعية في الأخطاء الشائعة أخطاء لغوية معاصرة قل ولا تقل معجم الخطأ والصواب أخطاء ألفنها من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف تصويبات لغوية	٥٧ ٥٢، ٣٦ ٣٧٢، ١٩١ ٢٦٠ ٥٢ ٥٢ ١٦٤، ١٣٩ ٣٥٧، ٣٥٥ ٥٢ ٤٢، ٤١ ١٢٠
٢	أمر مريع أمر مشين	رائع شائن	لغة الجرائد تذكرة الكاتب	٤٨ ١١١، ٣٨ ١١٥

دواء مُسِيمٌ	سَامٌ	كتاب المنذر	٣٨٠٩
عمل مُرَبِّك	رَابِكٌ	أغلاط الكتاب	١٦٠١١
شجر مُثْمِرٌ	ثَامِرٌ	لغويات	١٤٤، ١٢٩
دواء مقْبِضٌ	قَابِضٌ	حول الغلط والفصيح	٢٩
شيءٌ مُثْقَتٌ للنظر	لَاثِقٌ	على ألسنة الكتاب	
فلان مُقَرِّئٌ	قَارِئٌ	الكتابة الصحيحة	١٣٠، ٥٩
هو مُجَدِّ في سيره	جَادٌ		١٦٥
هو مُتَفَوِّقٌ	فَائِقٌ	معجم الأغلاط اللغوية	٥٣٥
هو منعكف على العمل	عَاكِفٌ عليه	المعاصرة	
		أخطاء لغوية معاصرة	٥٢
		قل ولا تقل	١٨٩، ١٨٦
		معجم الخطأ والصواب	٣١٩
		من الأخطاء الشائعة	٤١، ٢١
		في النحو الصرف	
		تصويبات لغوية	١٢٩، ١٢٤
٣	مُشَرِّعٌ ومُشَرِّعٌ	كتاب المنذر	١٨
	مُتَغَرِّضٌ ومُغَرِّضٌ	حول الغلط والفصيح	١٥
	فلان مُتَّامِرٌ	على ألسنة الكتاب	
	المُتَّجَوِّلُ	الكتابة الصحيحة	١١٠، ٦٣
	مُخْتَفٍ		١٩٦، ١٧٦
	مُصَلِّحٌ	قل ولا تقل	٧٨

وقعت الأخطاء في اسم الفاعل عندما اختلف في صياغة الفعل الذي اشتق اسم الفاعل منه، وكان الاختلاف من حيث التجرد والزيادة؛ فالخطأ في صيغة اسم الفاعل، سبقه خطأ في صياغة الفعل. فكانت أخطاء اسم الفاعل على الأشكال التالية:

١- اشتقاقه من فعل ثلاثي مجرد، وحقه أن يكون من الثلاثي المزيد بحرف. وجاءت سبعة أسماء بوزن (فاعل) على أنها خاطئة؛ لأن فعلها لا يأتي إلا مزيداً بحرف، وبهذا تكون على وزن (مفعِل) من (أفعل)، أو (مفعَل) من (فعل) ^(١).

وقد مرّ الكلام على الخلاف في صياغة الفعل واستعماله مجرداً أو مزيداً. وهذا الخلاف هو الذي أدى إلى الأخطاء التي وقعت في المشتقات؛ فعدت المشتقات مخطوءة، ما دامت مشتقة من أفعال عدها أصحاب كتب التصحيح من الخطأ.

فلا نستعمل (هام) لأننا لا نستعمل الفعل (هم)، وإنما نستعمل (مهم) من قولنا: أهمني الأمر. وهذا يجري على جميع الأسماء الواردة في هذه الطائفة من الأخطاء.

ويرى اليازجي أن استعمال (مهم) من الفعل الرباعي، أفصح من استعمال (هام) من الفعل الثلاثي ^(٢). وهذا ما أصلحه محمد سليم الجندي، في كتابه (إصلاح الفاسد من لغة الجرائد)، واعتمد على ما جاء في القاموس والتاج والمصباح، ويبين أن (همه الأمر وأهمه) يستعملان الاستعمال نفسه، وعليه يجوز استعمال (هام ومهم) ^(٣). كما جاء اسم الفاعل (هام) مصححاً عند غيره ^(٤). وقد ورد في أدب للكاتب استعمال (صغى وأصغى) بالمعنى نفسه، لذا يقال: (أذن صاغية ومُصغية) ^(٥).

(١) يُنظر: الجدول رقم (٣ أ)، الخطأ رقم (١).

(٢) لغة الجرائد (٥٧).

(٣) إصلاح الفاسد من لغة الجرائد (٩).

(٤) يُنظر: معجم الخطأ والصواب (٢٦٣)، وأخطاء مستورة في لغة كتابنا (٨٦)، وتصويبات لغوية (١٣٧).

(٥) أدب الكاتب (٣٤٠).

والسبب الذي جعل أصحاب كتب التصحيح يخطئون هذه الأسماء، أن الأفعال التي اشتقت منها أسماء الفاعلين، وردت مزيدة، ولم تسمع مجردة. ويبدو أن استعمالها مجردة يغير المعنى المراد، يقول العبادي في استعمال (راسل): "أما للراسل فإن فعله (رسل) من "رسل الشعر يرسل رسلاً" أي كان طويلاً مسترسلاً"^(١). ويقول إميل يعقوب في استعمال (ناكر): "لم يأت الفعل "نكر" بمعنى: جحد، بل بمعنى: جهل"^(٢).

ويبدو أن القياس الخاطئ هو الذي سوغ لأبناء اللغة، أن يستعملوا هذه الأسماء بوزن (فاعل)، دون أن يلتفتوا إلى دلالة الفعل المجرد والمزيد.

٢- اشتقاق اسم الفاعل من فعل مزيد، وحقه أن يكون من المجرد.

وجاء أحد عشر اسماً مشتقاً من الفعل المزيد، على أنها خاطئة؛ لأن فعلها لا يكون إلا مجرداً، فتكون بوزن (فاعل)، وليس بوزن (مفعول) أو غيره^(٣).

ويقال هنا الكلام نفسه، فالخلاف في صياغة الفعل أدى إلى خلاف في اشتقاق الأسماء. فلما عد استعمال الفعل (أراع) خطأ صوابه استعمال (راعه) الثلاثي. عد كل ما اشتق من (أراع) خطأ أيضاً، صوابه الاشتقاق من (راع) الثلاثي. وهذا يجري على كل الأسماء الواردة في هذه الطائفة.

وإذا كان الفعل المجرد لازماً واكتسب التعدية بالزيادة فليس هناك إشكال، وعليه يمكن قبول الاسم (مقرئ) للدلالة على من يعلم القراءة؛ لأن الهمزة في (أقرأ). أفادت التعدية^(٤). "ولكن الأشكال يقع حين يكون الفعل المجرد متعدياً، ولم يستخدمه العرب

(١) أخطاء لغوية معاصرة (٥٢).

(٢) معجم الخطأ والصواب (٣٥٥).

(٣) ينظر: الجدول رقم (٣ أ)، الخطأ رقم (٢).

(٤) ينظر: تصويبات لغوية (١، ٤).

لأزماً، فحينئذ لا يتضح معنى لتضعيفه أو إدخال الهمزة عليه^(١). وذلك مثل: مَلَفَت ومُشِين.

وجاء في أدب الكاتب استعمال (فعل وأفعل) باتفاق المعنى. مثل: "جَدَّ فلان في أمره" و "أَجَدَّ"، فهو جَادَ ومُجِدَّ^(٢). وقد اعتمد العدناني على هذا في تصحيحه للاسمين (مُجِدَّ ومُرَبِّك)، ولورودهما في المعاجم اللغوية^(٣).

ويصوب محمد علي النجار أن يُقال: "هو متفوق"، اعتماداً على ما جاء في الأسس والقاموس والتاج، إذ استعمل الفعل (تفوق) بمعنى ترفع^(٤).

ويمكن قبول استعمال "مُنْعَكِف"، حيث استعمل الفعل "انعكف" مطاوعاً للفعل "عكف"، وكان (داغر) قد خطأ استعماله، ورأى أن يُستعمل (اعتكف) مكانه^(٥). وصحَّح (الأب أنستاس الكرملی) استعمال (انعكف)، لأن شرط المطاوعة قبول أثر الفعل، وهو هنا ظاهر وإفر^(٦).

٣- الخطأ في اشتقاق اسم الفاعل من فعلين مزيدين مختلف في صياغتهما.

وجاءت سنة أسماء على أنها خاطئة؛ لأن أفعالها لا تكون على الصورة التي اشتقت منها^(٧).

فخطأ المنذر أن يُقال: "يعرف المتشرع قيمة السنن" لأنه يُقال: اشترع، لا تشرع، لذا يجب استخدام (المشترع)^(٨). وخطأ أحمد أبو الخضر منسي أن يُقال: "وهذا رجل متغرض ومغرض" لأنه يقال: (اغترض) لمن له غرض. أما معنى (تغرض) فهو

(١) العربية الصحيحة (١٢٦).

(٢) أدب الكاتب (٣٣٣).

(٣) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة (٢٤٧، ١١٤).

(٤) يُنظر: لغويات (١٢٩).

(٥) أغلاط اللغويين الأقدمين، تخطئة (داغر) (١٢).

(٦) المرجع السابق، تخطئة (الأب أنستاس الكرملی) (٧٠).

(٧) يُنظر: الجدول رقم (٣ أ)، الخطأ رقم (٣).

(٨) كتاب المنذر (١٨).

انكسر، ومن معاني (أغرض) ملأ. وعجن وضجر. وهذه المعاني بعيدة عن اتخاذ الغرض لذا يجب استخدام (مغرض) في هذا المقام^(١). فللدلالة أثر جلي في تخطئة الاسمين (متغرض ومغرض)؛ لأنها تتغير في الاستعمالات المختلفة لاشتقاقات الجذر (غرض).

وقد صوّب الغلابيني أن يقال: "مُسَرَّع" لأنه اشتقاق من الفعل (تسرع) الذي يقبله القياس الصحيح^(٢). كما صوّب إميل يعقوب أن يقال: "هذا رجل مُغرض". لأن مجمع اللغة العربية في القاهرة أجاز أن نقول: أغرض الرجل، بمعنى: جعل لقوله أو فعله غرضاً. فهو مغرض^(٣).

ويخطئ زهدي جار الله أن يقال: "فلان متآمر، ومتجول، ومختفٍ، ومصلح"، ويرى أن الصحيح أن يقال: "فلان مؤامرٍ ومجولٍ ومستخفٍ ومُصلِح"^(٤). والخلاف في صياغة الفعل هو الذي أدى إلى الخلاف في صياغة اسم الفاعل. و (تآمر) بمعنى تشاور، مطاوع (آمر) وهو مُستخدم، وكذا (تجول) مطاوع (جول). وجاء في اللسان والمعجم الوسيط استخدام (اختفى واستخفى) لنفس المعنى وهو: استتر وتوارى^(٥). ولهذا من الجائز أن نقول: "فلان متآمر ومتجول ومختفٍ".

أما (مُصلِح) فهو من ميل العامية إلى التعديّة بالتضعيف لا بالهمزة، وقد مرّ الحديث عنه، والأفصح أن نستخدم (مُصلِح) من الفعل (أصلَح).

(١) يُنظر: حول الغلط والفصح على السنة الكتاب (١٥).

(٢) نظرات في اللغة والأدب (٥٠).

(٣) معجم الخطأ والصواب (٢٠٤)، وينظر: المعجم الوسيط، مادة (غرض).

(٤) الكتابة الصحيحة (١٩٦، ١٧٦، ١١٠، ٦٣).

(٥) لسان العرب، والمعجم الوسيط، مادة (خفي).

المبحث الثاني. الأخطاء في اسم المفعول

يصاغ اسم المفعول من الفعل المبني للمجهول، للدلالة على صفة من وقع عليه الحدث، وفيه معنى التجدد والحدوث^(١)، نحو: مأسور ومقاتل.

ويكون من الثلاثي بوزن (مفعول)، كمكتوب ومقروء ومسموع. وإذا جاء على وزن الصفة المشبهة فإنه يتجرّد من معنى التجدد والحدوث إلى معنى الثبوت. يقول فاضل السامرائي: "قصيغة (فعل) بمعنى (مفعول) تدل على الثبوت أو على معنى قريب من الثبوت، بخلاف صيغة مفعول الدالة على الحدث"^(٢). وذلك نحو: (فتى كحيل، وكفّ خضيب)، فكحيل وخضيب أبلغ من مكحول ومخضوب، لأن كحلاً وخضيباً أصبحا كالخلقة في صاحبهما، بخلاف مكحول ومخضوب الدالّين على التجدد^(٣).

ويكون من غير الثلاثي بوزن اسم الفاعل، ولكن بفتح ما كان مكسوراً - وهو ما قبل الآخر - نحو: مضارب، ومقاتل، ومنتظر^(٤).

والأخطاء التي جاءت في كتب التصحيح في اسم المفعول، كانت معظمها بسبب الخلاف في صياغة الفعل الذي اشتق منه اسم المفعول، وجاءت أخطاء قليلة اختلفت فيها في صياغة اسم المفعول من فعله المبني للمجهول. والجدول التالي يبيّن هذه الأخطاء:

(١) يُنظر: جامع الدروس العربية (١/١٨٢)، ومعاني الأبنية في العربية (٥٩).

(٢) معاني الأبنية في العربية (٦١).

(٣) يُنظر: المرجع نفسه (٦١).

(٤) شرح ابن عقيل (٢/١٣٧).

الجدول رقم (٣ ب)

أخطاء اسم المفعول

الرقم	الخطأ	الصواب	الكتاب	الصفحة
١	مَذِين مَحْشِي مَسْهُو، مَبُوح، مَحِيد مَنْفُور، مَأْذُون، مَسْمُوح	مَذِين مَحْشُو مَسْهُوٌ عَنْهُ، مَبُوحٌ بِهِ، مَحِيدٌ عَنْهُ مَنْفُورٌ مِنْهُ، مَأْذُونٌ لَهُ، مَسْمُوحٌ لَهُ	أغلاط الكتاب أخطاؤنا في الصحف والدواوين الكتابة الصحيحة معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة أغلاط لغوية معاصرة	٥٦ ١٠٢-١٠٣ ٢٦٩ ١٥٦ ٣٨
٢	مُثَبِّت، مَفْسُود مُتَعَوِّب، مَوْثُوق مَبْغُوض، مَرْسُول مَجْبُور، مَغْلُوق مَقْفُول، مَثْلُوف محسوس مَخْفِي، مَعْفَى مَغْلَى، مَلْفَى مَحْوُط	مُثَبِّت، مَفْسَد مُتَعَب، مَوْثِق مُبْغَض، مَرْسَل مُجْبَر، مَغْلَق مَقْفَل، مَثَلَف مُحَسَّن مُخْفَى، مَعْفَى مُغْلَى، مَلْفَى مُحَاط	لغة الجرائد تذكرة الكاتب الكتابة الصحيحة العربية الصحيحة معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة أخطاء لغوية معاصرة	٧٤-٧٣ ١١٣،٤٠ ١٠٩،٧٣،٦٣،٥٧ ١٦٨ ٣٣٩،٩٩ ٦٢،٣٢

٤٧	أحاديث إذاعية في الأخطاء الشائعة	مشتبّه فيه	مشبّوه فيه	
٢٣،١٥	محاضرات عن الأخطاء الشائعة			
٣٣٦،٢٩٠	معجم الخطأ والصواب			
٧٤،٦٧	أخطاء مستورة في لغة كتابنا			
١١٠	أخطاء ألفهاها			
٤٣،٤١	من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف			
٤٩	لغة الجرائد	مَقُود، مَصُون	مُقَاد، مُصَان	٣
١٠٩،٩٧،٧٦،٣٦	تذكّرة الكاتب	مَعُوق، مَلُوم	مُعَاق، مَلَام	
١١	كتاب المنذر	مَصُوع، مَنُوط به	مُصَاغ، مَنَاط به	
١٢٣	أغلاط الكتاب	مَقُول، مَرُوم	مُقَال، مَرَام	
١٠١-٩٧	أخطاؤنا في الصحف	مَبِيع، مَهَب	مُبَاع، مَهَاب	
	والدواوين	مَخِيط، مَدِين	مُخَاط، مَدَان	
١٩٠،١٠٠،٣٧	الكتابة الصحيحة	مَعِيب، مَهيج	مُعَاب، مَهَاج	
٣٢٦،٣١٢،٢١٦		مَحُوك ومَحِيك	مُحَاك	
		مَجْبِيّة	ضَرَائِب مُجْبَاة	

٧٠٨،٥٦١،١٧٨،٩٩	معجم الأغلاط	مطلّية	أشياء مُطلّاة	
	اللغوية المعاصرة	مَمْحِيّ وممحو	اللوح مُمَحِي	
٨٠،٥٤٠،٣٨،٣٢	أخطاء لغوية	مَدْعُوم	(مَدْعَم ومَدْعَم)	
	معاصرة		بالحجج	
٣٤١،٣٢٢،٢٩٦	معجم الخطأ	مَشْغُوف به	مُشَغَف بالشعر	
	والصواب	مسعود	مُسْعَد	
٣٨	أخطاء مستورة في	مَطِين	سطح مَطِين	
	لغة كتابنا			
٤٠،١٥	من الأخطاء			
	الشائعة في النحو			
	والصرف			
١٥٤	الكتابة الصحيحة	مُسَوِّدَة، مُبَيِّضَة	مُسَوِّدَة، مُبَيِّضَة	٤
١٧٦	قل ولا تقل	مُحَكَّم	مُحَكَّم	
١٦٣	معجم الأغلاط	شراب مُتَلَجّ أو متلوج	شراب مُتَلَجّ	
	اللغوية المعاصرة	مُعَقَى من كذا	فلان مُعَافَى من كذا	
٢٨٨	معجم الخطأ			
	والصواب			
٢٧	أخطاء مستورة في			
	لغة كتابنا			
١٥٧	أخطاء ألفناها			
٤٢	من الأخطاء			
	الشائعة في النحو			

جاءت أخطاء اسم المفعول على أشكال مختلفة هي:

١- أخطاء في صياغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي المجرد.

وتشمل الأخطاء الواقعة في الرقم (١) من الجدول السابق، وتنقسم إلى ما يلي:

أ- اشتقاق اسم المفعول من الفعل المعتل العين (الأجوف). ويمثل هذا القسم اسم المفعول (مديون) الذي عُدَّ خطأً صوابه (مدين)^(١). فالقاعدة تقول: "تُحذف واو اسم المفعول المشتق من الفعل الأجوف"^(٢). إلا أن ابن اللغة ترك هذا الاسم على أصله بإبقاء الواو. والحقيقة أن هذا الوجه وارد عند بعض العرب، يقول سيبويه: "وبعض العرب يخرجوه على الأصل فيقول: مخيوط ومبيوع"^(٣). وقد أجازوه داغر والزعلاني والغلاييني؛ لأنه وارد في لغة تميم^(٤). ويقول نهاد الموسى في مثل هذا الاسم: "..... فإننا نعتد ذلك خطأ ونصوبه على (مبيع ومدين ومزينة) وهو في الحق التاريخي وجّه تميمي، ولغة فصيحة مما يحتج به، وقول ثانٍ لا سبيل إلى دفعه في بناء اسم المفعول"^(٥). وهكذا، فقد أحيا أبناء اللغة هذا النوع من الأبنية، شأنه في ذلك شأن كثير من الأبنية الأخرى.

ب- اشتقاق اسم المفعول من الفعل المعتل اللام (الناقص). وذلك مثل اسم المفعول (محشي) الذي عُدَّ خطأً، صوابه (محشوّ)^(٦). ويُنظر في مثل هذا الاسم إلى آخر الماضي، فإن كانت ياء أو ألفاً أصلها ياء، "قلبت واوه ياءً، وكُسِر ما قبلها، وأدغمت

(١) أغلاط الكتاب (٥٦).

(٢) جامع الدروس العربية (١٨٣/١).

(٣) أكتاب سيبويه (٣٤٨/٤).

(٤) يُنظر: جدول المشتقات المصوّبة اللاحق، رقم (٨).

(٥) اللغة العربية وأبنائها (٢٣-٢٤).

(٦) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة (١٥٦).

في الياء بعدها^(١). وذلك مثل: (مرَضِيَ عنه، ومنهَى عنه، ومطوَي) "وإن بُني مما
آخر ماضيه ألف أصلها الواو، مثل: "غزا يغزو، ودعا يدعو، ورجا يرجو" فليس فيه
إلا إدغام واو المفعول في لام الفعل^(٢)، مثل: (مغزو، ومدعو، ومرجو).

ويبدو أن بناء اسم المفعول من المبني للمجهول هو الذي يسبب مثل هذه الأخطاء،
إذ يقال عند البناء للمجهول: (حُشِيَ، ودُعِيَ، ورُجِيَ)، فيظن أن الياء في نهاية الفعل
أصلية، فيقال: (محشي ومدعي ومرجي) عند بناء اسم المفعول، دون النظر إلى أصل لام
الفعل.

وجاء عند سيبويه جواز الصيغتين بالواو والياء، فيقال: (مغزو) لأنها من الواو،
وقبل الواو المتطرفة حرف ساكن. وقالوا (مغزي). والوجه في هذا النحو الواو، والأخرى
عربية وكثيرة^(٣). فيما أن هذا الوجه مستخدم في لغة العرب فإنه جائز بالواو أو الياء.
ج- اشتقاق اسم المفعول من الفعل اللازم. ويمثل ذلك الأسماء السبعة التي جُرِدَتْ
من حرف الجر، وصوابها أن يأتي حرف الجر المناسب لكل منها بعدها. وهذه
الأسماء هي (مسهو، ومبوح، ومحيد، ومنفور، ومأذون، ومسموح، ومغلوط)
وصوابها (مسهو عنه، ومبوح به، ومحيد عنه، ومنفور منه، ومأذون له، ومسموح
له، ومغلوط فيه)^(٤).

فالاسم الأول مشتق من الفعل اللازم (سُهِى) عن الشيء، وعند اشتقاق اسم المفعول
من هذا الفعل، يجب إبقاء حرف الجر فيقال (مسهو عنه). وهذا يجري على كل أسماء

(١) جامع الدروس العربية (١٨٣/١).

(٢) المرجع السابق (١٨٤/١).

(٣) ينظر: كتاب سيبويه (٣٨٤/٤) وأبنية الصرف في كتاب سيبويه (٢٨٠).

(٤) ينظر: الجدول رقم (٣ ب)، الأخطاء الواردة في الرقم (١).

هذه الطائفة. وهذا ما جعل أصحاب كتب التصحيح يخطئون هذه الأسماء. ويبدو أن ابن اللغة لم يأبه إلى وجود حرف الجرّ بعد الفعل اللازم، وإنما بنى اسم المفعول بالنظر إلى الفعل، فكان همه إجراء القياس عند الاشتقاق، فقال: (مسهو، ومبوح، ومحيد....).

٢- اشتقاق اسم المفعول من فعل ثلاثي مجرد، وحقّه أن يكون من الثلاثي المزيد. وجاء سبعة عشر اسماً بوزن (مفعول) على أنها خاطئة، لأن فعلها لا يأتي إلّا مزيداً. (١)

ويقال هنا ما قيل في اسم الفاعل فالخلاف في صياغة الفعل هو الذي أدى إلى هذه الأخطاء. والأفعال التي اشتقت منها أسماء المفعولين، وردت مزيدة، ولم تسمع مجردة، إلّا إذا أدت معاني جديدة. فيقال: (ثبت الأمر، فالمرّ مثبت) وهو فعل لازم، ويقال: (أثبت الرجل الأمر، فالأمر مثبت) وهو فعل متعدّد.

وجاءت بعض الأفعال متعدّية بالهمز، ولا تستعمل إلّا مهموزة، لتؤدي المعنى المراد، مثل (أرسل، وأغلق، وأقفل، وأخفى، وأعفى، وألغى....) فيكون اسم المفعول من هذه الأفعال (مرسل، ومغلق، ومقفّل، ومخفى، ومُعفى وملغى....). إلّا أن استعمال العرب للمجرد والمزيد بالمعنى نفسه — في بعض الأحيان — أباح لابن اللغة أن يشتق اسم المفعول من الفعل اللازم، وذلك بالقياس الخاطئ على هذا الوزن، دون الالتفات إلى دلالة الفعل المجرد والمزيد، ومتى يأتي مجرداً أو مزيداً.

ومما استعمل مجرداً ومزيداً من هذه الأفعال (حسن وأحسن)، وعليه يجوز أن يقال (محسوس ومُحسّن) (٢).

(١) يُنظر: الجدول رقم (٣ب)، الخطأ رقم (٢).

(٢) يُنظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة (١٥٤) والمعجم الوسيط مادة (حسن).

٣- اشتقاق اسم المفعول من فعل مزيد، وحقه أن يكون من المجرد.

وجاء اثنان وعشرون اسماً مشتقاً من الفعل المزيد؛ على أنها خاطئة لأن فعلها لا يكون إلا مجرداً، فتكون بوزن (مفعول) وليس بوزن (مُفَعَّل) أو غيره.^(١) وسبب تخطئة هذه الأسماء، هو اشتقاقها من الفعل المزيد الذي لم تفذه الزيادة معنى جديداً، ولم يرد السماع به، يقول الزعبلوي: "ومن (قاده) هو (مقود)، بفتح الميم على (مفعول) لا مقاد بضمها على (مُفَعَّل)، لأن هذا من (أقاد) وهو لا يأتي بمعنى (قَاد)^(٢). وهذا يجري على الأسماء الباقية.

وهناك من يصوب بعض هذه الأسماء، وهي (معاق، ومُلام، ومناط به، ومُدان، ومُباع)، وذلك لورود المجرد والمزيد منها بالمعنى نفسه.^(٣)

ويستعمل ابن اللغة هذه الأسماء لجريانها على القياس الصحيح، فالذي يهّمه أن يكون الوزن جارياً على القياس، فيستعملها كأسماء مستقلة دون النظر إلى الفعل الذي اشتقت منه إن كان مجرداً أو مزيداً.

٤- الخطأ في اشتقاق اسم المفعول من فعلين مزيدين، مختلف في صياغتهما.

وجاءت خمسة أسماء على أنها خاطئة، لأن أفعالها لا تكون على الصيغة التي اشتقت منها.^(٤)

فلا يقال: (مُسَوْدَةٌ ومُبَيِّضَةٌ) لأن فعليهما (سَوَدَ، وَبَيَّضَ) وليس (اسْوَدَّ وابْيَضَّ) فهما يستعملان للألوان. والحقيقة أن الصياغة العربية سليمة في كلمتي (مُسَوْدَةٌ ومُسَوْدَةٌ)^(٥).

^(١) يُنظر: الجدول رقم (٣ ب)، الخطأ رقم (٣).

^(٢) أخطأنا في الصحف والدواوين (٩٨).

^(٣) يُنظر: جدول المشتقات المصوبة اللاحق، رقم (١١).

^(٤) يُنظر: الجدول رقم (٣ ب)، الخطأ رقم (٤).

^(٥) أحاديث إمامية في الأخطاء الشائعة (٢٢).

وكذا في كلمتي (مُبَيَّضَة ومُبَيَّضَة)، إلّا أنّ معناهما مختلف، ومن هنا جاءت تخطئة (مُسَوَّدة ومُبَيَّضَة) لأنهما للألوان، وليس لما يُكتب في الصحف، أو على الورق. ويقال الكلام نفسه في باقي الأمثلة، إذ إن اختلاف صيغة الفعل، يغيّر من المعنى المراد، بالرغم من جريان هذه الاشتقاقات على القياس الصحيح.

المبحث الثالث. الأخطاء في الصفة المشبهة

تصاغ الصفة المشبهة من الفعل اللازم، للدلالة على اتّصاف الذات بالحدث، على وجه الثبوت والدوام، لا على وجه الحدوث. ^(١) كحسن وكريم وصعّب وأسود، واشتقاقها من الفعل اللازم هو الغالب، إذ إنّ "الدارسين، قدماء ومحدثين، شبه مجتمعين على أن (الصفة المشبهة) إنما تؤخذ من اللازم" ^(٢)، إلّا أنّها قد تشتق في أمثلة قليلة من الفعل المتعدي، مثل الأخسرين، رحيم، عليم.... وغيرها. ^(٣) كما أنّ دلالة الثبوت نسبية، وقد تدلّ — في بعض الأحيان — على التجدد والحدوث، يقول الغلاييني "إذا أردت بالصفة المشبهة معنى الحدوث والتجدد، عدلت بها عن وزنها إلى صيغة اسم الفاعل" ^(٤)، ويبيّن فاضل السامرائي أن بعض أوزان الصفة المشبهة، لا يدلّ على الثبوت، وإنما فيه حدوث وتجدد، كصيغة (فعل) الدالة على الهيجانات والخفة، كأشير ويطر وفرح، وصيغة (فعلان) كعطشان وغضبان. ^(٥)

^(١) يُنظر: جامع الدروس العربية (١/١٨٥)، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه (٢٧٥).

^(٢) يُنظر: (بحث) الصفة المشبهة (قراءة جديدة في البنية الشكلية والدلالية لبعض الأوصاف المشتقة)، د. فيصل صفا، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد (٥١)، ١٩٩٦، ص ٦٦.

^(٣) يُنظر: البحث السابق، ص ٦٦.

^(٤) جامع الدروس العربية، (١/١٩١).

^(٥) معاني الأبنية في العربية (٧٨، ٩١-٩٣)، ويُنظر: شذا الصرف في فن الصرف (٧٧).

٥١٨،٤٢٩	معجم الأغلط اللغوية المعاصرة			
٢٥	أخطاء مستورة في لغة كتابتنا			
٧٦،٦٦،٤٢	من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف			
٥٥	أغلط الكتاب	أدكن ودكناء	ثوب دَاكِن وجَبّة	٢
٣٨٢،٢٧٨	الكتابة الصحيحة		دَاكِنَة	
١٨٢،١٢٨،٨٠	قل ولا ثقل	عَزَب	رجل عَاَزِب	
١٠	محاضرات عن	مَلَح	ماء مَالِح	
	الأخطاء اللغوية الشائعة	فَشِل وفَشِل	موظف فاشِل	
٧٥	من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف	وطيء	مكان واطئ	
		هنيء وهنيّ	نوم هانئ	
١٦٢	أخطاؤنا في الصحف والدواوين	حَرِد	حَرْدَان	٣
١٠٣،٨٢،٥٧	الكتابة الصحيحة	تَعِب	تَعْبَان	
٢٦٩		خَاسِر	خَسْرَان	
١٨٩	معجم الأغلط اللغوية المعاصرة	غَالِط	غلطان	
٣٥	أخطاء لغوية معاصرة	مُعْي	عَيَان	

٥٩	من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف	جَوَّعَان	جَوَّعَان	
٣٤ ٤٠٠،٢٥٣ ٧٣٤،١٩٤	أغلاط الكتاب الكتابة الصحيحة معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة	ولهان، والهِ عطشان مُخْطِر	وَلِه عَطِش خَطِر	
٤٧ ١١ ٢٤٨	أغلاط الكتاب حول الغلط والفصح على ألسنة الكُتَّاب الكتابة الصحيحة	عَزَب يَسَر	أَعَزَب إنسان أعَسَر (أيسر)	٥
١٦٥ ١٠٢ ٥٨ ٧٢،٤٤	الكتابة الصحيحة قل ولا تقل أخطاء لغوية معاصرة أخطاء مستورة في لغة كتابنا	سَمَحَة فائحة أو فَوَّاحَة	ديانة سَمَحَاء حديقة فَيَحَاء	٦
٣١ ٩ ١٧٠ ٥٥ ٩٠ ٣١٩ ٥٣	تذكرة الكاتب أغلاط الكتاب الكتابة الصحيحة قل ولا تقل الاستدراك على قل ولا تقل معجم الخطأ والصواب أخطاء مستورة في لغة كتابنا	شَانِق	حديث شَيْق	٧

التحليل

يمكن دراسة أخطاء الصفة المشبهة من خلال الصيغ التي جاءت عليها، وهي سبع

صيغ:

١- صيغة (فَعِيل)، وتشمل الأخطاء الواردة في الرقم (١) من الجدول السابق، وهي (عشرة) أخطاء.

٢- صيغة (فَاعِل)، وتشمل الأخطاء الواردة في الرقم (٢) من الجدول السابق، وهي (ستة) أخطاء.

٣- صيغة (فُعْلَان)، وتشمل الأخطاء الواردة في الرقم (٣) من الجدول السابق، وهي (ستة) أخطاء.

٤- صيغة (فَعِل)، وتشمل الأخطاء الواردة في الرقم (٤) من الجدول السابق، وهي (ثلاثة) أخطاء.

٥- صيغة (أَفْعَل)، وهما (خَطَّان) و(أَرْدَان) في الرقم (٥) من الجدول السابق.

٦- صيغة (فَعْلَاء)، وهما (خَطَّان) و(أَرْدَان) في الرقم (٦) من الجدول السابق.

٧- صيغة (فَعِيل)، وهو (خَطَّاً واحداً) و(أَرْدَ في الرقم (٧) من الجدول السابق.

١- صيغة "فَعِيل"

تُبنى هذه الصيغة غالباً من (فَعِل) المضموم العين^(١). قال سيبويه: "وقالوا: شَسْرُفُ شرفاً وهو شريف، وكرمُ كرمأ وهو كريم، ولؤمُ لأمّة وهو لنيم، كما قالوا: قَبَحُ قَباحة وهو قبيح، ودنؤُ دناءة وهو دنيء، وملؤُ ملاعة وهو مليء"^(٢).

(١) جامع الدروس العربية (١/١٨٩)، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه (٢٧٧)، ومعاني الأبنية في العربية (٩٤).

(٢) كتاب سيبويه (٤/٣٣).

وقد بُنِيَ من (فَعِلَ) المكسور العين، نحو: شَهِدَ فهو شهيد، ومن أمثلة سيبويه على ذلك، سَعِدَ فهو سعيد، وشَقِيَ فهو شقي، وبخِلَ فهو بخيل^(١).

وقد جاءت عشرة أسماء من هذا الوزن على أنها خاطئة^(٢)، إذ يرى أصحاب كتب التصحيح عدم جواز اشتقاق الصفة المشبهة بهذه الصيغة. يقول أحمد أبو الخضر منسي: "ويقولون: (إنه سييء الحظ تعيس)، وهذا خطأ، إذ ليس في اللغة هذا الحرف، وإنما هو تاعس وتعيس^(٣). وقد قيل مثل هذا في باقي الأسماء.

ويصوب بعضهم أكثر هذه الصفات^(٤)، لأن هذا الوزن قد يصاغ من (فَعِلَ) المكسور العين، ولأنه جارٍ على القياس الصحيح، بالرغم من عدم ذكر كتب اللغة لبعض هذه الأسماء. يقول الغلاييني: "قعدم ذكر (وفير وفخيم) في كتب اللغة، أو عدم روايتهما في شعر أو نثر قديمين لا يدل على أن ذلك غير جائز ولا مقبول، فهما مقبولان في الذوق والسمع قياساً على ما ورد من نظائرها....."^(٥).

وقد يأتي وزن (فَعِلَ) بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول، فكلمة (رحيم) بمعنى راحم، وكلمة (جريح) بمعنى مجروح. وقد أجاز مجمع اللغة العربية استعمال (مليء) بمعنى مملوء^(٦). ويقاس على ذلك (وفير) بمعنى موفور ووافر، و (عديم) بمعنى عادم، و (بليغ) بمعنى بالغ..... الخ.

(١) المرجع السابق (٣٣/٤-٣٤).

(٢) يُنظر: الجدول رقم (٣ج) الخطأ رقم (٣).

(٣) حول الغلط والفصح على أسنة الكتاب (٤٥).

(٤) يُنظر: جدول المشتقات المصوبة اللاحق، رقم (١٣).

(٥) نظرات في اللغة والأدب (٣٤).

(٦) يُنظر: معجم الخطأ والصواب (٢٤٧).

يجري الخلط كثيراً بين الصفة المشبهة واسم الفاعل^(١)، فإذا جاءت صيغة (فاعل) من الثلاثي، أو غيرها من غير الثلاثي (بوزن اسم الفاعل) فلا يتحدد مفهوم هذه الصيغة إن كانت صفة مشبهة أو اسم فاعل. ويُنظر حينئذٍ إلى صفة الثبوت أو الحدوث، فإن كانت الصيغة في (السياق الوارد) دالة على الثبوت فهي (صفة مشبهة) وإن دلّت على حدوث وتحدد فهي (اسم فاعل). فمن أمثلة الصفة المشبهة قولنا: فلان (طاهر) القلب، و (معتدل) الرأي. ومن أمثلة اسم الفاعل قولنا: زيد (ذاهب) إلى السوق، وهو (مجتهد) في دروسه هذا اليوم.

وقد وضع (الغلاييني) خمسة وجوه، يفرّق من خلالها بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، وأخذ بالحسبان صفتي الثبوت والحدوث، والاشتقاق من اللازم والمتعدي، وزمن كل منهما، وغير ذلك^(٢).

إلا أنه من الثابت أن الصفة المشبهة قد تدلّ على الحدوث أيضاً، كـفَرَح وشـبـعـان، وقد تصاغ من المتعدي، كـعـلـيـم ورحيم. وعليه، فإنّ التفريق بينهما وبين اسم الفاعل، يكون بالنظر إلى (الفعل) الذي اشتقت الصيغة منه، فإن كان فاعله حقيقياً، فالصيغة تكون (اسم فاعل)، مثل: (كاتب) من (كتب الولد درسه)، وتكون (صفة مشبهة)، مثل: (ساقط) من (سقط الجدار). يقول فيصل صفا: "الفرق الحقيقي والواقعي بينهما هو أن (اسم الفاعل) يصف ذاتاً فاعلة، أي ذاتاً يقع الحدث منها، ويكون تصرفاً لها، فهي موجدته ومن هنالك لا يصاغ (اسم الفاعل) إلا من فعل لا يُسند عادة إلا للفاعل الحقيقي الموجد له، فهو يصاغ — على سبيل المثال — من (سَلَبَ، وصَعِدَ، واستخرج، وتسابقَ، وكاتَبَ، وزخرف، وابْتَسَم). غير أنه لا يشتق — مثلاً — من فعل كـ (اكتمل، وصلصل السيف، ومَرَضَ، وفَرِح).

(١) يُنظر: (بحث) الصفة المشبهة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ص ٩٥.

(٢) يُنظر: جامع الدروس العربية (١/١٩١-١٩٢).

وعليه، فإن الوصف (مكتمل) — على سبيل المثال — ليس اسماً للفاعل، ولكنه صفة مشبهة^(١).

وفي ضوء ما سبق، يمكن تفسير الأخطاء التي ذكرتها كتب التصحيح، من وزن (فاعل)، وهي ستة أخطاء^(٢)، لم يكن الفاعل فيها حقيقياً، إذ لم يَمَّ بالحدث مباشرة. وعليه، فقد عدها ابن اللغة صيغاً أخرى جائزة دالة على الوصف. إذ يقبل القياس صياغتها كوزن من أوزان (الصفة المشبهة). وإن كان الفصح فيها أن تصاغ بأوزان أخرى، إذ تصاغ (الصفة المشبهة) للألوان على وزن (أفعل)، فيقال: (ثوب أدكن وجبة دكنا)^(٣)، ويجوز هذا الكلام على باقي الصيغ. وهناك من صحَّح (عازب، ومالغ) لورودهما في المعاجم اللغوية^(٤).

فيمكن أن يُعدَّ القياس الخاطئ، سبباً في الوقوع في هذه الأخطاء، فهذا الوزن مستعمل للصفة المشبهة، ويمكن أن يكون قصدُ ابن اللغة استعمال اسم الفاعل وليس الصفة المشبهة، فيجيز لنفسه أن يأتي بالصيغ على هذا الوزن.

٣- صيغة "فعلان"

تُبنى هذه الصيغة من (فعل) المكسور العين، وهي صيغة قياسية منه، وكثيراً ما تأتي في الجوع والعطش، وما قاربهما^(٥). قال سيبويه: "أما ما كان من الجوع والعطش فإنه أكثر ما يبنى في الأسماء على فعلان"^(٦)، ومن الأمثلة التي ذكرها: "ظمئ يظمأ ظمأً

(١) بحث: الصفة المشبهة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ص (٩٦).

(٢) ينظر: الجدول رقم (٣ جـ)، الخطأ رقم (٢).

(٣) قل ولا تقل (١٢٨).

(٤) ينظر: جدول المشتقات المصوبة اللاحق، رقم (١٤)، وينظر: لسان العرب، مادة (عزب) ومادة (ملغ).

(٥) أدب الكاتب (٤٦٦).

(٦) كتاب سيبويه (٢١/٤).

وهو ظمآن، وعطش يعطش عطشاً وهو عطشان، وصدي يصدى صدىً وهو صديان،
وغرث يغرث غرثاً وهو غرثان، وعليه يعله عليها وهو عليها... الخ^(١).

وجاء في أدب الكاتب: "ومما قارب هذا المعنى فبنوه بناءه (لهقان، وحران، وثكلان،
وغضبان، وغيران، وخزيان)^(٢)، وجاء فيه أيضاً: "ومما ضادّ هذا المعنى فبنوه بناءه
(شبعان وريان وملآن وسكران)^(٣).

ويمكن بناء هذه الصيغة من (فعل)، كجوعان وهيمان، قال سيبويه "وقالوا (جوعان)
فأدخلوها ههنا على فاعل لأنّ معناه غرثان، ومثل ذلك أيضاً من العطش: هام يهيم هيماً
وهو هائم، لأن معناه عطشان"^(٤).

وفي ضوء ما سبق، يمكن تفسير الأخطاء التي سجّلتها كتب التصحيح من هذا
الوزن، فالصيغ الشائعة في لغتنا الدارجة هي (حردان، وتعبان، وخسران، وغلطان،
وعيان)، والصيغ القياسية هي (حرد، وتعب، وخاسر، وغلط، ومعي)^(٥). إلا أن هذه
الصيغ الشائعة، جاءت من (فعل) المكسور العين، وهي مما قارب معنى الجوع والعطش،
كالأمثلة التي ذكرها ابن قتيبة أعلاه، وجاءت كلمتا (حردان، وعيان) في لسان العرب،
قال ابن منظور: "ورجل حردان: متعج ومعتزل"^(٦)، وقال: "وهو عي، وعي، وعيان"^(٧)،
وجاء في المعجم الوسيط: (غلط غلطاً: أخطأ وجه الصواب... وهو غلطان)^(٨). أمّا
(تعبان، وخسران)، فلا وجود لهما في المعجمين، وربما بنيت بالقياس على أمثالها.

(١) المرجع السابق (٢١/٤)، ويُنظر: أدب الكاتب (٤٦٦).

(٢) أدب الكاتب (٤٦٦).

(٣) المرجع نفسه (٤٦٧).

(٤) كتاب سيبويه، (٢٢/٤).

(٥) يُنظر الجدول رقم (٣ جـ)، الخطأ رقم (٣).

(٦) لسان العرب، مادة (حرد).

(٧) المرجع السابق، مادة (عي).

(٨) المعجم الوسيط، مادة (غلط).

وأما (جَوْعَان)، فالخطأ في ضبطها، وسببه وجود الواو التي تناسبها الضمّة في اللفظ، والتي يميل أبناء اللغة إلى التخلّص من سكونها، وتحويلها إلى صوت مدّي صائت، ولذلك قيل (جَوْعَان)، والأصل (جَوْعَان) بفتح الجيم وسكون الواو. فالواو في (جَوْعَان) شبه صوت لين، وهو قابل للتحوّل إلى صوت لين خالص^(١). وهذا ما حَدَثَ في هذه الكلمة، فصار الحرف الأوّل محرّكاً بالضمّة الطويلة (واو المد) وهو من (المماثلة) بين الحركات. كما أن عدم ضبط الكلمة يؤدي إلى احتمالية قراءتها بأكثر من طريقة، فيع الخطأ.

٤- صيغة "فَعِل"

وتُبنى هذه الصيغة من (فَعِل) المكسور العين اللازم^(٢)، للدلالة على الأدواء الباطنة، نحو: وجع ومغص، وللدلالة على العيوب الباطنة، نحو: لَجَز أي بخيل، ونَكِد وشَكِس، وللدلالة على الهيجانات والخفة نحو بَطِر وفَرِح. وهذا البناء — على العموم — يدل على الأعراض، أي عدم الثبوت^(٣).

وجاء من هذه الصيغة ثلاثة أسماء على أنّها خاطئة وهي (ولِه، وعَطِش، وخَطِر)، وصوابها (ولهان، وعطشان، ومُخطر)^(٤).

وسبب تخطئتها هو عدم سماعها، يقول كمال إبراهيم في تخطئة (ولِه): "وهي خطأ لم ترد قط، وإنما الذي سُمع هو ولهان وواله وآله"^(٥).

(١) الأصوات اللغوية (٤٣).

(٢) جامع الدروس العربية (١٨٧/١)، ومعاني الأبنية في العربية (٧٨).

(٣) معاني الأبنية في العربية (٧٨).

(٤) يُنظر: الجدول رقم (٣ ج)، الخطأ رقم (٤).

(٥) أغلاط الكتاب (٣٤).

وتصاغ الصفة المشبهة من (عَطِشَ) بوزن (فَعْلان) لا بوزن (فَعِل)، فما فيه جوع أو عطش، يصاغ على هذا الوزن^(١).

ويبدو أن القياس الخاطئ على هذا الوزن هو سبب هذه الأخطاء الثلاثة، فهو وزن مقيس من (فَعِل) المكسور العين اللازم، وجاءت أفعال الأسماء الثلاثة كذلك، فصاغ ابن اللغة الصفة المشبهة على وزن (فَعِل).

٥- صيغة "أفعل"

وهذه الصيغة صفة ثابتة للألوان، كأحمر وأصفر، وللعيوب الظاهرة، كأعور وأعرج، وللحلية الظاهرة، كأكل وأحور. والمؤنث منها "فعلاء"^(٢). وتصاغ من (فَعِل) المكسور العين اللازم.

وجاء من هذه الصيغة اسمان، هما: (أعزب وأيسر) على أنهما خطأ، صوابهما: (عَزَبَ وَيَسَرَ)^(٣).

وبيّن كمال إبراهيم أن (أعزب) ورد نادراً شاذاً، فلا يعتمد عليه.^(٤) وهو من القياس الخاطئ على هذا الوزن.

أمّا (أيسر)، فقد خطّاه زهدي جار الله اعتماداً على ما جاء في لسان العرب^(٥)، يقول ابن منظور: "وفي الحديث: كان عمر - رضي الله عنه - أعسر أيسر؛ قال أبو عبيد: هكذا روي في الحديث، وأمّا كلام العرب، فالصواب أنه أعسر يسرّ، وهو السذي

(١) كتاب سيبويه (٢١/٤)، وأدب الكاتب (٤٦٦).

(٢) جامع الدروس العربية (١٨٦/١)، ويُنظر: كتاب سيبويه (٢٥/٤)، وأدب الكاتب (٤٦٨).

(٣) يُنظر: الجدول رقم (٣ جـ)، الخطأ رقم (٥).

(٤) إغلاط الكتاب (٤٧).

(٥) الكتابة الصحيحة (٢٤٨).

يعمل بيديه جميعاً، وهو الأضبط. قال ابن السكيت: كان عمر — رضي الله عنه — أُعْسَرَ — يَسْرَأ، ولا تَقْل: أُعْسَرَ أَيْسَرَ^(١).

وهو أيضاً من القياس الخاطئ على هذا الوزن، وربما عدّه ابن اللغة عيباً خلقياً، كأعرج.

٦- صيغة "فعلاء"

وهي مؤنث "أفعل"، فهذا البناء قياسي في (فَعِلَ) الدالّ على اللون والعيب والحليّة، كأفعل. فمن الألوان: حمراء وصفراء، ومن العيوب الظاهرة: عرجاء وحولاء، ومن الحلي: كحلاء وحوراء.

وجاء من هذه الصيغة اسمان، هما (سمحاء، وفيحاء) على أنّهما خطأ، صوابهما (سمحة، وفائحة أو فوآحة)^(٢).

وتخطئتهما صحيحة من غير شك، لأننا لا نقول في مذكرهما: دين (أسمح)، وحقل (أفوح)، وهما ليسا من الألوان أو العيوب أو الحلي. فنقول: دين (سَمَح)، وديانة (سمحة). وحقل (فائح وفوآح)، وحديقة (فائحة وفوآحة).

يقول قسطنطين ثيودوري: "وليس في العربية" أسمح" كي نقول سمحاء"^(٣). ويقول أيضاً: "أمّا فيحاء فمعناها واسعة، ومذكرها أفيح"^(٤). فهي لا تستعمل لطيب الرائحة. وإنما كان هذا البناء بسبب القياس الخاطئ على هذا الوزن، دون الالتفات إلى الدلالة التي يؤديها الجذران (سمح) و (فوح).

(١) لسان العرب، مادة (يسر).

(٢) يُنظر: الجدول رقم (٣ج)، الخطأ رقم (٦)

(٣) أخطاء مستورة في لغة كتابنا (٤٤).

(٤) المرجع نفسه (٧٢).

٧- صيغة "فَعِيل"

وتبنى من الأجوف، وهي بكسر العين^(١)، نحو: طاب فهو طَيِّب، وساد فهو سَيِّد، وجاد فهو جَيِّد، وضاق فهو ضَيِّق.

وجاء منه اسم واحد هو (شَيِّق)، على أنه خطأ، صوابه (شائق)، فلا نقول: حديث شَيِّق، وإنما حديث شائق^(٢).

والخطأ هنا دلالي، لأن كلمة (شَيِّق) تعني: مشتاق، ولا يمكن أن يكون الحديث مشتاقاً^(٣). وإذا استعملت صفة للرجل أو القلب فهي جائزة كأن نقول: رجل شَيِّق وقلب شَيِّق.

ولا يفرّق ابن اللغة بين الاستعمالين، وهمّه أن يأتي بالصيغة على القياس السذي ترتضيه اللغة، لذلك فإنه يقع في الخطأ.

وهكذا، فإن معظم أخطاء الصفة المشبهة، كانت بسبب القياس الخاطئ على الأوزان العديدة لها. فإن المتكلم أو الكاتب قلماً ينظر إلى الفعل الذي اشتق منه الصفة، من حيث ضبط حروفه ومعناه ولزومه وتعديته، وإنما يهتم ببناء الصفة — وكذلك باقي الأبنية — على وزن دارج في اللغة. وهذا ما يسبب الوقوع في كثير من الأخطاء.

(١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه (٢٧٨).

(٢) ينظر الجدول رقم (٣ج)، الخطأ رقم (٧).

(٣) معجم الخطأ والصواب (٣١٩)، وينظر: تذكرة الكاتب (٣٠)، وأغلط الكتاب (٩).

المبحث الرابع. الأخطاء في صيغة المبالغة

تبنى صيغة المبالغة للدلالة على الكثرة والمبالغة في اتصاف الذات بالحدث، وذلك

عن طريق تحويل بناء (اسم الفاعل) إلى أبنية متعدّدة هي (صيغ المبالغة).^(١)

وتأتي أبنية صيغ المبالغة على أوزان عديدة، نحو: (فَعَّال) كجَبَّار، و (مَفْعَال) كمفضال، و (فَعِيل) كصِدِّيق، و (فَعَّالَة) كفَهَامَة، و (مَفْعِيل) كمسكين، و (فَعُول) كشَرُوب، و (فَعِيل) كعلیم، وغيرها.^(٢)

وتختلف معاني أبنية المبالغة بعضها عن بعض، فإن كلمة (غَفَّار) تختلف عن (غَفُور)، وكلمة (كَفَّار) تختلف عن (كَفُور).^(٣) قال تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَا تَابَ﴾^(٤)، وقال أيضاً: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ﴾^(٥). وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَفَّارٌ﴾^(٦)، وقال أيضاً: ﴿فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ﴾^(٧). فصيغة (فَعَّال) تدل على الحرفة والصناعة، وتقتضي الاستمرار والتكرار، والإعادة والتجدد، والمعاناة والملازمة^(٨). فكان الغفران صار صناعة وحرفة ملازمة للخالق، والكفران صار صناعة وحرفة ملازمة للإنسان، فالخالق (غَفَّار)، والإنسان (كَفَّار). أما صيغة (فَعُول) فهي لمن كثر منه الفعل^(٩). ولكن ذلك لا يصل إلى درجة الصناعة الملازمة لمن يتصف بالغفران أو الكفران، وإنما كثر الغفران من الله فهو (غَفُور)، وكثر الكفران من الإنسان فهو (كَفُور). فجاء القرآن بصيغة (فَعَّال) عند إرادة

(١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه (٢٦٩).

(٢) ينظر: جامع الدروس العربية (١/١٩٣)، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه (٢٦٩).

(٣) معاني الأبنية في العربية (١٠٥).

(٤) طه (٨٢).

(٥) البروج (١٤).

(٦) إبراهيم (٣٤).

(٧) الشورى (٤٨).

(٨) معاني الأبنية في العربية (١١٠).

(٩) معاني الأبنية في العربية (١١٤).

الوصف بملازمة الشيء واستمراره وتكراره حتى صار سجيّة في الموصوف، وجاء بصيغة (فَعُول) عند إرادة التعبير عن كثرة فعل الشيء من قبل الموصوف. ولكلّ آية مناسبتها وظروفها الخاصة بها.

وصيغة المبالغة فيها من الثبوت بالوصف، ما يجعلها تشبه — إلى حدّ كبير — الصفة المشبهة، بل ربّما جاز لنا أن نعدّها صفة مشبهة؛ "لأنّ الإكثار من الفعل يجعله كالصفة الراسخة في النفس"^(١).

ويبيّن الجدول التالي، الأخطاء التي تقع في صيغ المبالغة، حسب ورودها في كتب التصحيح اللغوي.

الجدول رقم (٤٣)

أخطاء صيغ المبالغة

الرقم	الخطأ	الصواب	الكتاب	الصفحة
١	رجل جلود	جلّيد وجلّد	لغة الجرائد	٧٠
	رجل شُفوق	شَفِيق ومُشْفِق	تذكرة الكاتب	١٣٣، ٩١
	رجل رَحوم	رَحِيم	كتاب المنذر	١٢
	رجل نصوح	نَصِيح	أغلاط الكتاب	٦٢
	أنا شَغوف بالأمر	مشغوف وشَغِف	الكتابة الصحيحة	٢١٥، ١٨١، ٦٨
	رجل لحوح	ملحاح	لغويات	٥٤
	ولد عَفوق	عاقّ	أخطاء لغوية	٦٣
	نفس طَموحة	طامحة	معاصرة	
			معجم الخطأ	٣١٧
			والصواب	

(١) جامع الدروس العربية (١/١٩٣).

٥١	أخطاء مستورة في لغة كُتَّابنا			
٥٧	من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف			
٦٠٦	معجم الأغلط اللغوية المعاصرة	لَعِيب، شَغِيل	لَعِيب، شَغِيل	٢
١٣	أغلط اللغويين الأقدمين	بائع	بيّاع	٣

التحليل

جاءت أخطاء صيغ المبالغة في أوزان ثلاثة، هي (فَعُول، وفَعِيل، وفَعَال)، وفي ما

يلي تفسير هذه الأخطاء:

١- صيغة (فَعُول)

وهي لمن دام منه الفعل، وتبنى من اللازم والمتعدّي^(١)، نحو: صَبَّور وشُكُور. وهي من أشيع أوزان المبالغة، يشاركها في ذلك أوزان أخرى، فقد ذكر سيبويه أن الأصل الذي عليه أكثر معنى المبالغة هو: (فَعُول، وفَعَال، ومِفْعَال، وفَعِل)، وقد جاء (فَعِيل)^(٢). وجاءت من هذه الصيغة (ثمانية) كلمات على أنها خاطئة، صوابها استعمال صيغ من بناء آخر مكانها^(٣).

(١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه (٢٧١).

(٢) كتاب سيبويه (١١٠/١).

(٣) يُنظر: الجدول رقم (د٢)، الخطأ رقم (١).

وسبب التخطئة هو عدم سماع هذه الصيغ في لغة العرب، يقول كمال إبراهيم فسي تخطئته لكلمة (شفوق): "والصواب: شفيق؛ لأنه لم يأت وزن (فَعول) من هذا الحرف، وإنما أتى على (فَعيل)، ومثله رحيم وجليد ونصيح، فلا يقال: رحوم وجلود ونصوح"^(١). ويبدو أن المخطئين لا يقبلون صيغة (فَعول) للتعبير عن المبالغة في هذه الكلمات، أو أنهم يظنون أن المتكلم إنما أراد استعمال صيغة أخرى، كالصفة المشبهة أو اسم المفعول، يقول إميل يعقوب في تخطئة (شغوف): "الصواب هو مشغوف بطلب العلم أو شَغِفَ به؛ (لأنَّ) الفعل (شَغِفَ)، واسم المفعول منه (مَشْغوف) والصفة المشبهة منه (شَغِيف)"^(٢).

وابن اللغة إذا أراد التعبير عن المبالغة، فإنه لا يجد حرجاً في استخدام هذا الوزن (فَعول)، فهو من أوزان المبالغة المشهورة والشائعة. وقد ورد استعمال الكلمات: (رحوم، ونصوح، ولحوح، وطموح، وعقوق) في اللسان والمعجم الوسيط^(٣)، كما صَحَّح بعض أصحاب كتب التصحيح استعمال الكلمات (رحوم، وطموح، ونصوح)^(٤)؛ لورودها في المعاجم ولجريانها على القياس السليم في استعمال صيغة المبالغة من هذا الوزن.

٢- صيغة (فَعيل)

وهي صيغة تستخدم "للمولع بالفعل، فيديم العمل به، أو يكون له عادة"^(٥). ومنه إطلاق لفظة (صِدِّيق) على أبي بكر (رضي الله عنه)، لأنه كان يصدق في كل ما يقول، ويصدق الرسول (صلى الله عليه وسلم) في كل ما يفعل، فكان دائم العمل بالصدق، والصدق عادة له.

(١) أغلاط الكتاب (٦٢)، ويُنظر: لغة الجرائد (٧٠).

(٢) معجم الخطأ والصواب (٣١٧).

(٣) يُنظر: لسان العرب، والمعجم الوسيط، المواد (رحم، نصح، لَح، طمح، عَق).

(٤) يُنظر: جدول المشتقات المصنوعة اللاحق، رقم (١٥).

(٥) معاني الأبنية في العربية (١١٨).

ووزن (فَعِيل) مكسور الأول دائماً، لذلك خطأ العدنانى الكلمتين (لَعِيب، وشَغِيل) بفتح الأول^(١). قال ابن قتيبة: "... وكذلك ما كان (فَعِيل)، فهو مكسور الأول لا يُفتح منه شيء"^(٢).

والحقيقة أن فتح الأول من هذا الوزن هو الشائع في اللغة الدارجة، مثل: (ضَرِيب، وسَكِير، وشَرِيب.... إلخ) ولا يؤثر تغيير الحركة من الكسر إلى الفتح في الدلالة. وقد يكون النطق بفتح وارد في المستوى اللهجي الذي انتقل إلى المستوى الفصيح، كما أن عدم المعرفة، عند بعضهم، بطريقة الضبط قد يكون سبباً في الخطأ. كما أن النطق بالفتحة فيه مخالفة بين الفتحة والكسرة الطويلة، وهذه المخالفة سهلت النطق، وقللت من المجهود العضلي، دون أن تؤثر في المعنى.

٣- صيغة (فَعَال)

وتستخدم لمن كثر منه الفعل حتى صار صناعة ملازمة له، نحو: (سَمَاع، وغَفَار، وكَذَّاب) في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ﴾^(٣)، وفي قوله: ﴿وَأَنَا أَدْعُوكُم إِلَى الْغُرُزِ الْغَفَّارِ﴾^(٤)، وفي قوله: ﴿وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ﴾^(٥). وقد سُمِّي أصحاب الحرف بأسماء من هذه الصيغة، نحو: حَدَّاد، ونَجَّار، وخَبَّاز، وفَرَّاء، ونَسَّاج، وخَيَّاط.... وغير ذلك؛ لأنَّ الفعل كثر منهم حتى صار صناعة ملازمة لهم.

^(١) معجم الأغلط اللغوية المعاصرة (٦٠٦).

^(٢) أدب الكاتب (٣٥٥).

^(٣) المائدة (٤١).

^(٤) غافر (٤٢).

^(٥) ص (٤).

وقد أخذ (داغر) على الأب (أنستاس الكرملّي) قوله: "بيّاع"، ورأى أن الصواب (بائع) ^(١). وردّ عليه (مصطفى جواد) و (أنستاس الكرملّي)، وبينّا أن هذا الاسم جائز في القياس، ووارد في السماع ^(٢). فالبيّاع: من كثر منه البيع، فصار حرفته وصناعته، كالخبّاز والخياط والنجار.

المبحث الخامس. الأخطاء في اسم المكان

اسم المكان هو مكان وقوع الفعل، وهو يصاغ من الفعل الثلاثي وغير الثلاثي. أمّا من الفعل الثلاثي فيصاغ على وزنين هما: (مَفْعَل) و (مَفْعِل).

ويبنى على وزن (مَفْعَل) إذا كان المضارع مفتوح العين أو مضمومها ^(٣)، نحو: (مَشْرَب، ومَلْبَس، ومَأْكَل، ومَقْتَل). وكذلك إذا كان الفعل معتل الآخر، وإن كان من (يَفْعِل) المكسور العين ^(٤)، نحو: (ملهى ومثوى).

ويبنى على وزن (مفعِل) إذا كان المضارع مكسور العين ^(٥)، نحو: (مضرب، ومَجْلِس). وكذلك إذا كان من المثال الواوي ^(٦)، نحو: (مَوْزِد، ومَوْعِد).

وشدّت ألفاظ نحو: (المسجد، والمشرق، والمغرب، والمرفق، والمنبت، والمنخر) بالكسر وقياسها فتح العين ^(٧).

وأما من الفعل الرباعي فيصاغ اسم المكان على زنة اسم المفعول، نحو: (منطَلَق، ومستَخْرَج) ^(٨).

(١) أغلاط اللغويين الأقدمين (١٣).

(٢) يُنظر: المرجع نفسه (٥٩، ٤٢).

(٣) يُنظر: كتاب سيبويه (٩٠، ٨٩/٤).

(٤) جامع الدروس العربية (٢٠١/١)، ويُنظر: شذا العرف في فن الصرف (٨٢)، ومعاني الأبنية في العربية (٤١).

(٥) كتاب سيبويه (٨٧/٤).

(٦) جامع الدروس العربية (٢٠٢/١)، ويُنظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه (٢٧٨).

(٧) معاني الأبنية في العربية (٤١).

(٨) جامع الدروس العربية (٢٠٢/١)، ومعاني الأبنية في العربية (٤١).

وقد وقعت أخطاء مختلفة في صياغة اسم المكان من الفعل الثلاثي وغير الثلاثي،

والجدول التالي يبين هذه الأخطاء:

الجدول رقم (٣هـ)

أخطاء اسم المكان

الصفحة	الكتاب	الصواب	الخطأ	لرقم
٣٩	أغلاط الكتاب	مَعْرِض، مَصْرِف	مَعْرِض، مَصْرِف	١
٩٥، ٩٣	أخطاؤنا في الصحف	مَنْصِب، مَحْقِل	مَنْصِب، مَحْقِل	
	والدواوين	مَهْبِط، مَازِق	مَهْبِط، مَازِق	
٥٠	حول الغلط والفصيح	مَصَيِّف	مَصَيِّف	
	على ألسنة الكتاب			
٧٩	قل ولا تقل			
٣٨٩، ١٦١	معجم الأغلاط اللغوية			
	المعاصرة			
٣٥٦، ٣٣٠	معجم الخطأ والصواب			
٨	أخطاء مستورة في لغة			
	كتّابنا			
١٢٤، ١١٦	تصويبات لغوية			
٥٠	حول الغلط والفصيح	مُنْحَف، مَنَاح	مُنْحَف، مَنَاح	٢
	على ألسنة الكتاب			
١٦٨	العربية الصحيحة			
٣٥٥	معجم الخطأ والصواب			
١٦٧، ١٥٢	أخطاء ألفناها			

٣	مُنْتَزَه	مُنْتَزَه	لغة الجرائد	٧٦
			كتاب المنذر	٢١
			أغلاط الكتاب	١٩
			الكتابة الصحيحة	٣٦١
٤	مَرْسَح	مَسْرَح	معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة	٢٥٩

التحليل

جاءت أخطاء اسم المكان على أربعة أشكال، هي:

١ - الخطأ في ضبط (عين) اسم المكان المشتق من الثلاثي

وجاء من هذا الخطأ سبعة أسماء على وزن (مَفْعَل) بفتح العين، والصواب أن تكون على وزن (مَفْعِل) بكسر العين^(١).

وسبب التخطئة أن المضارع فيها مكسور العين، نقول: (يعْرِض، ويصْرِف، وينصِب، ويحفِل، ويهبط، ويأزِق، ويصيف)؛ لذا فإن اسم المكان منها يكون مكسور العين أيضاً، فيكون على وزن (مَفْعِل)، فنقول: (مَعْرِض، وَمَصْرِف، وَمَنْصِب...).

ويفسر هذا الخطأ بقانون (المماثلة)، إذ تغيّرت حركة العين من الكسر إلى الفتح في مثل (مَعْرِض)، تحقيقاً للانسجام الصوتي بينها وبين حركة الميم، فهو انسجام صوتي يبين الحركات^(٢)، تسهياً للنطق، واقتصاداً في الجهد العضلي. وهذه المماثلة (تقدّمية)، إذ تُلْثَر

^(١) يُنظر: الجدول رقم (٣٠-هـ)، الخطأ رقم (١).

^(٢) يُنظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (٢٢٨).

ويرى محمد حسين أن اللغويين يضعون المبنى فوق المعنى، ويعنون بالصيغة كمقياس للصحة، أكثر من عنايتهم بالدلالة^(١). ويمثل على ذلك بكلمة (مُتَحَف) التي تعني المكان الذي يُعطى الناس فيه تحفاً، وهذا المعنى ليس دقيقاً، ولا تستعمل الكلمة لهذا المعنى، فبالرغم من عدم سماع الفعل (تحف) الثلاثي، فإن كلمة (مُتَحَف) بفتح الميم هي الكلمة العربية الصحيحة، التي توافق المعنى المراد، يقول: "والمُتَحَف بضم الميم كلمة سقيمة سيئة المبنى، وهي خطأ في المعنى، وليس لها من العربية إلا انطباقها على قاعدة صرفية، وقد سبق لي أن وصفت الكلمات المهجورة بأنها من ورق أهل الكهف، صحيحة ولكنها غير قابلة للتداول. أما كلمة (مُتَحَف) فهي من العملة المزيفة التي ليس لها من العربية إلا مظهرها"^(٢).

ويجيز أحمد عمر وإميل يعقوب كلمة (مُتَحَف) بفتح الميم، لمكان إيداع التحف أو عرضها؛ وذلك لموافقة المجمع عليها^(٣).

وسبب شيوع استعمال الكلمة بفتح الميم لا بضمها، سهولة النطق بها؛ بسبب الانسجام الصوتي الذي حققته بين حركتي الفتح في الميم وفي عين الكلمة، وهي مماثلة (رجعية)؛ لأن الصوت الأول تأثر بالثاني^(٤). ويجري هذا الكلام على كلمة (مَنَاح) بالفتح. كما أن نطقها على (مَفْعَل) من قبيل طرد الباب على وتيرة واحدة.

(١) بحث: أخطاء اللغويين، د. محمد كامل حسين، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء (٢١)، ١٩٦٦، ص (١٠٦).

(٢) بحث: أخطاء اللغويين، د. محمد كامل حسين (١٠٧).

(٣) العربية الصحيحة (١٥١)، معجم الخطأ والصواب (٩٨)، ويُنظر: المعجم الوسيط مادة (تحف).

(٤) يُنظر: في اللهجات العربية (٧٠).

٣- الخطأ بسبب الخلاف في صياغة الفعل

وهو خطأ واحد هو (مُنْتَزَه) من الفعل (انتزه)، وصوابه (مُنْتَزِه) من الفعل (تَنَزَّه)^(١). وسبب التخطئة هو عدم ورود الفعل (انتزه) بوزن (افْتَعَلَ) من هذه المادة، وإنما الوارد هو (تَنَزَّه) بوزن (تَفَعَّل). ولما كان وزن اسم المكان من غير الثلاثي على وزن اسم المفعول، فإن اسم المكان هو (مُنْتَزَه)، وليس (مُنْتَزِه). وقد ورد الاسمان في المعجم الوسيط، على أنهما بالمعنى نفسه^(٢)، ولذلك أجاز العدناني استخدامهما.

٤- الخطأ بسبب القلب المكاني

وهو خطأ واحد هو استعمال (مرسح)، مكان (مسر ح)^(٣). تقدّم فيه صوت الراء على صوت السين.

والراء "من أشيع أصوات القلب تغييراً لموقعها"^(٤). وهذا القلب لم يؤثر في بنية الكلمتين الصرفية والمقطعية، فكلاهما بوزن (مَفْعَل)، ويتكوّنان من مقطعين قصيرين مغلقين في حالة الوقف.

كما أن القلب المكاني لم يؤثر في الدلالة، فكلمة (مَرَسَح) تستخدم بمعنى (مسرّح)، وإنما هو عامل صوتي، حدث بسبب عدم الانتباه؛ لارتباك، أو سرعة في النطق، ولم يكن مقصوداً. ولما شاع النطق بالقلب، استخدم في الكتابة على الصورة التي سمعها الكاتب، حتى وصل الأمر - في كثير من الأحيان - إلى عدم معرفة أصل الكلمة من فرعها.

(١) ينظر: الجدول رقم (٣ هـ)، الخطأ رقم (٣).

(٢) المعجم الوسيط، مادة (نزه)، ومعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة (٦٦١).

(٣) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة (٢٥٩).

(٤) بحث: القلب المكاني بين الأصوات الصحاح في بنية الكلمة العربية: د. عبد الحميد الأقطش، مجلة أبحاث

اليرموك، مجلد (١٥)، عدد (٢)، ١٩٩٧، ص (٢٥٦).

المبحث السادس. الأخطاء في اسم الآلة

اسم الآلة هو اسم مبدوء بميم زائدة للدلالة على ما حصل الفعل بواسطته^(١). ويبنى غالباً من الفعل الثلاثي المجرد، نحو: ميّرد وميّنّار وميكنسة. وجاءت بعض أسماء الآلة من غير الثلاثي المجرد، كالميّنزر، والميّنزرة، والميّنزار من (انّيّنزر)، والميّنضأة من (توضّأ). كما جاءت أسماء من الثلاثي المجرد للآلة من الأسماء الجامدة، كالميخبرة من الحير، والميقلمة من القلم، والمملحة من الملح^(٢). وأوزان اسم الآلة ثلاثة هي: (مِفْعَل، ومِفْعَال، ومِفْعَلَة)، بكسر الميم فيها، نحو: ميخَلَب، وميخَرَط، وميقرَض، وميفتاح، وميصفاء، وميخسكة. وقد أصدر مجمع اللغة العربية قراراً بقياسية اسم الآلة من الثلاثي على هذه الأوزان، ونص قراره: "يصاغ قياساً من الفعل الثلاثي على وزن (مِفْعَل، ومِفْعَلَة، ومِفْعَال) للدلالة على الآلة التي يعالج بها الشيء. ويوحي المجمع باتّباع صيغ المسموع من أسماء الآلات، فإن لم يسمع وزن منها لفعل، جاز أن تصاغ من أي وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة"^(٣). وقد سمعت صيغ اسم الآلة على وزن (مِفْعَل ومِفْعَلَة)، نحو: ميخَل، وميخَلَة وعدّها سيبويه أسماء للأوعية، وليست أسماء للآلة^(٤). ومن الأسماء السماعية الأخرى للآلة: سيكين، وقَدوم، وفأس، وناقور، وغير ذلك. وهي أسماء جامدة على أوزان شتى، لا ضابط لها.

(١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه (٢٩٠).

(٢) جامع الدروس العربية (٢٠٤/١-٢٠٥)، ويُنظر: المباحث اللغوية في العراق (٨٢).

(٣) أبنية الصرف في كتاب سيبويه (٢٩٠)، (عن مجلّة المجمع)، ج ١، ص (٣٥).

(٤) يُنظر: كتاب سيبويه (٩١/٤)، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه (٢٩١).

ومن أسماء الآلة أيضاً، ما جاء على وزن (فَعَالٍ)، كحزام وخِمار. ويرى مصطفى جواد أن هذا الوزن أحرى بالقياس من الأوزان الثلاثة السابقة "لخفته وسهولته وقِدَمه، باعتبار أن المشتقات تتفاضل في القدم بنسبة قلة الزيادة فيها"^(١).

تنتشر في الوقت الحاضر أسماء للآلة من وزن (فَعَالَة)، مثل: غَسَّالة، وثَلَّاجَة، وبرَّاية، ومَحَاية..... وغير ذلك^(٢)، وهذا التضعيف يفيد التكثير في الآلة^(٣). فسميت (غَسَّالة) لكثرة فعلها في الغسل، و (ثَلَّاجَة) لكثرة فعلها في التثليج، وهكذا.

وجاءت أخطاء اسم الآلة في كتب التصحيح، على الأوزان الثلاثة القياسية، وعلى وزن (فَعَالَة)، وعلى وزن (مُفَعَّلَة) السماعي. والجدول التالي يبين هذه الأخطاء:

الجدول رقم (٣)

أخطاء اسم الآلة

الرقم	الخطأ	الصواب	الكتاب	الصفحة
١	مَبْسَم، مَخْلَب	مَبْسَم، مِخْلَب	معجم الأغلاط	٢٢٣، ٢٠٠، ٦١
	مَذْقَع، مَبْرَد	مَذْقَع، مَبْرَد	اللغوية المعاصرة	
	مَخْبَر، مَنجَل	مَجْهَر، مَنجَل	أخطاء ألفناها	١١
			تصويبات لغوية	١١٧، ١١٨، ١١٩
				١٣٠، ١١٩

(١) المباحث اللغوية في العراق (٢١).

(٢) ينظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة (٥١٩).

(٣) معاني الأبنية في العربية (١٢٦).

٢	مَجْرُوقَة، مَرْوُوحَة مَسْطَرَة، مَنجَرَة مُنَشَفَة	مَجْرُوقَة، مَرْوُوحَة مَسْطَرَة، مَنجَرَة مُنَشَفَة	معجم الأغلّاط اللغوية المعاصرة تصويبات لغوية	١٢٠ ١٢١، ١١٧، ٣٨ ١٣١، ١٢٢
٣	عَسَالَة، غَالِيَة مَحَايَة، بَرَايَة	مِغْسَلَة، مِغْلَاة مِمْحَاة، مِيزَاة	الكتابة الصحيحة أخطاء ألفناها	٣٤٢، ٢٦٩، ٢٦٦ ١١٦
٤	مِفْتَاح	مِفْتَاح	تصويبات لغوية	١٢٦
٥	مِخْطَلَة	مِخْطَلَة	أغلّاط الكتاب معجم الأغلّاط اللغوية المعاصرة	٤٣ ٥٧٢

التحليل

جاءت أخطاء اسم الآلة على الصيغ القياسية (مَفْعَل، ومِفْعَلَة، ومِفْعَال) وعلى الصيغتين (فَعَالَة، ومُفْعَلَة).

١- صيغة (مِفْعَل)

وجاء منها ستة أخطاء، كانت في ضبط الاسم على (مَفْعَل) بفتح الميم، والصواب كسرهما^(١). مثل: (مَيْسَم، ومَخْلَب، ومدَفَع....) والصواب: (مَيْسَم، ومَخْلَب، ومدَفَع....) بالكسر.

^(١) يُنظر: الجدول رقم (٣)، الخطأ رقم (١).

ويمكن تفسير هذه الأخطاء بقانون (المماثلة)، إذ يريد ابن اللغة أن يُسهل النطق، ويقلل من المجهود العضلي، وذلك عن طريق تحقيق الانسجام الصوتي بين أصوات اللين^(١). ولا تختلف دلالة الاسم بفتح الميم، وإنما الفتح هو الشائع في اللغة الدراجة التي تسعى دائماً لإطلاق اللفظ بأيسر طريقة. والمماثلة التي جرت في هذه الأسماء (رجعية)، إذ تأثر الصوت الأول بالثاني.

كما أن نطق هذه الأسماء على (مفعّل) هو من قبيل طرد الباب على وتيرة واحدة، وينطبق هذا أيضاً على الأسماء المنطوقة على (مفعلة). فكان الاتجاه في بعض المستويات للتوحيد بفتح (ميم) أوزان اسم الآلة، بدلاً من الكسر الموحد في مستوى آخر، ثم أخذ هذا الاتجاه طريقه وبدأ يفرض وجوده على الكسر في المستويات الأخرى.

٢- صيغة (مفعلة)

وجاء منها خمسة أخطاء، كانت في ضبط الاسم على (مفعلة) بفتح الميم، والصواب كسرها^(٢). مثل: (مَجْرَفَة، ومَرْوَحَة، ومَسْطَرَة...) والصواب: (مَجْرَفَة، ومَرْوَحَة، ومَسْطَرَة).

ويقال الكلام نفسه في تفسير هذه الأخطاء؛ إذ تفسر بقانون المماثلة، سعياً وراء سهولة النطق، وتقليل الجهد العضلي.

^(١) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (٢٢٨، ١٣٠).

^(٢) يُنظر: الجدول رقم (٣)، الخطأ رقم (٢).

٣- صيغة (فَعَالَة)

وجاء منها أربعة أسماء على أنها خاطئة، وصوابها استعمال صيغة (مِفْعَلَة) القياسية مكانها^(١)، وهي: (غَسَّالَة، وَغَلَّيَة، وَمَحَايَة، وَبِرَّايَة)، والصواب: (مِغْسَلَة، مَغْلَاة، وَمِمْحَاة، وَمِيزَاة).

وسبب الخطأ أن هذا الوزن لم يسمع من هذه المواد، فيجب استخدام وزن (مِفْعَلَة) القياسي. والحقيقة أن هذا الوزن شاع إلى درجة كبيرة، ولا يمكن الاستغناء عنه في اللغة الدارجة، وقد أجاز العدناني استخدام (مشواة وشوآية) بالمعنى نفسه، وكذلك استخدام (مِغْرَفَة وَغَرَّافَة)^(٢)؛ وذلك لأن المجمع العربي أقرّ هذا الوزن لاسم الآلة، وجاء في المعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية، استعمال (غَسَّالَة، وَغَلَّيَة، وَمَحَايَة، وَبِرَّايَة)^(٣) أسماء للآلة.

ولهذا، فلا مانع من استخدام هذا الوزن الشائع في الدارجة؛ لأنه يؤدي المعنى المراد، ومن الصعب على أبناء اللغة تركه، واستعمال الوزن الآخر (مِفْعَلَة) مكانه.

٤- صيغة (مِفْعَال)

وجاء منها خطأ واحد، كان في ضبط الاسم على (مِفْعَال) بضم الميم، والصواب كسر ها. فالخطأ هو (مِفْتَا ح) بالضم، والصواب (مِفْتَا ح) بالكسر^(٤). ونطق هذه الصيغة بالضم شائع منذ القرن الخامس الهجري، حيث وردت في كتاب (تنقيف اللسان لابن مكّي)، وذلك في الأسماء (مِفْتَا ح، وَمُصْبَا ح، وَمُسْمَا ر، وَمُسْوَا ك)^(٥).

(١) يُنظر: الجدول رقم (٣)، الخطأ رقم (٣).

(٢) معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة (٥١٤، ٣٦٢).

(٣) يُنظر: المعجم الوسيط، المواد (غسل، غلو، محو، بري).

(٤) تصويبات لغوية (١٢٦).

(٥) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (عن تنقيف اللسان) (١٩٢).

ويبدو أن الضمّ من نطق العوام، ويبين إبراهيم أنيس أن الضمّ مظهر من مظاهر الخشونة البدويّة، والكسر دليل التحضر والرفقة عند الحضر. والكسر والضمّ من الناحية الصوتيّة متشابهان، لأنهما من أصوات اللين الضيقة^(١). ويبدو أن هذا التشابه في الصفة الصوتيّة جعل ابن اللغة يقلب (الكسرة) إلى (ضمة) في صيغة (مفعّال) وغيرها.

٥- صيغة (مفعّلة)

وجاء منها خطأ واحد، كان في ضبط الاسم على (مفعّلة) بكسر الميم وفتح العين — وهو الوزن القياسي — والصواب ضم الميم والعين، على وزن (مفعّلة)، وهو وزن سماعي. فالخطأ هو (مكحّلة)، والصواب (مكحّلة) بالضم^(٢). فقد سمعت (مكحّلة) بالضم، وبين سيوييه أنها اسم للوعاء الذي يوضع فيه الكحل، وليس اسماً للألة^(٣).

ويبدو أن ابن اللغة استعملها بالقياس الخاطئ على وزن (مفعّلة) القياسي، وذلك من قبيل طرد الباب على وتيرة واحدة، إذ إن كسر الميم هو الوارد في صيغ اسم الآلة.

جدول المشتقات المصوّبة

الرقم	الاسم المصوّب	الكتاب	الصفحة
١	هَامّ	إصلاح الفاسد من لغة الجرائد	٦٦،٩
		معجم الخطأ والصواب	٢٦٣
		أخطاء مستورة	٨٦
		تصويبات لغوية	١٣٧
٢	مُرْبِك	معجم الأغلط اللغوية المعاصرة	٢٤٧

(١) في اللهجات العربية (٩١)، وينظر: الأصوات اللغوية (٤١).

(٢) أغلط الكتاب (٤٣)، ومعجم الأغلط اللغوية المعاصرة (٥٧٢).

(٣) أبنية الصرف في كتاب سيوييه (٢٩١).

٣	مَقْرِي	تصويبات لغوية	١٠٤
٤	مُجَدِّ	معجم الأغلط اللغوية المعاصرة	١١٤
٥	مُتَفَوِّق	لغويات	١٢٩
٦	مُتَشَرِّع	نظرات في اللغة والأدب	٥١-٤٨
٧	مُعْرِض	معجم الخطأ والصواب	٢٠٤
٨	مَذِيُون	تذكرة الكاتب أخطاءنا في الصحف والدواوين نظرات في اللغة والأدب	٧٦ ١٠٦ ٣٠
٩	مَآذُون، مَسْمُوح مَغْلُوط...	أخطاءنا في الصحف والدواوين	١٠٥-١٠٣
١٠	مَحْسُوس	معجم الأغلط اللغوية المعاصرة	١٥٤
١١	مُعَاق، مَلَام مَنَاط به، مَدَان مُبَاع	أخطاءنا في الصحف والدواوين نظرات في اللغة والأدب معجم الخطأ والصواب تصويبات لغوية	٢٥٩، ١٧٩ ٣٠، ٢٨ ٢٥٨، ٢٤٣، ١٣٦، ٩٥ ١٢٦
١٢	مُسَوَّدَة، مُبَيَّنَة	أحاديث إذاعية في الأخطاء الشائعة	٢١
١٣	تَعِيس، فَخِيم وَرِيث، عَدِيم وَفِير، مَلِيء	نظرات في اللغة والأدب العربية الصحيحة معجم الأغلط اللغوية المعاصرة معجم الخطأ والصواب تصويبات لغوية	٣٤ ١٣٣ ٦٣٧ ٢٤٧، ١٩٥، ٩٩ ١٣٩

٢٢٢	أخطاءنا في الصحف والدواوين	عازب، مالح	١٤
٦٣٧	معجم الأغلط اللغوية المعاصرة		
٩٤	تصويبات لغوية		
١٧٣	أغلط اللغويين الأقدمين	رحوم، طمّوح	١٥
٣٣، ٣٢، ٣١	نظرات في اللغة والأدب	نصّوح	
٢١٢، ١٨٢	أخطاءنا في الصحف والدواوين		
١٤٦	معجم الخطأ والصواب		
٥٩، ٤٢	أغلط اللغويين الأقدمين	بيّاع	١٦
٩٥	أخطاءنا في الصحف والدواوين	مُعَرِّض	١٧
١٥٣	العربية الصحيحة		
١٥١	العربية الصحيحة	مُتَحَف	١٨
٩٨	معجم الخطأ والصواب		
٦٦١	معجم الأغلط اللغوية المعاصرة	مُنْتَزَه	١٩

الفصل الرابع الأخطاء في الجموع

تنقسم الأسماء في اللغة العربية من حيث العدد إلى ثلاثة أقسام: المفرد، والمثنى، والجمع. فالمفرد ما دلَّ على واحد، أو هو ما ليس بمثنى ولا جمع. والمثنى هو ما دلَّ على اثنين بزيادة ألف ونون في آخره عند الرفع، وياء ونون عند النصب والجر. والجمع هو ما دلَّ على أكثر من اثنين.

ويقسم النحاة الجمع إلى ثلاثة أقسام:

- جمع المذكر السالم.
- جمع المؤنث السالم.
- جمع التذكير.

ويكون الاختلاف بين الجمعين السالمين وجمع التذكير من جهة ما يطرأ على المفرد من تغيير عند الجمع. فأما الجمعان السالمان فلا يطرأ على مفردهما تغيير عند جمعه، حيث نقول في جمع (علي): عليون وعليين، بزيادة الواو والنون أو الياء والنون دون تغيير في حروف المفرد (علي) أو حركاته. ونقول في جمع (زينب): زينبات، فنزيد الألف والتاء دون تغيير في حروف المفرد أو حركاته.

وأما جمع التذكير فهو الذي لا بدُّ أن يطرأ تغيير على مفردَه عند جمعه، وقد يكون بزيادة بعض الحروف أو نقصها وتغيير الحركات، نحو: رجل ورجال، وكتاب وكتب.

وقد قسمت هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول – الأخطاء في جمع التذكير.

المبحث الثاني – الأخطاء في جمع المؤنث السالم.

المبحث الثالث – الأخطاء الناتجة عن الخلط بين الجمعين السالمين وجمع التذكير.

المبحث الأول. الأخطاء في جمع التكسير

إن لجمع التكسير صيغاً متعددة، بعض هذه الصيغ يُستعمل مع إرادة الكثرة، ويسمى جمع كثرة، وبعضها يستعمل مع إرادة القلة (أي ما دون العشرة) ويسمى جمع قلة.^(١)

وربما تكون هذه الصيغ مطردة وربما لا تكون، والمراد بالمطردة تلك الصيغة التي يُجمع المفرد عليها إذا توفرت فيه صفات معينة، وذلك نحو صيغة (فعل)، فإن كل ما كان على وزن (أفعل) دالاً على عيب أو لون، جاز جمعه على (فعل)، فيقال في جمع أصفور: صفّر، وفي جمع أعور: عور. وأما الصيغ غير المطردة فهي تلك التي يطلق عليها (جموع التكسير السماعية)، فلا يكون في المفرد من هذه الجموع صفات معينة تجيز أن يُجمع كل مفرد توفرت فيه هذه الصفات على هذه الصيغة.^(٢)

والجدول التالي يبين الأخطاء التي وقعت في جموع التكسير:

الجدول رقم (١٤)

أخطاء جمع التكسير

الرقم	الخطأ	الصواب	الكتاب	الصفحة
١	أسياد، أحفاد	سادة، حفدة	لغة الجرائد	٩١
			معجم الخطأ والصواب	٣١٤
			من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف	٦٧
٢	أخصام	خُصوم	لغة الجرائد	٩٤، ٥٢
			أغلاط الكتاب	٦٢
			الكتابة الصحيحة	١٠٦

(١) يُنظر: جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية (٢٧-٣٥).

(٢) يُنظر: المرجع نفسه (٣٥-٣٦).

٣	أغراب	غرباء	لغة الجرائد تذكرة الكاتب حول الغلط والفصيح على السنة الكتاب الكتابة الصحيحة من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف	٦٧ ١٤٨ ١٢ ٢٦٥ ٨٧
٤	أدواء، أئداء	أدوية، ئداء	تذكرة الكاتب	٩٤
٥	أدهار	أدهر ودهور	تذكرة الكاتب معجم الأغلط اللغوية المعاصرة	١٢٢ ٢٢٩
٦	أمساء	أمسية	معجم الأغلط اللغوية المعاصرة	٦٢٩
٧	أخشاب	خشَب وخُشَب	الكتابة الصحيحة	١٠٣
٨	باسع الفلاحون أغللهم	غللهم وغللّتهم	معجم الخطأ والصواب أخطاء ألفناها	٣٣٥ ١٧
٩	أسطحة وأساطح أغلفة	سطوح غُلْف	لغة الجرائد من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف	٩٢ ٦٦
١٠	أبرجة، أزرة	أبراج، أزرار	لغة الجرائد محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة	٩٣، ٩٢ ٨

١٣١	لغة الجرائد	أديار	أديرة	١
١٢٢	تذكرة الكاتب			
٢٥	أغلاط الكتاب			
٤١	محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة			
٦٤	من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف			
١٢٠	تذكرة الكاتب	أقباء	أقبية (جمع قبو)	
٥٠	محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة			
١٢٠	تذكرة الكاتب	قني وقنوات	أقنية	
١٢	كتاب المنذر			
٥٠	محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة			
١٧٥	الكتابة الصحيحة	الشرائط والشرط	أشرطة	١
٣٤٤	معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة			
٣٩٢	معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة	ضرائح	أضرحة وأضرخ	١
٦٠	تذكرة الكاتب	أسهم وسهام	سهوم	١
٦٠	تذكرة الكاتب	ورْد وأوراد	ورود	١

٦٨	من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف	زَهْر وأزهار	زهور	١
٤٨٥،٤٥٦	معجم الأغلط اللغوية المعاصرة	عَقْبَان، غَزْلَان	عَقْبَان، غَزْلَان	١
١١٨ ٤١	لغة الجرائد معجم الأغلط اللغوية المعاصرة	الأعراب	العُرْبَان	٢
١١٩ ٤٠٧	تذكرة الكاتب معجم الأغلط اللغوية المعاصرة	طُرُش	طُرُشَان	٢
٦٤ ١٩ ١٨ ٣٥٤ ٦٧	لغة الجرائد أغلط الكتاب حول الغلط والفصح على ألسنة الكتاب الكتابة الصحيحة من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف	الأندية	النوادي	٢
١١٣ ٢٤	قل ولا تقل أخطاء لغوية معاصرة	البسلاء والباسلون	الضباط البواسل	٢
٢٤٥	الكتابة الصحيحة	أعراض	عوارض المرض	٢

٦٥	لغة الجرائد	معايب، مكاييد	معائب، مكائد	
١٠٥	تذكرة الكاتب	معايش، مشايخ	معائش، مشائخ	
١٣	كتاب المنذر	مضايق، مصايف	مضائق، مصائف	
٣٧	أغلاط الكتاب	مصايد، مصاير	مصائد، مصائر	
٤١	محاضرات عن الأخطاء	مغاور، مفاوز	مغائر، مفاوز	
	اللغوية الشائعة	مناور، مناوح	منائر، منائح	
٢٢٣-٢٢٢	الكتابة الصحيحة			
٦٧	قل ولا تقل			
٢٦-٢٥	الاستدراك على قل ولا			
	تقل			
٦١	أخطاء اللغة العربية			
	المعاصرة			
٩٢	لغة الجرائد	قُرَى	قرايا	٢
١٠٣	تذكرة الكاتب			
١٢	كتاب المنذر			
١٠	محاضرات عن الأخطاء			
	اللغوية الشائعة			
٢٩٧	الكتابة الصحيحة			

٢٧	القُسُس	القُسُسُوس، والقُسُيسون	لغة الجرائد كتاب المنذر محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف	٥٠ ١٧ ٤٠ ٦٣
٢٨	خصوم الأداء	لَا وَلَدَاد	حول الغلط والصحيح على السنة الكتاب قل ولا تقل	١٩ ١٧٥
٢٩	الخطان	الخيوط والأخيطة والأخياط	الكتابة الصحيحة معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة معجم الخطأ والصواب	١٠٠ ٢٠٩ ٢٩٦
٣٠	أظافر	أظفار	الكتابة الصحيحة معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة معجم الخطأ والصواب	٢١٨ ٤٢٣ ٣٢٧
٣١	وحيان	أودية	تذكرة الكاتب كتاب المنذر محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة	٧١ ١٢ ٥٠

٣٨٧	الكتابة الصحيحة			
٦٢	أخطاء اللغة العربية			
٦٧	المعاصرة			
	من الأخطاء الشائعة في			
	النحو والصرف			
١٢٥	تذكرة الكاتب	تلاميذ	تلامذة	٣
١٣	كتاب المنذر	أعمدة وعمد	عواميد	٣
٣٣٣	معجم الخطأ والصواب			
٢٨٩، ١١٤	قل ولا تقل	شدّاذ	رجال شواذ	٣
٢٩٢، ١١٤	قل ولا تقل	نقاط ونقط، نطاف	نقاط، نطاف	٣
		ونطف		
١٦٢	قل ولا تقل	الشوس	الفتيان الأشاوس	٣٠
١٢١	معجم الأغلاط اللغوية	الجزائر	الجزر (جمع جزيرة)	٣١
	المعاصرة			
٤١	لغة الجرائد	الورثة والوراث	الورثاء	٣١
١٣١	تذكرة الكاتب			
٣٨٨	الكتابة الصحيحة			
٦٤	لغة الجرائد	المجد/ مصدر لا	فلان من ذوي	٣٤
		يجمع	(الأمجاد)	

٤٠	نال مطلوبه بعد بذل (الجهود)	الجهد/ لا يجمع	تذكرة الكاتب	٥٤
٤١	أبحاث	مباحث	محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة	٤١
٤٢	الاحتياجات	الحاجات	الكتابة الصحيحة	٧١

التحليل

يحتل القياس الخاطئ مكان الصدارة بين القوانين التي يمكن بها تفسير الأخطاء التي وقعت في جموع التكسير؛ ذلك أن المتكلم قد يذهب في جمع المفرد الذي بين يديه إلى أحد أوزان جموع التكسير الأخرى، غير ملتفت إلى الوزن المشهور الذي يُجمع عليه هذا المفرد في الفصحى، وذلك كما في كثير من أمثلة الجدول السابق، حيث يقيس (أسياد) جمعاً لـ (سيّد) قياساً خاطئاً على (أبراج وأزواج) مثلاً، فيقع في الخطأ نتيجة هذا القياس، لأن الصواب أن يُجمع (سيّد) على (سادة) وليس على (أسياد).

وبالنظر إلى أنه ليس هناك قواعد صرفية معينة وثابتة تحكم صيغ جمع التكسير كما هو الحال في الجمعين الصحيحين، فقد استمرّ التبادل بين صيغ جمع التكسير، وعُدّ أصحاب التصحيح اللغوي هذا التبادل خطأ، ونَبّهوا عليه في مؤلفاتهم^(١).

وقد وقف بعض أصحاب التصحيح اللغوي موقفاً متشدداً من تلك الجموع المخالفة لقياسية جموع التكسير. فعُدّ هؤلاء المصححون الجمع على غير الصيغة القياسية خطأً،

^(١) يُنظر: الجدول رقم (٤).

وأما بعض الأسماء الأخرى فقد اختلف في جمعها على هذا الوزن (أفعال)، ومنها:
أحفاد جمع حفيد، وأخصام جمع خصم، وأغراب جمع غريب، وأثداء جمع ثدي، وأخشاب
جمع خشبة. وقد أجاز هذه الجموع عدد من أصحاب التصحيح اللغوي^(١) على الرغم من
تخطيء غيرهم من أصحاب التصحيح لها.

ومما اختلف على أبناء اللغة من جموع هذا الوزن (أغلال) فهي جمع (غل) وهو
القيد، وأما جمع (غلة) وهي الناتج والمحصول فهو (غلات وغلل)، ولم يميز المتكلمون
بين معنييهما، فقالوا: (باع الفلاحون أغلالهم) والصواب: أنهم باعوا غلاتهم، حتى لا
يصير المعنى أن لهم قيوداً فباعوها.

٢- وزن (أفيلة)

هذا الوزن من أوزان جموع التكسير و "يُطَرَّد في جمع اسم مذكر رباعي، قبل
آخره مد، سواء أكان هذا المد ألفاً ككواء وألوية، ورداء وأردية، أم ياء كزغيف وأرغفة،
وقميص وأقمصة، أم واو كعمود وأعمدة، وقعود وأقعدة"^(٢).

وقد جُمعت على هذا الوزن (أفيلة) كثير من الأسماء التي لم تتوافر فيها الشروط
المذكورة، نحو: نجد وأنجدة، وصلب وأصلبة، ورمضان وأرمضة، وفناء وأفنية، وعُذُّ
ذلك من باب الشذوذ في هذا الوزن^(٣).

ومما جاء مجموعاً على هذا الوزن الجموع الواردة في الأرقام (٩-١٥) من الجدول
السابق، وقد خطأها عدد من أصحاب التصحيح اللغوي وأجاز بعضاً منها بعضهم، فقال

(١) ينظر: جدول الجموع المصنوبة اللاحق، الأرقام (١-٥).

(٢) الفيصل في ألوان الجموع (٤٢).

(٣) ينظر: المرجع نفسه (٤٢-٤٤).

أحمد عمر في جمع دَيْر على أديرة: "يشيع الآن جمعها على (أديرة)، ولا غبار عندي على هذا الجمع"^(١).

وامتد تخطيء بعض أصحاب التصحيح اللغوي إلى جموع قد توافرت في المفرد منها الشروط المذكورة آنفاً؛ إذ خطأ زهدي جار الله والعدناني جمع (شريط) على (أشرطة)، وخطأ العدناني جمع (ضريح) على أضرحة، وذلك على الرغم من كون الاسمين مذكرين رباعيين، وقبل آخر كل منهما مدّ، ولا يختلفان عن رغيف وأرغفة وقميص وأقمصة.

فالمعيار الذي يستند إليه أصحاب التصحيح في معالجتهم لأمر جموع التكسير غير دقيق؛ إذ إن فيها الوزن القياسي المشهور، وفيها الشاذ وهو كثير، فلم يجد بعض أصحاب التصحيح إلا أن يُخطئوا كل ما خالف الوزن القياسي، ووجد بعضهم الآخر أن في ذلك تضيقاً على المتكلمين، بل حجراً على اللغة نفسها، ولا سيّما أن الخروج عن الصيغ القياسية قديم، وهو ما أطلق عليه القدماء اسم الشاذ.

٣- وزن (فُعول)

خطأ أسعد داغر جمع (سَهْم) على سهوم، وجمع (ورد) على (ورود)، وتابعه محمد أبو الفتوح شريف، فخطأ جمع (زَهْر) على (زهور)، وهذه الجموع في الجدول السابق تحمل الأرقام (١٦-١٨)، وقد ذكر أسعد داغر أن هذه الجموع غير مسموعة عن العرب، وأن الصواب جمع (سهم) على (أسهُم وسهام)، وجمع (ورد) على (وَرْد وورُود)^(٢).

ولكن هذا الجمع قياسي، حيث جُمع ما كان وزنه (فَعْل) على (فُعول) نحو: شَمْس وشُموس، وكَعْب وكُعوب، وفَأْس وفُؤوس^(٣). فكان بعض أصحاب التصحيح يخطئون ما

(١) العربية الصحيحة (١٤٠).

(٢) ينظر: تذكرة الكاتب (٦٠).

(٣) ينظر: الفِصَل في ألوان الجموع (٦٥)، والعربية الصحيحة (١٤٣).

خالف القياس بحجة هذه المخالفة وإن كان مسموعاً، ثم يخطئون ما وافق القياس بحجة عدم سماعه، وعدم السماع أمرٌ يحتاج إلى دقة بالغة، ولا سيما أن كثيراً مما يُخطأ على وفق هذا المعيار ما يثبت أن بصويته اللغويون بأن يُبينوا أنه مسموع، ويذكروا الشواهد لذلك^(١).

وقد صوّب أحمد عمر هذه الجموع فقال: "والحق أن جمع زهر على زهور قياسي مثل كعب وكعوب.... وقد ورد هذا الجمع عرضاً في معاجم اللغة، قال صاحب التاج في مادة عنبر: ومرعى نحلته من الزهور الطيبة، وقال صاحب المصباح في مادة روض: والروضة الموضوع المعجب بالزهور"^(٢).

٤- وزن (فعلان)

جاءت على هذا الوزن الجموع التي تحمل الأرقام (١٩-٢١)، فأما عَقَبَان و غَزْلَان، فإن المأخذ عليهما في ضمّ فاء الصيغة التي تكون مكسورة (فعلان)؛ إذ الصواب فيهما (عَقَبَان و غَزْلَان)، ويبدو أن مردّ هذا الخطأ إلى رغبة المتكلم في التخلص من الكسرة التي تأتي في أول الكلمة، كما أن فتحةً طويلة تلت الحرف الثالث، والضمّة أقرب في المخرج إلى الفتحة منها إلى الكسرة، كما أن مفرد العَقَبَان هو (عُقَاب) بضم العين فيكون لتأثير القياس على المفرد أثر عند الجمع، وبعد ذلك تكون صيغة (غَزْلَان) قد تأثرت بصيغة (عَقَبَان) وقيست عليها قياساً خاطئاً.

(١) يُنظر: الاستدراك على كتاب قل ولا تقل، والعربية الصحيحة، وكثير من كتب التصحيح.

(٢) العربية الصحيحة (١، ٣).

وأما (عُربان وطُرشان) فقد زِيدَت الألف والنون في جمعها الذي على وزن (فُعَل):
عُرب وطُرش. ويبدو أن (عُربان) هي ما يُعَدُّ مقيساً في هذا الجمع، فلقد جاء في الفيصلي
أن (فُعَلان) ينقاس في ثلاثة مفردات، منها كل "اسم صحيح العين على وزن فَعَل
بفتحتين"^(١)، فبهذا يكون جمع (عَرَب) على (عُربان) صحيحاً ومقيساً.
وأما (طُرشان) فهي مقيسة على أعمى وعُميان، وأعور وعُوران، وأعرج
وعُرجان،.... وهذه الجموع مسموعة على هذه الصيغة^(٢).

٥- وزن (فواعل)

جاءت على هذا الوزن ثلاثة جموع واقعة في الأرقام (٢٢-٢٤)، وهي (النوادي
والبوasl والعوارض)، والمفرد من هذه الجموع يكون على وزن (فاعل)، والقياس أن
يُجمع ما كان على وزن (فاعل) على (فواعل)، فقال اليازجي في جمع النادي على
النوادي: "ويقولون قد شاع هذا الخبر في النوادي يريدون جمع النادي وهو مع كونه
القياس غير مستعمل، وإنما يقال في جمعه الأندية"^(٣)، فقد استند اليازجي إلى عدم
الاستعمال في تخطيء جمع النادي على النوادي.

وأما مصطفى جواد فقد خطأ أن تُجمع (باسل) وهي صفة لمذكر عاقل على
(بوasl)، فقال: "أما (البوasl) فهو جمع لغير العقلاء وللمؤنث نقول: أسد باسل وأسود
بوasl، وفتاة باسلة وفتيات بوasl"^(٤). غير أن هذا التخطيء، مع ما فيه من تضيق على

(١) الفيصلي في ألوان الجموع (٧٠).

(٢) يُنظر: المرجع نفسه (٧٠).

(٣) لغة الجرائد (٦٤).

(٤) قل ولا تقل (١١٣).

أبناء اللغة، لم يثبت أمام الاستقراء للنصوص العربية، حيث وجدت فاعل صفة لمذكر عاقل مجموعة على فواعل^(١)، ومن ذلك قول المنخل الإشكري:

وعلى الجياد المضمرا
ت فوارس مثل الصقور^(٢)

وقد حسم عباس أبو السعود الخلاف في الجمع على هذا الوزن فقال: "لا يحكم بالتخطئة على من يجمعها على هذا الوزن وهي صفة للعاقل، وإنما يحكم عليه بأنه ترك الأفضل إلى ما هو مباح، وإن كان دونه في القوة"^(٣)

٦- وزن (فعائل)

نبه أصحاب التصحيح إلى الخطأ الواقع في وزن (فعائل)، حيث تجمع الأسماء مثل: مكيدة على مكائد، ومعيبة على معائب، وغيرها من الجموع التي وردت في رقم (٢٥) من الجدول السابق.

والصواب في جمع هذه الأسماء التي يكون الحرف الثالث فيها حرف مد أصلي أن تجمع بغير همزة، فيقال: مكيدة ومكايد، ومعيبة ومعائب،....
ولكن مثل هذا الصواب ربما لا يفتن إليه إلا أهل الاختصاص، إذ يحدث اللبس بسبب عدم التمييز بين حرف المد الأصلي والزائد، ذلك أن الاسم الذي يكون الحرف الثالث فيه حرف مد زائداً يؤتى بالهمزة في جمعه، فيقال في (صحيفة): صحائف، وفي جمع (عجوز): عجائز. ولا يستطيع غير المتخصص أن يتبين الفرق بين (معيبة وصحيفة)، ومن هنا يحدث الخطأ.

(١) ينظر: الفيصل في ألوان الجموع (٧٧).

(٢) ينظر: المرجع نفسه (٧٧).

(٣) المرجع نفسه (٧٦).

ويبدو أن التداخل بين هاتين الصفتين قديم، حيث سُمي النحاة ما جاء على (فعلل) مع أن حرف المد أصلي في مفردة بالشاذ، يقول أسعد داغر: "وشدّ مصائب ومناثر وغيرهما مما سُمع بالهمزة مع أصالة حرف المدّ فيه"^(١).

وقد أجاز الغلاييني وأحمد عمر وإميل يعقوب هذه الجموع التي خطأها أصحاب التصحيح، يقول الغلاييني: "يُقال في جمع منارة "مناور" على القياس و "مناثر" على غير القياس، وكلاهما منصوص عليه. ومن همز فقد شُبّه الأصلي بالزائد"^(٢)، وذكر أحمد عمر أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد رأى "أن يسوّى بين حرف المد الأصلي وحرف المدّ الزائد"^(٣) أي أنه أجاز في مكيدة ونحوها أن يؤتى بالهمزة في جمعها (مكائد) أو يؤتى بها على الأصل (مكايد).

وفي هذا القرار ما فيه من تيسير على كتاب اللغة العربية ومتكلميها، ولا سيّما أن اللغة — كما يقول محمد كامل حسين —: "ليست ملكاً للمتألقين وحدهم، ومثل هذا الخطأ مقبول من غير شك، وليس للناس جميعاً أن يقفوا عند هذه الصيغة كلما وردت في كلامهم يتبينون أهى مفاعل أم فعائل"^(٤).

٧- أوزان مختلفة ومشهورة من جموع التكسير

ذكر بعض أصحاب التصحيح اللغوي أخطاء مشهورة في جموع التكسير، وهذه الجموع هي التي تقع في الأرقام (٢٦-٣٨) من الجدول السابق، ويمكن التأكيد هنا أيضاً على أثر القياس الخاطيء في حدوث هذه الأخطاء. فقد قيست (قرية) على (قضية ووصية) فجُمعت على (قرايا) كما جُمعتا على (قضايا ووصايا)، وقد أشار إلى مثل هذا الشيخ

(١) تذكرة الكاتب (١٠٥).

(٢) نظرات في اللغة والأدب (٤٦).

(٣) العربية الصحيحة (١٥٢).

(٤) بحث 'أخطاء اللغويين' مجلة مجمع اللغة العربية، ج ٢١، ١٩٦٦، (١٠٩).

اليازجي عند تنبيهه على الخطأ في (قرايا)، فقال: "وقولهم في جمع القرية قرايا كأنهم جمعوا القرية بتشديد الياء"^(١).

ومن القياس الخاطئ جمع (الدود) على (الداء) قياساً على (أكفاء) جمع كفيف. وجمع (خيط) على (خيطان) قياساً على عود وعيدان وحوث وحيثان. وجمع (أظفر) على (أظافر) قياساً على أنمل وأنامل. وجمع (واد) على (وديان) قياساً على جموع كغزلان وخرفان، وإن كانت بنية المفرد منهما (غزال وخروف) مخالفة لبنية المفرد (واد)، إلا أن هذا الجمع أسهل في النطق من الجمع القياسي (أودية) الذي يبتدئ بالهمزة.

ومثل ما تقدّم مما يُفسر بالقياس الخاطئ جمع (عامود) على (عواميد) قياساً على طاووس وطواويس، وجمع (أشوس) على (أشاوس) قياساً على أرمل وأرامل وأدهم وأداهم. وجمع (جزيرة) على (جُزُر) قياساً على صحيفة وصُحف، وقطيفة وقُطَف.

وأما (القُسُس) جمعاً لقُس، فالذي حدث فيها هو تقصير للحركة الطويلة؛ إذ الصواب (القُسوس)، مما أدى إلى تغير في البنية الصرفية، وقريب من ذلك ما حدث في جمع (نُقطة) على (نُقاط)، و (نُطفة) على (نُطاف)؛ إذ الصواب فيها يكون إما بتقصير الفتحة التي تلي الحرف الثاني (نُقَط ونُطَف)، وإما بكسر الأول منهما عند الجمع (نُقاط ونُطاف). وهذا الخطأ مرده إلى الخلط، عند المتكلمين، بين الصيغتين الصحيحتين (نُقَط ونُقاط)، حيث أخذوا من الأولى ضمة الأول، وأخذوا من الثانية الفتحة الطويلة، فتكونت الصيغة المخطئة (نُقاط ونُطاف).

^(١) لغة الجرائد (٩٢).

وخطاً أسعد داغر جمع (تلميذ) على (تلامذة)، وذكر أن الصواب جمعها على (تلاميذ)، ولكنّ عباس أبو السعود قد ذكر أنّ ما كان من نحو بطريق وغطريسف يُجمع قياساً على (فعالة): بطارقة وغطارقة^(١)، فلا وجه لتخطيء أسعد داغر هذا الجمع. وخطاً مصطفى جواد جمع (شاذ) إذا كانت صفة لمذكر عاقل على (شواذ)، وذكر أن الصواب يكون بجمعها على (شُذاذ)، وقد سبقت الإشارة إلى تخطئة جمع (باسل) على (بواسل) إذا كانت صفة لمذكر عاقل، ولكنّ عباس أبو السعود أجاز هذا الجمع استناداً إلى ما ورد منه في أشعار العرب التي يُحتجُّ بها^(٢).

وأما (الورثاء) فقد خطأها بعض أصحاب التصحيح اعتماداً على أنها جمع (وارث)، وهذا صحيح، ولكنها إن كانت جمعاً لورث، فإنها تكون صحيحة أيضاً، فهي نحو كريم وكُرّماء، وظريف وظُرّفاء.

٨- جمع المصدر بأوزانه المختلفة

خطأ عدد من أصحاب التصحيح اللغوي جمع المصدر، فقال اليازجي في الجمع (أمجاد): "يقولون فلان من ذوي الأمجاد يريدون جمع مجد ولم يُسمع للمجد جمعٌ على أمجاد ولا غيره لأنه مصدر في الأصل"^(٣). وقال أسعد داغر في جمع (بحث) على (أبحاث): "لأنّهم ولعٌ شديد باستعمال أبحاث جمع بحث، فيقولون: "طرق أبحاثاً كثيرة طريفة"، و (كانت أبحاثه أوفى وأتم)، وقد علمت مما تقدّم أنّ المصدر اسم الحدث لا يثنى ولا يُجمع إلا ما دلّ منه على عدد أو نوع. وللكتاب مندوحة عن مخالفة هذه القاعدة باستعمال المصدر الميمي من هذه المادّة وهو مبحث وجمعه مباحث"^(٤).

(١) يُنظر: الفیصل فی ألوان الجموع (١٧٥).

(٢) يُنظر: المرجع نفسه (١٧٧).

(٣) لغة الجرائد (٦٤).

(٤) تذكرة الكاتب (١٣٥).

وتُخطئُهم هذه للمصادر الواقعة في الأرقام (٣٩-٤٢) من الجدول السابق تستند إلى بعض مقولات للقدماء من أن المصدر لا يُجمع، وذلك صحيح إذا بقي المصدر جنساً عاماً، كأن نريد من المصدر (بَحَث) جنس البحث عموماً، أما إذا صار اسماً لتلك الأعمال الكتابية التي يقدّمها الباحثون فما الخطأ في جمعه؟ وهل يمكن أن يسدّ المصدر الميمي (مبحث) مسدّهما، كما اقترح أسعد داغر؟

ولقد ناقش الزعبلوي هذا التخطيء الذي جرى عليه بعض أصحاب التصحيح اللغوي، وذهب إلى أن المصدر لا يُجمع إذا بقي جنساً للفعل، وأما إذا عدل به إلى نوع من التحديد جاز جمعه قياساً، يقول: "والذي عندي أن المصدر جنس للفعل كما قالوا، والجنس يحتمل القليل والكثير. فإذا حدّ المصدر بهذا التعريف فلا سبيل إلى جمعه البتة سماعاً أو قياساً. لكنّه إذا عدل به عن هذه الجنسية إلى نوع من التحديد جاز جمعه قياساً على الأسماء"^(١).

(١) أخطأونا في الصحف والدواوين، (٢٩٥).

المبحث الثاني . الأخطاء في جمع المؤنث السالم

وقعت الأخطاء في جمع المؤنث السالم من خلال أوزان ثلاثة هي فَعَلَات، وفَعَّلَات، وفِعْلَات، ويُجمع على هذه الأوزان الأسماء التي وزنها: فَعْلَة وفِعْلَة.

والجدول التالي يبين الأخطاء التي وقعت في جمع المؤنث السالم:

الجدول رقم (٤ب)

أخطاء جمع المؤنث السالم

الرقم	الخطأ	الصواب	الكتاب	الصفحة
١	أَزْمَات، حَقَّات	أَزْمَات، حَقَّات	الكتابة العربية	٢٧
	سَجَدَات، جَلَسَات	سَجَدَات، جَلَسَات	قل ولا تقل	٦٧
	حَمَلَات، رَكَلَات	حَمَلَات، رَكَلَات	العربية الصحيحة	١٢٤
	صَفَقَات، طَلَقَات	صَفَقَات، طَلَقَات	أخطاء اللغة العربية	٥٧
	نَدَوَات، هَجَمَات	نَدَوَات، هَجَمَات	المعاصرة	
			تصويبات لغوية	٦٠، ٢٢
٢	جَوَلَات، دَوَرَات	جَوَلَات، دَوَرَات	أخطاء اللغة العربية	٥٧
	نَوَيَات	نَوَيَات	المعاصرة	
٣	رَحَلَات، خَدَمَات	رَحَلَات، خَدَمَات	العربية الصحيحة	١٢٤
	فَلَذَات، فَقَرَات	فَلَذَات، فَقَرَات	أخطاء اللغة العربية	٥٨
			المعاصرة	
			تصويبات لغوية	٦٣

التحليل

١- وزن (فَعَلَات)

الجموع التي سُجِّلَتْ في رقم (١) من الجدول السابق، هي جموعٌ لأسماء مفرد كُـلِّ منها على وزن (فَعَلَة) نحو: أَرْمَة وسَجْدَة وجَلْسَة،... ويكون جمع هذه الأسماء مفتوح العين^(١)، فنقول: أَرْمَات وسَجَدَات وجَلْسَات،....

ويتمثل الخطأ الواقع في هذه الجموع بإسكان عين (فَعَلَة) عند الجمع (أَرْمَات، وسَجَدَات، وجَلْسَات)، وهذا الخطأ راجع إلى عامل صوتي محض؛ حيث يسعى المتكلمون إلى التخلص من المقطعين القصيرين المفتوحين (أ) و (ز)، اللذين يليهما مقطع طويل مغلق (مات).

فيلجأ المتكلمون إلى إسكان عين (فَعَلَة) الذي يجعل الجمع مكوناً من مقطعين مغلقين (أَرْمَات) و (مات)، وهما أسهل عند النطق من المقاطع المتوالية.

ولعلَّ السبب في عدم تحريك فاء الكلمة هو الميل إلى التوحيد، فهناك وزن (فَعَلَات)، ووزن (فَعَلَات)، فمن مال إلى الوزن الأول جعل الثاني المسكّن محركاً للطرد على وتيرة واحدة، وإن مال إلى الوزن الثاني سكّن المحرك في الأول.

٢- وزن (فَعَلَات)

يُجمع على (فَعَلَات) الاسم الذي على وزن (فَعَلَة) وعينه حرف عِلَّة^(٢)، وقد سُجِّلَتْ أخطاء هذا الوزن من جمع المؤنث السالم في رقم (٢) من الجدول السابق، مثل (جَوَلَة) التي قيل فيها (جَوَلَات) والصواب (جَوَلَات).

^(١) يُنظر: الفیصل ألوان الجموع (٢٠).

^(٢) يُنظر: المرجع نفسه (٢٠).

وهذه الأخطاء في (فَعَلَات) تقابل تلك التي وقعت في (فَعَلَات)؛ إذ فَتَحَ المتكلمون عين (فَعَلَات) وهي ساكنة، وأسكنوها في (فَعَلَات) وهي مفتوحة.

ويبدو أن الأخطاء في هذا البناء (فَعَلَات) ترجع إلى أثر اللهجات القديمة، وامتدادها وتأثيرها في الفصحى المعاصرة؛ ذلك أن فَتَحَ عين (فَعَلَات) ليس خطأ كما ذكر بعض أصحاب التصحيح، وإنما هو وجه دون الأفصح وهو الإسكان. يقول عباس أبو السعود في هذا البناء (فَعَلَات): "وهذا فيه لغتان، فهذيل تفتحه، كما في قراءة بعضهم "ثلاث عَوَرَات لكم" بفتح الواو وكما في قول الهذلي يمدح جملته:

أخو بَيَّضَات رائحٌ متَأَوَّبٌ رقيقٌ بمسحِ المنكبين سبوحُ

ولغة غيرهم الإسكان، وهي أفصح^(١). ويمكن أن يكون لاكتساب العربية بسالتعلم، وتأثير التخطئة أثرٌ في الأخطاء في صيغتي: (فَعَلَات) و (فَعَلَات)، فإذا كتب الكاتب (أَزَمَات) قيل له: بل هي أَزَمَات. وإذا قاس على هذا الصحيح فكتب (جَوَلَات) قيل له: بل هي (جَوَلَات). وفي الأغلب لا يقف المتكلمون من كتّاب وغيرهم عند المفرد فينظرون في عينه، أمعتلٌ هو أم صحيح؟.

ويجري اتجاه الميل إلى التوحيد والطرْد على وتيرة واحدة على هذا الوزن أيضاً، فعل الرغم من قولهم بأن (فَعَلَات) لما كان مفردة على (فَعَلَة) وعينه حرف علة، فقد وجد من يقول في (عَوْرَة): (عَوَرَات)، وعليه، فهناك اتجاهان للتوحيد، كما أشير في السابق، اتجاه للتحرّيك في عين الوزن، وآخر للتسكين فيه.

^(١) الفَيْصَل في ألوان الجموع (٢١).

٣- وزن (فَعَلَات)

يُجمع على هذا الوزن ما كان على (فَعَلَة) المكسور العين، فنقول في خِدْمَة: خِدْمَات، وفي رِحْلَة: رِحَالَات. ويجوز فتح العين عند الجمع في هذه الصيغة فيقال: خِدْمَات وَرِحَالَات^(١).

وقد وقع الخطأ في هذا الوزن بفتح فاء (فَعَلَة) عند الجمع، فقليل فيها خِدْمَات وَرِحَالَات، ويبدو أن هذا الخطأ قد بدأ بفتح عين (فَعَلَة) عند جمعها، وهذا مما يجوز فيها، ثم لجأ المتكلم إلى المماثلة بين حركة الفاء وحركة العين للتخلص من الانتقال من كسر إلى فتح. ويُمثل هذا الانتقال بالشكل الآتي:

خِدْمَة ← خِدْمَات ← خِدْمَات ← خِدْمَات

ويمكن أن يكون السعي إلى توحيد صيغة جمع (فَعَلَة) أمفتوحة الفاء كانت أو مكسورة هو الذي حمل المتكلمين على أن يقولوا: خِدْمَات وَرِحَالَات، لتتحد في الوزن مع: أَرْمَات وَحَمَلَات.

المبحث الثالث. الأخطاء الناتجة عن الخلط بين الجمعين السالمين وجمع التكسير

لقد وقعت بعض الأخطاء نتيجة الخلط بين أحد الجمعين السالمين وجمع التكسير، فوجد أن بعض المتكلمين يجمع اسماً جمع مؤنث سالماً مع أن الصواب جمعه جمع تكسير، وذلك نحو قولهم: (نساء شقراوات)، والصواب: (نساء شُقُر). ووقع العكس بأن جمعت أسماء جمع تكسير، والصواب جمعها جمع مؤنث سالماً، وذلك نحو: (نسمة)، إذ جمعت على (نسائم) والصواب (نَسَمَات).

(١) يُنظر: أخطاء اللغة العربية المعاصرة (٥٧).

وكذلك وقع الخلط بين جمع المذكر السالم، وجمع التكسير، فجمع (صبور) على (صبورين)، والصواب جمعه جمع تكسير على (صَبْرٍ). وجمع (مدير) على (مدراء)، والصواب جمعه جمع مذكر سالماً على (مديرين).

وبين الجدول التالي الأخطاء التي وقعت نتيجة الخلط بين الجمعين السالمين، وجمع التكسير:

الجدول رقم (٤ جـ)

الخلط بين الجمعين السالمين وجمع التكسير

الرقم	الخطأ	الصواب	الكتاب	الصفحة
	جمع مؤنث سالم	جمع تكسير		
١	شَقَرَاوَات، حَمَرَاوَات سوداوات، بيضاوات	شَقَرٌ، حُمُرٌ سُودٌ، بَيِضٌ	معجم الخطأ والصواب أخطاء مستورة في لغة كتابنا من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف	٣١٨ ٥٢ ٦٥
٢	مُسْتَشْفِيَّات، مُسْتَوْصِفَات	مَشَافِي، مَوَاصِف	أغلاط الكتاب	٥١
٣	إِطَارَات	أُطُرٌ	أخطاؤنا في الصحف والدواوين من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف	١٥٦ ٦٧
٤	سَنَدَات	أَسْنَاد	أخطاؤنا في الصحف والدواوين	١٩٩
٥	عَائِلَات	عِيَال، وَعَيْلٌ	حول الغلط والفصيح	١٩

	على أسنة الكتاب			
٦	مجوهرات	جواهر	الكتابة الصحيحة معجم الأغلط اللغوية المعاصرة	٧٠ ١٣٨
٧	عجلات السيارة	عجال وأعجال	الكتابة الصحيحة	٢٢٩
٨	الفراشات	الفرّاش	الكتابة الصحيحة	٢٧٥
٩	فقاعات الصابون	فقّاقيع	الكتابة الصحيحة	٢٨٤
١٠	القاذورات	الأقذار	الكتابة الصحيحة	٢٩٤
١١	الأهرامات	الأهرام	معجم الأغلط اللغوية المعاصرة	٦٩٦
١٢	جوازات السفر	أجوزة	معجم الخطأ والصواب أخطاء مستورة في لغة كتابنا	٢٩٢ ٢٨
	جمع تكسير	جمع مؤنث سالم		
١٣	نسائم، عوائد حوائج، صنائع	نسمات، عادات حاجات، صناعات	تذكرة الكاتب كتاب المنذر أغلط الكتاب حول الغلط والفصيح على أسنة الكتاب معجم الخطأ والصواب من الأخطاء الشائعة	٧٢،٦٠ ٨٢،١٢ ٤٩ ٤٢،٤٠،١٤ ٢٥٣ ٦٩

	في النحو والصرف			
١٤	نوايا	نِيات	تذكرة الكاتب	١٠٣
			كتاب المنذر	١٢
			أغلاط الكتاب	٥٨
			أخطاؤنا في الصحف	٢٧٦
			والدواوين	
			محاضرات عن	٤٠
			الأخطاء اللغوية	
			الشائعة	
			حول الخط الفصيح	٤٣
			على السنة الكتاب	
			معجم الخطأ والصواب	٣٥٥
			تصويبات لغوية	١٣٧
١٥	معاجم	معجمات	أغلاط اللغويين	١١٩
			الأقدمين	
١٦	مشاكل	مشكلات	تصويبات لغوية	١٢٣
١٧	قهاري	قهوات	لغة الجرائد	١١٣
			تذكرة الكاتب	١١٧
			كتاب المنذر	١٢
	جمع مذكر سالم	جمع تكسير		
١٨	صَبُورون، غَيُورون	صَبْرٌ، غَيْرٌ	تذكرة الكاتب	١٠٩

١٣	كتاب المنذر	جُسُر، شُكْر	جَسُورون، شُكُورون	
١٩	أغلاط الكتاب	عُجُل، فُخْر	عَجُولون، فُخُورون	
٢٣٥	أخطاؤنا في الصحف والدواوين	غُدْر	غُدُورون	
١٠١	لغويات			
٢٦٣	الكتابة الصحيحة			
١٣٤، ١٠١	الكتابة الصحيحة	خُبْرَاء، رُحْمَاء	خُبِيرون، رَحِيمون	١٩
١٥٦	الكتابة الصحيحة	سَوَاق	سَوَاقون (جمع سَوَاق)	٢٠
٣٣٠، ٢٢٠	الكتابة الصحيحة	ظِمَاء، لَطَاف وَلُطَفَاء	ظَامِثون، لَطِيفون	٢١
١٠٤	أخطاء لغوية معاصرة	أَكْفَاء	كَفِيفون (المن فقدوا البصر)	٢٢
		جمع مذكر سالم	جمع تكسير	
١٣٠	لغة الجرائد	مديرون	مُدْرَاء	٢٣
٢٦	أغلاط الكتاب			
١٦٢	العربية الصحيحة			
٧	أحاديث إذاعية في الأخطاء الشائعة			
٤٩	أخطاء لغوية معاصرة			
٣٠٤	معجم الخطأ والصواب			
١٢٠	تصويبات لغوية			
٩٣	لغة الجرائد	عربانون	عَرَايَا	٢٤

٤١	محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة			
٦٤	من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف			
٧٥	تذكرة الكاتب	بائسون	بُؤساء	٢٥
١٤	أغلاط الكتاب			
٣٥	الكتابة الصحيحة			
٢٩	قل ولا تقل			
٢٠	أخطاء لغوية معاصرة			
١٣	أغلاط الكتاب	تاعسون وتعيسون	تُعساء	٢٦
٣١	أخطاء لغوية معاصرة			

التحليل

يبدو أن مسألة الخلط بين الجموع ترجع — في معظمها — إلى تأثير القياس الخاطئ، الذي يتجه المتكلم على وفقه إلى قياس الاسم الذي ينوي جمعه على اسم آخر، قد يرى بينهما علاقة تبيح له جمعه كجمع ذلك الاسم، وهذه العلاقة قد تكون متوهمة، ولكن الجمع الذي جاء على وفقها قد يلقي شيوعاً وانتشاراً بين المتكلمين، مما يشير إلى أن هذا التوهم لم يأت من فراغ، ولم يكن على مستوى فرد معين فقط.

وهذه الجموع الناتجة عن القياس الخاطئ، يأخذ بها ابن اللغة، ويستعملها عند الحاجة، دون التحقق من مدى توافقها مع القواعد الصرفية الصحيحة؛ فهي جموع شائعة

وأمثالها في الوزن والمعنى شائعة أيضاً، فلا حرج في استخدامها ما دامت تلبّي رغباته،
ويؤدي بها المعنى المراد.

وتقسم الأخطاء الناتجة عن الخلط بين الجمعين السالمين وجمع التكسير إلى قسمين
هما:

١. الخلط بين جمع المؤنث السالم وجمع التكسير: وتشمل المجموع التي تحمل الأرقام
(١٧-١) من الجدول السابق، وهي (أربعة وعشرون) جمعاً.

٢. الخلط بين جمع المذكر السالم وجمع التكسير: وتشمل المجموع التي تحمل الأرقام
(٢٦-١٨) من الجدول السابق، وهي (سبعة عشر) جمعاً.

وسيتّم في ما يلي الحديث عن هذين القسمين:

١- الخلط بين جمع المؤنث السالم وجمع التكسير

جاء هذا الخلط على شكلين، وفيما يلي شرحهما:

أ- أسماء جمعت جمع مؤنث سالم وحقّها أن تجمع جمع تكسير: وهي (ستة عشر) اسماً
وارداً في الأرقام (١٢-١) من الجدول السابق.

ويرى أصحاب كتب التصحيح أنّ هذه الأسماء لا تجمع إلّا جمع تكسير؛ لأنّها
محكّومة بقواعد صرفية معينة، أو أنّها سمعت هكذا.

فقد خطأ إميل يعقوب جمع (شقراء) على (شقراوات)، ورأى أن الصواب جمعها
على (شُقُر)، ويفسر ذلك بقوله: "تجمع الصفة التي على وزن (فعلاء) ومذكرها (أفعل)
جمع تكسير على وزن (فُعَل)".^(١)

^(١) معجم الخطأ والصواب (٣١٨).

وقال سيبويه: "والمؤنث من هذا (يعني أفعل) يُجمع على (فُعُل)، وذلك حمراء وحُمُر، وصفراء وصفُر"^(١). وهذا هو جمع الألوان من وزن (فعلاء)، قال تعالى: ﴿مِن الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٍ﴾^(٢).

ويبدو أن المتكلم قاس (شقراوات وحمراوات، وغيرهما) على (صحراوات) جمع (صحراء)، والعلاقة واضحة بين (صحراء) و (شقراء) من حيث الوزن وانتهاء كلٍّ منها بالألف الممدودة.

ويجيز النجار جمع (شقراوات وحمراوات، وغيرهما) جمع مؤنث سالماً على هذا النحو، وهو يتابع في ذلك الكوفيين الذين أجازوا جمع الصفة من وزن (فعلاء) جمع مؤنث سالماً^(٣). وبذلك يكون لامتداد هذا الوجه القديم أثر في حدوث هذا الجمع.

ويخطئ كمال إبراهيم جمع (مستشفى، ومستوصف) جمع مؤنث سالماً، ويرى أن يجمعاً جمع تكسير على (مشافي ومواصف)؛ لأن القاعدة في جمع المؤنث السالم، أن الاسم الخماسي أو السداسي إذا جُمع جمع تكسير، فلا يجمع جمع مؤنث سالماً^(٤). ويضيف قائلاً: "وقد جاء جمع (مستشفى) على (مستشفيات) على لسان الكتاب والأدباء كافة وهو منهم سهو عن هذه القاعدة"^(٥).

والجمع على (مشافي ومواصف) يفقد الاسم بعض حروفه، ويبدو أن هذا سبب للنفور من هذا الجمع. وكلمة (مستشفى) من الكلمات المحدثّة التي أجاز مجمع اللغة العربية جمعها جمع مؤنث سالماً^(٦). و (مستوصف) مثلها.

(١) كتاب سيبويه (٦٤٤/٣).

(٢) فاطر (٢٧).

(٣) محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة (١٩).

(٤) اغلاط الكتاب (٥١).

(٥) المرجع السابق (٥١).

(٦) ينظر: المعجم الوسيط، مادة (شفي).

ويخطئ الزعبلوي ومحمد أبو الفتوح شريف جمع (إطار) على (إطارات)،
ويجمعانه على (أطر)^(١)؛ فإن ما كان على (فعال) جمعه على (فعل)، نحو: حمار وحُمُر،
وإزار وأزُر، وفراش وفُرُش^(٢).

ويبدو أن أبناء اللغة لا يألِفون مثل هذا الجمع، ويحاولون - قسراً استطاعتهم -
الحفاظ على حروف الاسم عند جمعه، مرتبةً وكاملةً، محكمين في ذلك حسّهم اللغوي،
وأداء المعنى المراد؛ لذلك فإنهم ينفرون من جمع التكسير الذي يؤدي إلى تغيير ترتيب
الحروف، أو إضافة حروف مختلفة بين حروف الاسم الأصلية، أو حذف بعض الحروف.
ويجري هذا الكلام على باقي الجموع الواردة في هذا المجال، فالقياس الخاطئ،
والضعف اللغوي الناتج عن كثرة القواعد واختلافها في صيغ الجموع، والاهتمام بإيصال
المعنى إلى الملتقى بأية طريقة. كلّها عوامل أدّت إلى الأخطاء في الجموع، والخلط بين
الجمعين السالمين وجمع التكسير.

ب- أسماء جمعت جمع تكسير، وحقّها أن تجمع جمع مؤنث سالمًا؛ وهي (ثمانية) أسماء
واردة في الأرقام (١٣-١٧) من الجدول السابق.

وسبب التخطئة يعود في الغالب إلى عدم السماع، ومخالفة القياس الذي جرى عليه
الاستعمال، يقول كمال إبراهيم في تخطئة (حوائج): "وهي جمع حاجة، ليست من كلام
العرب، وإنها من وضع المولدين كذلك، وهم لا يحتج بهم، فلم ترّد سماعاً، ولا قياس لها
كذلك"^(٣). ويقول الزعبلوي في جمع (نية): "وقياس جمعه (نَيَات) ولم يسمع سواه"^(٤).

(١) يُنظر: الجدول رقم (٤ج)، الخطأ رقم (٣).

(٢) يُنظر: كتاب سيبويه (٦٠١/٣).

(٣) أغلاط الكتاب (٤٩).

(٤) أخطاؤنا في الصحف والدواوين (٢٧٦).

ويبدو أن القياس الخاطئ على أوزان (صبيغ منتهى المجموع) هو سبب وقوع هذه الأخطاء، فتقاس (نسائم وأمثالها) على (صحائف)، وتقاس (نيّة ونوايا) على (قضيّة وقضايا). ويقال الكلام نفسه في باقي جموع هذه الطائفة.

وتجدر الإشارة إلى أن الكلمات (نوايا، ومعاجم، ومشاكل، وقهاوي) شائعة وكثيرة في الاستعمال، وقَلما نجد من يجمعها جمع مؤنث سالماً. أمّا (نسائم، وعوائد، وحوائج، وصنائع) فهي قليلة الاستعمال، وتُستعمل عند التفاصح، ظناً أنها من ألفاظ الفصحى.

وقد صحت الكلمات (عوائد، وحوائج، وصنائع) لورودها في المعاجم اللغوية، يقول إمبل يعقوب في تصحيحه لكلمة (عوائد): "تجمع (عادة) على (عوائد) كما جاء في المصباح المنير، وتاج العروس، ومدّ القاموس، ومتن اللغة، والمعجم الوسيط"^(١). ومثلها (حوائج وصنائع).

ويصحح الأب أنستاس الكرمل كلمة (معاجم) جمع (مُعجم)، قياساً على (مصاحف) جمع (مُصحف)^(٢).

٢- الخلط بين جمع المذكر السالم وجمع التكسير

وجاء هذا الخلط على شكلين، وفي ما يلي شرحهما:

- أ- أسماء جمعت جمع مذكر سالماً وحقّها أن تجمع جمع تكسير: وهي (ثلاثة عشر) اسماً وارداً في الأرقام (١٨-٢٢) من الجدول السابق.

ويعود الأثر الفاعل في هذه الأخطاء إلى نقص المعرفة بالقواعد الصرفية الذي هيّأ جواً مناسباً لعملية القياس الخاطئ.

^(١) معجم الخطأ والصواب (٢٠١).

^(٢) أغلاط اللغويين الأقدمين (١٢٠).

فقاعدة جمع ما كان على (فَعُول)، أن يجمع جمع تكسير على (فُعْل) لأن ما كان على (فَعُول) من الصفات، لا يؤنث ولا يجمع جمعاً سالماً^(١)، قال سيبويه: "وأما ما كان (فَعُولاً) فإنه يُكسّر على (فُعْل) عنيت جميع المؤنث. أو جميع المذكر، وذلك قولك: صَبُورٌ وصَبْرٌ، وَغَدُورٌ وَغُدْرٌ"^(٢). واعتمد المخطئون على هذه القاعدة في تخطئة (صَبُورِينَ، وَغَبُورِينَ، وَجَسُورِينَ، وَشَكُورِينَ، وَعَجُولِينَ، وَفُخُورِينَ، وَغُدُورِينَ)^(٣). وهو قياس خاطئ على صفات المذكر العاقل التي تجمع جمع مذكر سالماً.

ويجيز أحمد عمر والعدناني وإميل يعقوب استخدام هذه الجموع، بناء على قرار مجمع اللغة العربية الذي أجاز إلحاق التاء بوزن (فَعُول)، كما أجاز جمعه جمع مذكر سالماً^(٤).

ويخطئ زهدي جار الله الجموع (خَبِيرِينَ، وَرَحِيمِينَ، وَلَطِيفِينَ، وَظَامِتِينَ، وَسَوَاقِينَ) لعدم سماعها جموع سلامة، ويرى أن تجمع جمع تكسير على (خُبْرَاءَ، وَرُحَمَاءَ، وَلُطَفَاءَ، وَظِمَاءَ، وَسَوَاقٍ)^(٥).

والقياس الخاطئ على الصفات المجموعة جمع تكسير هو الذي يفسر هذه الأخطاء أيضاً، وهذه الجموع هي الشائعة في الاستعمال.

ويقال الكلام نفسه في جمع (كفيف)، فهي تجمع على أَكْفَاءَ؛ لأنها صفة جاءت على وزن (فعليل) مثل (عزيز: أعزَاءَ، وذليل: أذْلَاءَ، وخليل: أَخْلَاءَ)^(٦). ولكن جمعها على (كفيفين) من القياس الخاطئ.

(١) يُنظر: أخطاءنا في الصحف والدواوين (٢٣٥).

(٢) كتاب سيبويه (٦٣٧/٣).

(٣) يُنظر: الجدول رقم (٤ جـ)، الخطأ رقم (١٨).

(٤) العربية الصحيحة (١٤٥)، ومعجم الأغلط اللغوية المعاصرة (٥٠٧)، ومعجم الخطأ والصواب (٢٠٨، ٢٠٤، ١٧٦).

(٥) يُنظر: الجدول رقم (٤ جـ)، الأخطاء (٢١٠، ٢٠٠، ١٩).

(٦) أخطاء لغوية معاصرة (١٠٥).

ب- أسماء جمعت جمع تكسير وحققها أن تجمع جمع مذكر سالماً: وهي (أربعة) أسماء واردة في الأرقام (٢٣-٢٧) من الجدول السابق.

وتفسر أخطاء هذه الطائفة بالقياس الخاطئ أيضاً، فكلمة (مدير) تجمع على (مُدراء)، وهو خطأ مشهور، وقلما نجد من يجمعها جمعاً سالماً على (مديرين)، وهو الصحيح. ويبدو أن ابن اللغة يقيسها على (تخيل، وظريف، وأمير) على وزن (فعل) التي تجمع على (بُخلاء، وكُرماء، وأمراء)، ولم يفتن إلى أن (مدير) وزنه (مفعول) من الرباعي (أدار)، وهذا لا يجمع إلى جمع مذكر سالماً على (مديرين) ^(١).

ومن ذلك أيضاً أن أبناء اللغة قاسوا (بُؤساء وتُعساء) على (فُقراء)، لأنها تتضمن المعنى نفسه. إلا أن (بُؤساء) جمع بُئيس، وهو ذو البأس والشجاعة، أما (بائس) بمعنسى الفقير فجمعه (بائسون) ^(٢).

وكذلك (تُعساء)، فهو جمع (تعيس) الذي لم يرد في اللغة، وإنما ورد (تاعس، وتعيس) فالجمع (تاعسون وتعيسون) ^(٣). فكان الخطأ بسبب القياس الخاطئ.

ويجيز بعض أصحاب كتب التصحيح استعمال الجمع (بُؤساء) لمعنى الحاجة والفقير ^(٤)؛ لأن جمع (فاعل) على فعلاء مقيس إذا دلّ على غريزة وسجية، مثل: عاقل وعقلاء، ونابه ونُبهاء وغيرهما، أو دلّ على ما يشبه الغريزة والسجية في الدوام وطول البقاء، مثل: صالح وصلحاء، وعالم وعلماء وغيرهما، وعليه يكون (بُؤساء) جمعاً صحيحاً لبائس ^(٥). ويمكن أن نصح استعمال (تُعساء) على هذه القاعدة أيضاً.

^(١) يُنظر: أغلاط الكتاب (٢٦)، والعربية الصحيحة (١٦٢)، ومعجم الخطأ والصواب (٣٠٤).

^(٢) يُنظر: تذكرة الكاتب (٧٥)، وأغلاط الكتاب (١٤)، والكتابة الصحيحة (٣٥)، وقل ولا تقل (٢٩).

^(٣) يُنظر: أغلاط الكتاب (١٣)، وأخطاء لغوية معاصرة (٣١).

^(٤) يُنظر: جدول المجموع المصوبة اللاحق، رقم (١٩).

^(٥) يُنظر: العربية الصحيحة (١٣١)، ومعجم الخطأ والصواب (٨١).

جدول المجموع المصوّبة

الرقم	المجموع المصوّب	الكتاب	الصفحة
١	أحفاد	نظرات في اللغة والأدب	١٣٢
٢	أخصام	العربية الصحيحة معجم الخطأ والصواب	١٣٩ ١٢٨
٣	أغراب	نظرات في اللغة والأدب معجم الخطأ والصواب	١١١ ٢٠٢
٤	أنداء	معجم الخطأ والصواب	١٠٠
٥	أخشاب	معجم الخطأ والصواب	١٢٥
٦	أديرة	العربية الصحيحة	١٣٩
٧	أشرطة	معجم الخطأ والصواب	١٦٦
٨	زهور	العربية الصحيحة معجم الخطأ والصواب	١٤٣ ١٥٦
٩	عربان	نظرات في اللغة والأدب	٤٤
١٠	النوادي	نظرات في اللغة والأدب معجم الخطأ والصواب تصويبات لغوية	٤٣ ٢٥١ ١٣٣
١١	الجنود (البواسل)	العربية الصحيحة معجم الخطأ والصواب	١٣٢ ٨٩
١٢	تلامذة	حول الغلط والفصيح على أسنة الكتاب	٥٤

٩٩	معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة		
١٩	محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة	١٣ بيضاوات، سوداوات شقراوات، حمراوات	
٢٠١ ٣٤	معجم الخطأ والصواب نظرات في اللغة والأدب	١٤ عوائد	
٣٨ ١٣٦ ١٢١	نظرات في اللغة والأدب العربية الصحيحة معجم الخطأ والصواب	١٥ حوائج	
٣٨٤	معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة	١٦ صنائع	
١٢٠ ٤٣٢	أغلاط اللغويين الأقدمين معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة	١٧ معاجم	
١٤٥ ٥٠٧ ٢٠٨، ٢٠٤، ١٧٦	العربية الصحيحة معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة معجم الخطأ والصواب	١٨ غيورون، فخورون صبورون	
٥٠ ١٣١ ٨١	محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة العربية الصحيحة معجم الخطأ والصواب	١٩ بؤساء	

١٦	أخطاء مستورة في لغة كتابنا		
٤٧ ١٥٢ ١٨٥، ١٨٢ ٢٣٧، ٢٠٧	نظرات في اللغة والأدب العربية الصحيحة معجم الخطأ والصواب	مصائد، مكائد مضائق، منائر مقائير	٢٠
١٣٢	معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة	الجهود	٢١
٨٢ ٣٧	معجم الخطأ والصواب تصويبات لغوية	أبحاث وبحوث	٢٢

الفصل الخامس
الأخطاء في النسب

النَّسَبُ: هو إلحاق آخر الاسم ياءً مشددة مكسوراً ما قبلها، للدلالة على نسبة شيء إلى آخر. وذلك مثل: مصري، وعراقي.

ويسميه سيبويه (الإضافة)، فيقول: "اعلم أنك إذا أضفت رجلاً إلى رجل، فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياءي الإضافة. فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله، ألحقت ياءي الإضافة، وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد، أو إلى حيٍّ أو قبلية"^(١).

وعند إجراء النسب ربما يتغير الاسم المنسوب، نحو: فتى وفتوى، ومدينة ومدنى، وربما لا يتغير، نحو: محمد ومحمدي.

ووضع النحاة أقيسة وقوانين للنسب^(٢)، إلا أن ألفاظاً كثيرة تكون مسموعة على غير قياس، قال ابن جني: "وقد شدت ألفاظ من النسب لا يقاس عليها. قالوا في الحيرة: حاري، وفي طيئ: طائي..."^(٣). وكثيراً ما يكون النسب جائزاً على غير وجه، كقولنا في النسبة إلى (مغزى، ومرمى): مَغْزَوِيٌّ وَمَغْزِيٌّ، وَمَرْمُويٌّ وَمَرْمِيٌّ. وفي النسبة إلى قاضٍ: قاضيٌّ وقاضويٌّ^(٤).

ويبدو أن كثرة الألفاظ المسموعة في النسب، هو ما جعل أصحاب كتب التصحيح يقبلون لفظاً، وينكرون آخر فيخطئونه. والجدول التالي يبين أخطاء النسب كما وردت في كتب التصحيح:

(١) كتاب سيبويه (٣/٣٣٥).

(٢) ينظر: كتاب سيبويه (٣/٣٣٥-٣٨٥)، وكتاب اللع في العربية (٢٠٣-٢١٠).

(٣) كتاب اللع في العربية (٢١٠).

(٤) المرجع للسنة (٢٠٥-٢٠٦).

			المعاصرة	
٦٦	المعاصرة	المعاصرة	المعاصرة	
٦٨	المعاصرة	المعاصرة	المعاصرة	
المعاصرة				
٦٩	المعاصرة	المعاصرة	المعاصرة	
٣٧٨,٣٦٥	المعاصرة	المعاصرة	المعاصرة	
	المعاصرة	المعاصرة	المعاصرة	
٦٦	المعاصرة	المعاصرة	المعاصرة	
٣٦١	المعاصرة	المعاصرة	المعاصرة	
٥٦	المعاصرة	المعاصرة	المعاصرة	
٣٠	المعاصرة	المعاصرة	المعاصرة	
المعاصرة	المعاصرة	المعاصرة	المعاصرة	المعاصرة

(المعاصرة) (المعاصرة) (المعاصرة) (المعاصرة) (المعاصرة)

المعاصرة

(٥) رقم

٢٧٦	معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة	نفسِي	طبيب نفساني	٨
١٢٢	أخطاء لغوية معاصرة			
ج - النسب إلى الجمع على لفظه				
٣٧، ١٠	أغلاط الكتاب	دُولِي، حَكْمِي	دُولِي، حَكْمِي	٩
٧١	أخطاؤنا في الصحف والدواوين	قِيَمِي، صَحْفِي وصحافي	قِيَمِي، صَحْفِي	
١١٦	الكتابة الصحيحة			
٧١	من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف			
١٣	أغلاط اللغويين الأقدمين	السَّقْطِي	الأسقاطي	١٠
٦٥	أخطاؤنا في الصحف والدواوين	نِسْوِي	نسائي	١١
٧٠	الكتابة الصحيحة	جَوْهَرِي	جواهري	١٢
٧٠	من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف	سَاعِي	ساعاتي	١٣

د- النسب بزيادة الواو				
٩٤	لغة الجرائد	ثَوْرِيّ، وَخْدِيّ	ثَوْرِيّ، وَخْدِيّ	١٤
٢١	أغلاط الكتاب			
٣٣	أخطاء لغوية			
	معاصرة			
٢٩٠	معجم الخطأ			
	والصواب			
٩٦،٥٩	أخطاء ألفناها			
٧٠	من الأخطاء الشائعة			
	في النحو والصرف			
هـ- أخطاء النسب عند اللجوء إلى المماثلة				
١٥٨	الكتابة الصحيحة	سُرِّي	حبل سِرِّي	١٥
٨٩	قل ولا تقل	جَهَوْرِي	جَهَوْرِيّ الصوت	١٦
٧٢٤،٣١٧	معجم الأغلاط	مَوْصِلِي	مَوْصِلِي	١٧
	اللغوية المعاصرة			
٢٩٢	معجم الخطأ	سَلُوقِيّ	كَلْب سَلُوقِي	١٨
	والصواب			
٥٤	أخطاء ألفناها			
١١٤	تصويبات لغوية	اللُّغَوِيّ	اللُّغَوِيّ	١٩

٢٠	النَّحْوِيّ	النَّحْوِيّ	معجم الأغـلاط اللغوية المعاصرة تصويبات لغوية	٦٥٣ ١٣٣
و- النَّسَبُ إِلَى وَزْنٍ (فَعِيلَةٌ)				
٢١	طُقُوسٌ كَنَسِيَّةٌ طَبِيعِيّ	كَنَسِيَّةٌ طَبِيعِيّ	أغلاط الكتاب من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف	٤١ ٧٠
٢٢	الحقوق القَبَلِيَّةُ، الرسوم الكَنَسِيَّةُ بَدَهِيّ، طَبِيعِيّ	قَبِيلِيّ كَنَسِيّ بَدِهيّ، طَبِيعِيّ	قل ولا تقل	٢٠٦، ١٣٣
ز- النَّسَبُ إِلَى الضَّمِيرَيْنِ "أنا" و "هو"				
٢٣	أَنَانِيّ	أَنَوِيّ	لغويات أخطاء مستورة في لغة كتابنا	٥٥ ١٣
٢٤	هُوِيَّةٌ	هُوِيَّةٌ	قل ولا تقل معجم الأخطاء والصواب أخطاء ألفناها	٦٧ ٣٥٧ ١٧٩
ح- النَّسَبُ إِلَى كَلِمَةِ "رئيس"				
٢٥	السبب الرئيسيّ	الرئيس	الكتابة الصحيحة قل ولا تقل	١٢٩ ١٣٤

التحليل

وقعت أخطاء النسب على أشكال مختلفة، وهذه الأشكال تتشكل مسائل هذا الفصل،

وهي:

أ- النسب إلى الأسماء على لفظها (دون زيادة أو حذف).

ب- النسب بزيادة حروف داخل الاسم.

ج- النسب إلى الجمع على لفظه.

د- النسب بزيادة الواو.

هـ- أخطاء النسب عند اللجوء إلى المماثلة.

و- النسب إلى وزن (فَعِيلَة).

ز- النسب إلى الضميرين "أنا" و "هو".

ح- النسب إلى كلمة (رئيس).

وسيتّم في ما يلي الحديث عن هذه المسائل، وتفسير الأخطاء التي وقعت ضمنها:

أ- النسب إلى الأسماء على لفظها (دون زيادة أو حذف)

وجاءت (ثمانية) أسماء مضافة إليها ياء النسبة مباشرة، على أنها خاطئة؛ لأنّ

السماع أو القياس جاءا بصُور أخرى لهذه الأسماء المنسوبة.

يقول العبادي في تخطئة النسب إلى (تحت) على (تحتي): "ويقولون: الطابق

التحتي، أي: السفلي، والصواب: الطابق التحتاني؛ لأنه هو المسموع من العرب، وقد جاء

على غير قياس، فيحفظ ولا يقاس عليه، والقياس أن يقال (تحتي)"^(١).

^(١) أخطاء لغوية معاصرة (٣٠-٣١).

ويَتَضَح أن المتكلم أراد أن ينسب على القياس — المخالف للسمع — فقال: (الطابق التحتي). ويبدو أن القياس لا يخرج هذه الكلمة من معناها، ولا بأس من أن نتوسع فنقول: (الطابق التحتي أو التحتاني)، على أن المسموع في اللغة الدارجة كلمة (التحتاني). ويجيز العدناني أن يُقال: (التحتي أو التحتاني) ^(١).

ويخطئ الزعبلوي من يقول: (مذكّرة دعويّة)، ويصحح ذلك بأن يقال: (مذكّرة دعويّة) بحذف تاء التانيث من كلمة (دعوة) ^(٢). وهذا هو القياس في النسبة إلى المؤنّث بالتاء، يقول الغلابي: "إذا نسبت إلى ما ختم بتاء التانيث، حذفته وجوباً" ^(٣).

واستعمال ابن اللغة لهذه الكلمة دون حذف تاء التانيث، هو من قبيل الضعف اللغوي، وعدم معرفة القواعد التي تحكم قياس هذه الكلمة وأمثالها.

والخطأ في الكلمات (شفهي وأخي وفمي) يعود إلى توهم المتكلم بأن أصل هذه الكلمات هي (شفه وأخ وفم)، فالتاء المربوطة في كلمة (شفه) غير أصيلة، وقد استبدلت بالهاء عند الوقف كقاعدة جماليّة في اللفظ ^(٤). فالنسبة إليها تكون (شفوي) بحذف التاء المربوطة وإضافة الواو، فهي مثل: (رئوي، وفئوي، وكرووي). وكذلك (أخ، وفم) التي يبدو أنها من قبيل القياسي الخاطئ على النسبة إلى (أمّ) المضعّفة الميم، فكما قالوا: (أمّي)، قالوا (أخي وفمي)، إلا أن (أخ وفم) أصلهما (أخو وفمو)، فهما معتلّان الآخر، والنسبة إليهما تكون (أخوي وفموي).

ويجري هذا الكلام على كلمتي (صنعائي وكيميائي)، وقد بقيتا على أصلهما دون تبديل بالنون أو الواو، على أن المسموع في النسبة إلى صنعاء (صنعائي)، والقياس في النسبة إلى كيمياء (كيماوي أو كيميائي).

^(١) معجم الأغلط اللغوية المعاصرة (٩٣).

^(٢) أخطاؤنا في الصحف والدواوين (٦٥).

^(٣) جامع الدروس العربية (٧٢/٢).

^(٤) أخطاء ألفناها (١٦٥).

ولا أرى خطأ في الكلمتين (صنعائي وكيميائي) إذا اعتبرنا أن الهمزة فيهما أصلية، وهما الكلمتان المشهورتان في الاستعمال، واللذان يقبلهما القياس.

والمسموع في النسبة إلى (حضر موت) — وهو اسم مركب — هو (حضرمي)، كما ينسب إلى عبدالله فنقول: (عبدلي)، وإلى امرئ القيس فنقول: (مرقسي)، إلا أن ابن اللغة نسب إلى الكلمة على لفظها، وهو غير مستعمل.

ب- النسب بزيادة حروف داخل الاسم

وجاءت (كلمتان) على أنهما خاطئتان، إذ زيدت حروف داخل الاسم، وهو مما لم يجر على القياس.

فيقال في النسبة إلى بيضة: (بيضوي أو بيضي)؛ لأن (بيضاوي) نسبة إلى (بيضاء) لا إلى (بيضة)، فيقال: (المكتب البيضوي، أو البيضي)^(١)؛ لأن شكله كالبيضة. ويبدو أن ابن اللغة خلط بين النسبتين، فاستعمل (بيضاوي) مكان (بيضوي) بإضافة الألف قبل الواو، وهذا من الجهل بقواعد النسب.

أما الكلمة الأخرى (نفساني)، فإن لها وجه في الاستعمال، فقد ذكر أحمد مختار عمر أن هناك عشرات الألفاظ التي نسب إليها بزيادة الألف والنون، مثل: برّاني وجواني وتحتاني، وروحاني، وغيرها^(٢).

وبالقياس إلى مثل هذه الكلمات، فقد استعمل ابن اللغة كلمة (نفساني) وصفاً للطبيب، كما استعمل كلمة (نفسي)، وكلتاهما جائزتان.

(١) أخطاء اللغة العربية المعاصرة (٦٦).

(٢) يُنظر: المرجع نفسه (٧٤).

ج- النسب إلى الجمع على لفظه

هناك خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز النسب إلى الجمع أو عدمه، فوأي البصريين هو إعادة الاسم المجموع إلى مفردة ثم النسبة إليه. فالنسبة إلى رجال: رجلي، وإلى غلمان: غلامي، وإلى فرائض: فرضي. وإذا كان الجمع جارياً مجرى العلم، فينسب إليه على لفظه. فالنسبة إلى أنصار: أنصاري، وإلى أعراب: أعرابي، وإلى مدائن: مدائني^(١). ويرى الكوفيون أن النسب إلى الجمع جائز مطلقاً^(٢).

وبناء على هذين الرأيين، فقد خطأ بعض أصحاب كتب التصحيح ما نسب إلى الجمع^(٣)، إذ أخذ برأي البصريين. وأجازه بعضهم^(٤) عندما أخذ برأي الكوفيين. وأرى أن النسب إلى الجمع جائز؛ لأن هذا يفتح باباً للتوسع يفيد ولا يضر. وقد أقرو مجمع اللغة العربية جواز هذا النسب عند الحاجة، كإرادة التمييز أو نحو ذلك^(٥). وقد وردت (ثمانية) أسماء منسوبة إلى الجمع، صوابها النسبة إلى المفرد.

وتجدر الإشارة إلى أن مصطفى جواد يرى وجوب النسب إلى الجمع إذا أريد الدلالة على الاشتراك الجمعي، وتكون النسبة إلى المفرد - في رأيه - خطأ حينئذ. وهو اتجاه سليم، لأنه يفرق بين الدولي المنسوب إلى مجموعة الدول، مثل (مجلس الأمن الدولي)، و (البنك الدولي). والدولي المنسوب إلى الدولة الواحدة، مثل: (مطار القاهرة الدولي)^(٦). ويجري هذا على (صحفي، وقيمي، وحكمي).

(١) يُنظر: كتاب سيبويه (٣/٣٧٨)، وكتاب اللع في العربية (٢١٠)، وشرح ابن عقيل (٥٠٥/٢).

(٢) يُنظر: المباحث اللغوية في العراق (٢٧-٣٢)، وأخطاء اللغة العربية المعاصرة (٧٣).

(٣) يُنظر: الجدول رقم (٥)، الأخطاء (٩-١٣).

(٤) يُنظر: جدول الأسماء المنسوبة المصنوبة اللاحق (٤-٦).

(٥) أخطاء اللغة العربية المعاصرة (٧٣).

(٦) يُنظر: قل ولا تقل (٦٣، ٢١٤).

وهناك ألفاظ عديدة وردت منسوبة إلى الجمع في كلام العرب مثل: (رجل شعوبي، وعالم أصولي، ورجل أخباري)، وهناك كتاب لابن جني اسمه "التصريف الملوكي"^(١). وإذا كان الجمع للحرفة، فيجدر أن يُنسب إليه على لفظه دون تردد، قال مصطفى جواد: "ولكون الجمع يفيد الكثرة في النسبة، نسبت العرب إلى الحرف والصناعات والمهن"^(٢). ويجري هذا على الأسقاطي (وهو بائع ما في بطون الدجاج من قوائم وغيرها)، والجواهري (بائع الجواهر) والساعاتي (مُصْلِح الساعات). والنسبة إلى نساء (نسائي)، وإلى نسوة (نسوي)، وهي نسبة إلى الجمع؛ لأن المفرد (امرأة) ليس من جنس الجمع. وهكذا، فإن كل ما خُطئ من النسبة إلى الجمع صحيح، لأن المُراد بالجمع هو الدلالة على الاشتراك الجمعي، أو المهنة والحرفة، ولعدم وجود مفرد من جنس الجمع.

د- النسب بزيادة الواو

وجاءت كلمتان هما (ثَوْرَوِيّ، وَوَحْدَوِيّ) على أنهما خطأ، صوابهما حذف الواو منهما، فيكونان (ثوريّ، وَوَحْدِيّ)^(٣). فالقياس أن تحذف تاء التانيث من آخر الاسم عند إرادة النسبة إليه، وتضاف ياء النسبة مباشرة، كقولنا في النسبة إلى مكة "مكيّ"، وإلى فاطمة: فاطميّ. ويبدو أن (ثَوْرَوِيّ، وَوَحْدَوِيّ) من القياس الخاطئ على (فوضويّ وتربويّ وتصفويّ) وتشيع كلمات أخرى مثلهما، كسلطويّ وتعبويّ وبنويّ. وقد أجاز مجمع اللغة

(١) أخطاء اللغة العربية المعاصرة (٧٣).

(٢) قل ولا تقل (٢١٤).

(٣) ينظر: الجدول رقم (٥)، الخطأ رقم (١٤).

العربية استعمال (وحدوي) نسبة على غير قياس لشيوع استعمالها^(١). وهذا يجري على (ثوروي) أيضاً.

هـ- أخطاء النسب عند اللجوء إلى المماثلة

وقد وقعت (ستة) أخطاء، كانت في ضبط حركات الأسماء المنسوبة^(٢)، والمماثلة من أجل السهولة والتيسير في النطق هي التي سببت هذه الأخطاء.

فكُسرت السين في كلمة سِرِّي من (الحبل السُرِّي)، لمناسبة كسرة الراء المضعفة، وضُمّت (الهاء والميم) في الكلمتين (جَهْوري، ومُوصلي) بسبب رسم الواو؛ إذ إن رسمها يسمح لمن لا يعرف بنطق الكلمة بمد الواو، وكثيراً ما كان الرسم خادعاً للمستخدم غير المتنبه، وضُمّت السين في كلمة (سُلُوقي) لمناسبة ضمة اللام، وفُتحت اللام المضعفة في كلمة (اللَّغوي) لمناسبة فتحة (الغين). وكلّ هذا من تأثر الحركات (أصوات اللين)، وهو تأثر (رجعي) إذ تأثر الصوت الأول بالثاني.

وفُتحت الحاء في كلمة (النَّحوي) لمناسبة فتحة (النون) المضعفة، وهي من المماثلة التقدّمية، إذ تأثر الصوت الثاني بالأول.

وكلّ هذه الأخطاء التي سببتها المماثلة، هي لتيسير النطق، وللتخفيف من المجـهـود العضلي.

كما يمكن تفسير هذه الأخطاء بعدم معرفة الضبط السليم لهذه الكلمات؛ وذلك لوجود هذه الأسماء دون ضبط، مما يؤدي إلى إمكانية قراءتها بغير طريقة.

(١) أخطاء اللغة العربية المعاصرة (٧٦).

(٢) يُنظر: الجدول رقم (٥)، الأخطاء (١٥-٢٠).

و- النسب إلى وزن (فَعِيلَة)

إذا أريد النسب إلى وزن (فَعِيلَة) - بفتح أوله - يتبع ما يلي:

- ١- إن كان مضعفاً، أو ومعتلاً العين حذفت تاؤه فقط، نحو: جَلِيلَة وجَلِيلِيّ، وحَقِيقَة وحَقِيقِيّ، وطَوِيلَة وطَوِيلِيّ.
- ٢- إن كان صحيح العين غير مضعّف حذفت تاؤه وياؤه، وفُتِحَ الحرف الثاني منه، نحو: حَنِيفَة وحَنَفِيّ، وقَبِيلَة وقَبَلِيّ. (١)

والأسماء التي ذكرتها كتب التصحيح تُطَبَّق عليها القاعدة الثانية، إذ يجب حذف التاء والياء منها، فالنسبة إلى (كنيسة) كَنَسِيّ، وإلى (طبيعة) طَبَّعِيّ، ولهذا خطأ كمال إبراهيم ومحمد أبو الفتوح شريف أن يُقال (كنيسيّ وطبيعيّ) (٢). ويبدو أن سبب هذا الخطأ هو القياس الخاطئ على (حقيقيّ، وطويليّ).

إلا أن مصطفى جواد يخطئ أن يقال: (قَبَلِيّ، وكَنَسِيّ، وبَذَهِيّ، وطَبَّعِيّ) ويرى أن الصواب (قَبِيلِيّ وكنيسيّ وبديهيّ وطبيعيّ) (٣)، وهذا على خلاف القاعدة.

واعتمد في تخطيطه على أن (القَبِيلَة والكنيسة) اسمان من أسماء الجنس، أي أن القبائل كثيرة والكنائس كثيرة، فلا يجوز حذف الياء منهما عند النسبة إليهما. أمّا حذف الياء فيكون مقصوراً على الأعلام، كقَبِيلَة هُذَيْل، وقَبِيلَة ثَقِيف وغيرهما؛ لأنّ العلم له من الشهرة ما يحفظه عند الحذف، فلا يكون فيه لبس (٤).

(١) مختصر الصرف (٦٩).

(٢) غلط الكتاب (٤١)، ومن الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة (٧٠).

(٣) قل ولا تقل (٢٠٦، ١٣٣).

(٤) المرجع نفسه (١٣٣).

ولم تحذف العرب الياء في الكلمتين (بديهيّ، وطبيعيّ)، وإنما جرى بهما السماع على هذه الصورة، لذلك فإنهما يخالفان القياس^(١).

ويصوّب أحمد عمر إثبات الياء فيما لم يرد فيه سماع صحيح، خوفاً من اللبس، "فإذا قلنا (حدقيّ) لم تعرف أهي نسبة إلى حدقة العين أم إلى الحديقة. وإذا قلنا (جزريّ) لم تعرف أهي نسبة إلى الجزر أم إلى الجزيرة"^(٢).

وقد أصدر المجمع قراره بإجازة الحذف والإثبات، الحذف مراعاة لما سُمع بحذف الياء. والإثبات مراعاة للأصل وهو النسب بغير حذف شيء إلا تاء التأنيث، ولما سُمع بإثبات الياء^(٣).

فالأخطاء التي ذكرتها كتب التصحيح لها وجه في اللغة العربية، ويجوز إثبات الياء فيما سمع عن العرب كبديهيّ، وطبيعيّ وعقيدّي ووظيفيّ، وغيرها، وخوفاً من اللبس كحدقيّ، وجزريّ، ويجوز أيضاً حذف الياء تمثيلاً مع القاعدة، وعند زوال اللبس.

ز- النسب إلى الضميرين "أنا" و "هو"

أولاً - النسب إلى الضمير "أنا"

يخطئ النجار وثيودوري كلمة (أنانيّة)، بحجة أن هذه الكلمة دخيلة، لا أصل لها في العربية^(٤)، ولو كانت كلمة "أنانيّة" منسوبة إلى "أنا"، لكان القياس أن يُقال: (أنويّ)، وذلك لأن ألف المقصور تُقلب واواً إذا كانت ثالثة، مثل: فتى وفتويّ^(٥).

(١) المرجع نفسه (٢٠٦).

(٢) أخطاء اللغة العربية المعاصرة (٦٩).

(٣) المرجع نفسه (٧١).

(٤) لغويات (٥٦)، وأخطاء مستورة في لغة كتابنا (١٣).

(٥) أخطاء مستورة في لغة كتابنا (١٣).

وقد قاسها ابن اللغة على الأمثلة الكثيرة التي وردت عن العرب بزيادة النون، مثل: لحَياني، وتحتاني، وفوقاني، ونفساني وغيرها، وعلى هذا الأساس يصححها إميل يعقوب ومحمود سعيد، وذلك تمثيلاً مع المبدأ القائل بالقياس لمجaraة متطلبات ما تقتضيه علوم العصر^(١). و(الأنانيّة) هي الكلمة الشائعة في لغة العصر الدارجة، ولا نجد من يستعمل كلمة (الأنويّة).

ثانياً — النسب إلى الضمير "هُوَ"

الشائع في النسبة إلى هذا الضمير (الهويّة) بفتح الهاء، وهو خطأ صوابه (الهويّة) بضم الهاء^(٢).

ويبدو أن ابن اللغة العربية عندما يستعمل (الهويّة) بالفتح، لا يلتفت إلى كونها منسوبة إلى الضمير (هُوَ)، ولكنه يستعملها للبطاقة التي يُعرفُ بها على نفسه. ويُستعمل الفعل (هُوَ) بفتح الهاء للعشق والحب، وكذلك تُستعمل (الهويّة) بالفتح لمعنى المحبة، أو البئر العميقة^(٣). فيلتزم المتكلم بفتح الهاء في (الهويّة) قياساً على ما سبق.

يُضاف إلى ذلك أن الانتقال من ضمّ إلى كسر أصعب في النطق من الانتقال من فتح إلى كسر، والسعي وراء سهولة النطق من الظواهر البارزة لدى ابن اللغة؛ فالضمّة والكسرة عدّتا حركتين ثقيلتين، وعدّت الفتحة حركة خفيفة^(٤)، فلجأ المتكلم إلى استبدال الحركة الثقيلة (الضمّة) بالحركة الخفيفة (الفتحة) للتخلص من نوالي حركتين ثقيلتين، وبذلك استعمل (الهويّة) بفتح الهاء بدلاً من (الهويّة) بضمها.

(١) معجم الخطأ والصواب (٧٤)، وتصويبات لغوية (٣٣)، وينظر: المباحث اللغوية في العراق (٢٥).

(٢) يُنظر: الجدول رقم (٥)، الخطأ رقم (٢٤).

(٣) يُنظر: معجم الخطأ والصواب (٣٥٧).

(٤) يُنظر: الأصوات اللغوية (٢٣٦).

ج- النسب إلى كلمة "رئيس"

يخطئ زهدي جار الله ومصطفى جواد استعمال كلمة (رئيسي)؛ ويذهبان إلى أن الصحيح هو استعمال كلمة (رئيس) بحذف ياء النسبة؛ لأن إضافة الياء المشددة إلى الصفة ليست من الاستعمالات العربية^(١).

وينسب ابن اللغة إلى الرئيس على القياس، دون الالتفات إلى كونها صفة بوزن (فعل)، فيقول: (الموضوع الرئيسي، والأسباب الرئيسية). كما يقول: الطالب الجامعي والطالبة الجامعية.

ويصححها الكثيرون بناء على قرار مجمع اللغة العربية الذي يقول: "يستعمل بعض الكتاب: العضو الرئيسي، أو الشخصيات الرئيسية، وينكر ذلك كثيرون. وترى اللجنة تسويغ هذا الاستعمال بشرط أن يكون المنسوب إليه أمراً من شأنه أن يندرج تحته أفراد متعدّدة"^(٢) فتكون هناك موضوعات فرعية، وموضوع رئيسي.

والنسب إلى الصفة وارد في كلام العرب، وفي القرآن الكريم، كقوله تعالى ﴿لِسَانِ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِي﴾^(٣)، حيث نسب إلى لفظ (أعجم) وهو صفة مشبهة. ومما ورد في كلام العرب كذلك: (أكثرني، وباطلي، وظاهري، وغربي)^(٤). وعليه يمكن النسبة إلى (رئيس) قياساً على هذه الأسماء المنسوبة.

٢٠٢٢

(١) يُنظر: الكتابة الصحيحة (١٢٩)، وقل لا تفل (١٣٤).

(٢) يُنظر: جدول الأسماء المنسوبة المصنوعة اللاحق، رقم (٩).

(٣) النحل (١٠٣).

(٤) يُنظر: أخطاء اللغة العربية المعاصرة (٧٨).

جدول

الأسماء المنسوبة المصنوية

الرقم	الاسم المصنوب	الكتاب	الصفحة
١	الطابق التَّحْتِيّ	معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة	٩٣
٢	شَفْهِيّ	أخطاؤنا في الصحف والدواوين تصويبات لغوية	٧٠ ٨٥
٣	نَفْسَانِيّ	العربية الصحيحة أخطاء اللغة العربية المعاصرة معجم الخطأ والصواب	١٠٤-١٠١ ٧٣ ١٥٢
٤	الأسقاطيّ	أغلاط اللغويين الأقدمين	٤١
٥	دُولِيّ، صُحْفِيّ	أخطاؤنا في الصحف والدواوين العربية الصحيحة معجم الخطأ والصواب أخطاء مستورة في لغة كتابنا تصويبات لغوية	٦٧ ١٥٤ ١٧٦، ١٣٥ ٣٢ ٨٧، ٦٩
٦	نِيسَانِيّ	معجم الخطأ والصواب أخطاء مستورة في لغة كتابنا	٢٥٤ ٨٣

٧	بَدَهِيّ وَبَدِيهِيّ، كَنَسِي وَكَنِيسِي طَبْعِيّ وَطَبِيعِيّ، قَبْلِي وَقَبِيلِيّ	العربية الصحيحة أخطاء اللغة العربية المعاصرة معجم الخطأ والصواب	١١٠-١٠٥ ٦٧ ٢٤٥،٢١٥
٨	أَنَانِيّ	معجم الخطأ والصواب تصويبات لغوية	٧٤ ٣٣
٩	رئيسِيّ	العربية الصحيحة أخطاء اللغة العربية المعاصرة معجم الأغلط اللغوية المعاصرة أحاديث إذاعية في الأخطاء الشائعة معجم الخطأ والصواب أخطاء مستورة في لغة كتابنا تصويبات لغوية	١٤١ ٧٧ ٢٤٤ ١٧ ١٤١ ٣٤ ٧٠
١٠	تَوْرَوِيّ، وَخَنَوِيّ	أخطاء اللغة العربية المعاصرة	٧٦

الخاتمة

يمكن القول — بناء على ما تقدّم — إن الأخطاء في البنية الصرفية قد شملت معظم أبواب الصرف العربي، إلا أن هناك بعض الأخطاء القليلة التي وقعت في أبواب محدّدة، مثل: اسم التفضيل، والتصغير، وغيرهما. والسبب قلّة استخدام هذه الأبواب في اللغة المعاصرة مقارنةً بأبواب الصرف الأخرى.

وتدخل سعة العربية عاملاً مهماً من العوامل التي أدّت إلى الاختلاف بين أصحاب التصحيح اللغوي، فبسبب من هذه السعة نجد كثيراً من أصحاب كتب التصحيح، من ذوي الخبرة، وكثرة الاطلاع، والثقافة في اللغة، يستطيع أن يجيز كثيراً من الاستعمالات اللغوية المختلفة، وبالمقابل فإن من لا يمتلك هذه الملكة نجده يحكم بالخطأ على كثير مما هو مستعمل ومشهور في لغة القدماء، أو ما يقبله القياس الصحيح بالرغم من عدم استعماله.

ولا يجوز إغفال دور التطوّر اللغوي في تصحيح كثير مما عدّ خطأ، فإن الأخطاء التي تفسّر صوتياً بالمماثلة، والمخالفة، وتسهيل الهمز، والقلب المكاني، وغير ذلك، يمكن أن تُعدّ من قبيل التطوّر اللغوي، الذي يؤثر في البنية الصرفية، من حيث ضبط حروفها، وتغيير ترتيبها، دون أن يؤثر في الدلالة، في الغالب، ودون أن يחדش البنية الصرفية من حيث الوزن، ولا البنية المقطعية لهذه البنية الصرفية.

وتعدّ أكثر قرارات مجمع اللغة العربية، في تصويب كثير مما عدّ خاطئاً، من التطوّر اللغوي، حتّى عدّت الكلمات الشائعة صحيحة بالرغم من خروجها عن القواعد الصرفية. فالقياس في النسبة إلى (وحدة) — مثلاً — أن يقال: (وحدوي)، بحذف تاء التانيث وإضافة ياء النسب المضعّفة، إلا أن الشائع في هذه النسبة هو (وحدوي)، لذلك أصدر

مجمع اللغة العربية قراره الذي يقول: "يجوز استعمال وحدويّ ووحديّة نسبة على غير قياس لشيوع استعمالها"^(١).

وأكدت الدراسة أهمية الالتفات إلى العوامل الأساسية التي تسبب حدوث الأخطاء اللغوية، كالعوامل الصوتية التي تحكمها اللهجات، واللغة العامية الدارجة، ونقص المعرفة باللغة وقواعدها، والقياس الخاطئ على ما هو موروث ومختزن في ذاكرة المرء، والذي يعود إليه كلما دعت الحاجة دون إعمال الفكر.

وقد خلّصت الدراسة إلى نتائج من أهمها:

أولاً — أن القياس الخاطئ يحتلّ المركز الأوّل في تفسير كثير من الأخطاء التي وقعت في البنية الصرفيّة. وهو أمرٌ طبيعي، سببه — في الغالب — نقص الثقافة اللغويّة، والاهتمام بالمعنى دون اللفظ.

ثانياً — أن التصحيح اللغويّ لم يؤثّر في كثير من الأخطاء التي ذكرتها كتب التصحيح اللغوي في العصر الحديث، فما خطّاه اليازجي مثلاً، ظلّ مخطئاً حتى أيامنا هذه.

ثالثاً — أنه لم يكن هناك اتفاق بين المصححين في نظرتهم إلى المادّة المُخطّأة، فبعضهم يعدّ مادة صحيحة، ومادّة من جذرها مخطّأة، والبعض الآخر يرى العكس، فيخطئ ما عدّه سابقه صحيحاً، ويصوّب ما عدّه سابقه خاطئاً.

رابعاً — أنه لا بُدّ في كثير من الأحيان — أن نتقبّل آراء الكوفيين في بعض المسائل؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى التوسّع وإضافة شيء يفيد ولا يضر في صرف اللغة العربيّة، وذلك مثل النسب إلى الجمع الذي يرفضه البصريّون، ويقبله الكوفيّون.

خامساً — أن عدم سماع لفظة ماء، أو عدم ورودها في المعاجم اللغويّة، لا يمنع من قبولها، إذا كانت توافق القياس الصحيح، وتؤدي المعنى المراد، وهذا ما أشار إليه

^(١) أخطاء اللغة العربية المعاصرة (٧٦).

الغلاييني في تصحيح الأفعال (افتهم، واحتار، واختشى، واقتبسل)، إذ يقول: "قد
اشتهرت هذه الألفاظ اشتهاً عاماً يحملنا على قبولها، لجريانها على القياس الصحيح"^(١).
سادساً - أن كثيراً مما عُدَّ خطأً، يمكن إدراجه ضمن الاستعمالات القديمة التي نشأت عن
لهجات القبائل، مثل: (مبيوع، ومديون، ومزيون) ببناء اسم المفعول الأجوف على
وزن (مفعول) وتصحيحه من غير إعلال، فقد عُدَّ ذلك خطأً، صوابه (مبيع ومدين
ومزين) "وهو في الحق التاريخي وجه تميمي، ولغة فصيحة مما يحتج به"^(٢).

(١) نظرات في اللغة والأدب (٢١).

(٢) اللغة العربية وأبنائها (٢٣-٢٤).

فهرس الآيات القرآنية الكريمه

س	الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
	"رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا"	٢٨٦	البقرة	٨٨
	"وَلَا يَحْزَنْكَ الَّذِينَ يَسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ"	١٧٦	آل عمران	٨٦
	"وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ"	٤١	المائدة	١٥٨
	"وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ"	٩١	الأنعام	٣٩
	"وَعَلَّقْتُ الْأَبْوَابَ"	٢٣	يوسف	٨٩
	"وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مَتَجَاوِرَاتٍ وَجَنَاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صَنْوَانٌ وَغَيْرُ صَنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ"	٤	الرعد	١١
	"إِنَّ الْإِنْسَانَ لظَلُومٌ كَفَّارٌ"	٣٤	إبراهيم	١٥٤
	"وَكَانُوا يَنْجِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا آمِنِينَ"	٨٢	الحجر	٧٤
	"لِسَانَ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِي"	١٠٣	النحل	٢٢٦
١	"كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ"	٥	الكهف	٧٧
١	"وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ"	٨٢	طه	١٥٤
١	"الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً"	٣	النور	٧٤
١	"وَالَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا"	٦٣	الفرقان	٥٦
١	"وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ"	٣٥	النمل	٧٤
١	"فَبَصُرْتُ بِهِ عَن جَنْبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ"	١١	القصص	٧٧
١	"فَخَسَفْنَا بِهِ وَبَدَارِهِ الْأَرْضَ"	٨١	القصص	١٠٢

٢٠٣	فاطر	٢٧	"ومن الجبال جُدَدٌ بِيَضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وغير أبيبٍ سود"
١٥٨	ص	٤	"وقال الكافرون هذا ساحرٌ كذاب"
٨٩	ص	٥٠	"جنّاتٍ عَدْنٍ مَفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ"
٣٩	الزّمر	٦٧	"وما قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ"
١٥٨	غافر	٤٢	"وأنا أدعوكم إلى العزيز الغفار"
١٥٤	الشورى	٤٨	"فإنَّ الإنسانَ كَفُورٌ"
٥٠	الزخرف	٢٥	"فانظر كيف كان عاقبة المكذّبين"
٥١	القلم	٦٠	"فستبصر ويصرون، بأيّكم المفتون"
٥٠	الحاقة	٨	"فهل ترى لهم من باقية"
٨٨	الحاقة	٣٣	"لا يأكله إلا الخاطئون"
١٠١	التكوير	٢	"وإذا النجومُ انكدرت"
١٠١	الانفطار	٢٠١	"إذا السماءُ انفطرت، وإذا الكواكبُ انثرت"
١٥٤	البروج	١٤	"وهو الغفور الودود"
١١٩	الشمس	١٤	"قدّمَهم عليهم ربُّهم بذنبيهم فسوّاهم"

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١- أبينية الصرف في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٩٦٥م.

٢- أبينية الفعل في شرح شافية ابن الحاجب، دراسات لسانية ولغوية: د. عصام نور الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، د.ط، د.ت.

٣- أحاديث إذاعية في الأخطاء الشائعة: د. عبد العزيز مطر، دار قطري بن الفجاءة، قطر، د.ط، ١٩٨٥م.

٤- أخطاء ألفناها: نسيم نصر، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

٥- الأخطاء الشائعة وأثرها في تطور اللغة (رسالة ماجستير). إعداد: ماجد الصايغ، إشراف: د. عفيف دمشقية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

٦- أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م.

٧- أخطاء لغوية معاصرة: عبد الله عبد الرحيم العبادي، دار السلام، ط١، ١٩٨٧م.

٨- أخطاء مستورة في لغة كتّابنا: قسطنطين ثيودوري، دار الكرمل، عمان، ط١، ١٩٩٤م.

٩- أخطاؤنا في الصحف والدواوين: صلاح الدين الزعبلوي، المطبعة الهاشمية، دمشق، د.ط، ١٩٣٩م.

١٠- أدب الكاتب: ابن قتيبة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، مطبعة السعادة، مصر، ط٤، ١٩٦٣م.

١١- الاستدراك على كتاب قل ولا تقل: صبحي البصّام، مطبعة المعارف، بغداد، ط١، ١٩٧٧م.

- ١٢- الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.
- ١٣- إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: محمد سليم الجندي، مطبعة الترقى، د.ط، ١٩٢٥م.
- ١٤- الأصوات اللغوية: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ط، ١٩٩٢م.
- ١٥- أغلاط الكتاب: كمال إبراهيم، المطبعة العربية، بغداد، د.ط، ١٩٣٥م.
- ١٦- أغلاط اللغويين الأقدمين: الأب أنستاس ماري الكرمللي، مطبعة الأيتام، بغداد، د.ط، ١٩٣٢م.
- ١٧- أمالي ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار عمار - الأردن، ودار الجبل - لبنان، د. ط، ١٩٨٩م.
- ١٨- تذكرة الكاتب: أسعد خليل داغر، المطبعة العصرية، مصر، د.ط، ١٩٣٣م.
- ١٩- تصريف الأسماء والأفعال: د. فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م.
- ٢٠- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: د. الطيب البكوش، تقديم: صالح القرمادي، ط٣، ١٩٩٢م.
- ٢١- تصويبات لغوية: د. محمود شاكر سعيد، دار المعراج الدولية للنشر، الرياض، ط١، ١٩٩٤م.
- ٢٢- التطور اللغوي التاريخي: د. إبراهيم السامرائي، دار الأندلس، بيروت، د.ط، ١٩٩٧م.
- ٢٣- التطور اللغوي، مظاهره وعلمه وقوانينه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط١، ١٩٨٣م.

- ٢٤- التطور النحوي للغة العربية: برجستراسر، ترجمة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤م.
- ٢٥- تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- ٢٦- جامع الدروس العربية: الشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط٣٣، ١٩٩٧م.
- ٢٧- جموع التصحيح والتفسير في اللغة العربية: د. عبد المنعم سيد عبد العال، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، د.ت.
- ٢٨- حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: د. محمد ضاري حمّادي، دار الرشيد، بغداد، د.ط، ١٩٨٠م.
- ٢٩- حول الغلط والفصح على ألسنة الكتاب: أحمد أبو الخضر منسي، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ط١، ١٩٦٣م.
- ٣٠- الخصائص: ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٤، ١٩٩٠م.
- ٣١- خصائص العربية في الأفعال والأسماء - دراسة لغوية مقارنة: د. إسماعيل عمارة، دار الملاح للنشر والتوزيع، إربد - الأردن، ط١، ١٩٨٧م.
- ٣٢- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: د. حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، د.ط، ١٩٨٠م.
- ٣٣- شذا العرف في فن الصرف: الشيخ أحمد الحمالوي، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان، د.ط، د.ت.
- ٣٤- شرح ابن عقيل: ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير، بيروت، د.ط، ١٩٩٠م.

٣٥- شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الاسترأبادي، تحقيق: محمد نور الحسن،
ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط،
١٩٧٥م.

٣٦- شرح المفصل: ابن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.
٣٧- العربية الصحيحة، دليل الباحث إلى الصواب اللغوي: د. أحمد مختار عمر، عالم
الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٨١م.

٣٨- الفیصل فی ألوان الجموع: عباس أبو السعود، دار المعارف بمصر، د.ط، ١٩٧١م.
٣٩- في اللهجات العربية: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٤،
١٩٧٣م.

٤٠- قضايا لغوية في ضوء الألسنية: عبد الفتاح الزين، الشركة العالمية للكتاب، دار
الكتاب اللبناني، ط١، ١٩٨٧م.

٤١- قل ولا تقل: د. مصطفى جواد، قدّم له وأشرف على طبعه: د. عبد المطلب صالح،
مكتبة النهضة العربية، بغداد، ط١، ١٩٨٨م.

٤٢- كتاب سيبويه: سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١،
د.ت.

٤٣- الكتابة الصحيحة: زهدي جار الله، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م.

٤٤- كتاب اللمع في العربية: ابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع -
الأردن، ومكتبة الكندي - الأردن، ط١، ١٩٨٨م.

٤٥- كتاب المنذر: إبراهيم المنذر، مطبعة الاجتهاد، بيروت، ط٣، ١٩٢٧م.

٤٦- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: د. عبد العزيز مطر، دار
المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨١م.

- ٤٧- لحن العامة والتطور اللغوي: د. رمضان عبد التواب، دار المعارف، القاهرة، ط١،
١٩٦٧م.
- ٤٨- لسان العرب: ابن منظور.
- ٤٩- لغة الجرائد: إبراهيم اليازجي، جمع وتقديم: نظير عبّود، دار مارون عبّود، ط١،
١٩٨٤م.
- ٥٠- اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط،
١٩٧٣م.
- ٥١- اللغة العربية وأبنائها، أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية: د.
نهاد الموسى، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ط١، ١٩٨٤م.
- ٥٢- لغويات: محمد علي النجار، نشر جماعة الأزهر، دار الكتاب العربي، مصر، د.ط،
د.ت.
- ٥٣- المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية: د. مصطفى جواد، المجمع
العلمي العراقي، ط٢، ١٩٦٥م.
- ٥٤- المبدع في التصريف: أبو حيان الأندلسي، تحقيق وشرح وتعليق: د. عبد الحميد
السيد طلب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٩٨٢م.
- ٥٥- محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة: محمد علي النجار، معهد الدراسات
العربية العالمية، د.ط، ١٩٦٠م.
- ٥٦- مختصر الصرف: د. عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت - لبنان، د.ط، د.ت.
- ٥٧- المزهري في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه وصححه:
محمد أحمد جاد المولى، محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، منشورات
المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، ١٩٨٦م.

- ٥٨- معالم دراسة في الصرف، الأقيسة الفعلية المهجورة، دراسة لغوية تأصيلية: د. إسماعيل عمارة، دار حنين، عمان - الأردن، ط٢، ١٩٩٣م.
- ٥٩- معاني الأبنية في العربية: د. فاضل صالح السامرائي، جامعة الكويت، كلية الآداب، ط١، ١٩٨١م.
- ٦٠- معجم الأخطاء الشائعة: محمد العدناني، مكتبة لبنان، ناشرون، طبعة جديدة، ١٩٩٧م.
- ٦١- معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة: محمد العدناني، مكتبة لبنان، ناشرون، إعادة طبع، ١٩٨٦م.
- ٦٢- معجم الخطأ والصواب في اللغة: د. إميل يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٨٣م.
- ٦٣- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية.
- ٦٤- من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة: محمد أبو الفتوح شريف، مكتبة الشباب، المنيرة، د.ط، ١٩٩٤م.
- ٦٥- من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٥، ١٩٧٥م.
- ٦٦- من سعة العربية: د. إبراهيم السامرائي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.
- ٦٧- نظرات في اللغة والأدب: الشيخ مصطفى الغلاييني، مطبعة طبارة، بيروت، د.ط، ١٩٢٧.

الأبحاث

- ١- إتباع الإيقاع في اللغة العربية، مقارنة ألسنية في حركية اللغة: د. عبد الحميد الأقطش، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد (١٢)، العدد (٢)، ١٩٩٤م، ص (١٤١-١٧٧).
- ٢- أخطاء اللغويين: د. محمد كامل حسين، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء (٢١)، ١٩٦٦م، ص (١١٧-١٠٥).
- ٣- الصفة المشبهة (قراءة جديدة في البنية الشكلية والدلالية لبعض الأوصاف المشتقة): د. فيصل إبراهيم صفا، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد (٥١)، ١٩٩٦م، ص (٦١-١٠٤).
- ٤- القلب المكاني بين الأصوات الصحاح في بنية الكلمة العربية: د. عبد الحميد الأقطش، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد (١٥)، العدد (٢)، ١٩٩٧م، ص (٢٢٣-٢٧٠).
- ٥- من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة لمحمد أبي الفتوح شريف: د. عبد الفتاح السيد سليم، مجلة عالم الكتب، المجلد (٩)، العدد (٤)، ١٩٨٨م، ص (٥٦٥-٥٨٤).

ABSTRACT

Mistakes of the Morphological Structure Material and analysis, A study in the Correcting Books in the Modern Age

This study aimed at compiling the mistakes observed by the composers of language books in the modern time; have them be classified in its various morphological sections, and then be analyzed.

The effort of researcher in analysis has been directed to reveal causes behind falling in these mistakes and have them be interpreted with the laws of languages development occurred on the morphological structures. This study focused on the wrong measurement, which comprises a significant factor in the occurrence of many mistakes as regarded by composers of language correction books.

The major conclusion of this study is that there are mistakes in many Arabic morphological structures, but sometimes, these mistakes have no effect in the indications of these structures. Moreover, many of these mistakes have been corrected by other linguists in virtue of board criteria based on the broadness of Arabic language and the necessity to have this language be in line with the development of the time.